وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم
كلّية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السّياسـية

المرجع : .....

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السيّاسية

" مستقبل تعاون جنوب – جنوب في ظل منظمة البريكس و أهم السيناريوهات المحتملة لإنضمام الجزائر إليها"

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشّعبة : العلوم السّياسية **التّخصّص :** تعاون دولي

من إعداد الطالب: محمد حولي **تحت إشراف:** د. عقبوبي مولود

أعضاء لجنة المناقشة

– د. **عباسي عبد القادر** رئيساً
– د. **عقبوبي مولود** مشرفاً و مقرراً
– د. **فراحي محمد** عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2025/2024

تاريخ المناقشة: 25 جوان 2025

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: ..... الصفة: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: .....

المسجل بكلية: ..... قسم: .....

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

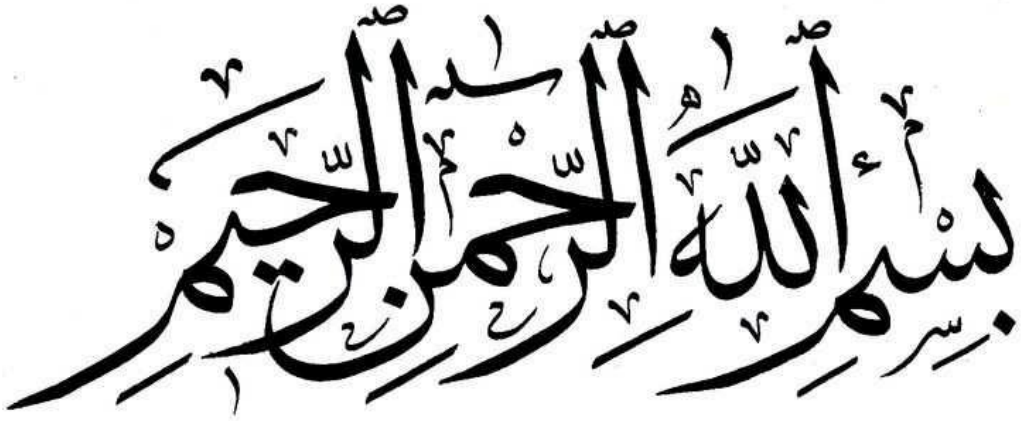
بسم الله الرحمن الرحيم

شكــر و عرفان

بسم الله الرحمان الرحيم (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) صدق الله العظيم

الحمد و الشكر لله سبحانه و تعالى

لحظات يقف فيها المرء حائرا عاجزا عن التعبير، كما تختلج في صدره تشكرات لأشخاص أمدوه بالكثير و الكثير الذي أثقل كاهله، لحظات صار لابد أن ينطق بها اللسان و يعترف بفضل الآخرين اتجاهه، لأنهم بصراحة كانوا الأساس المتين الذي بني عليه صرح العلم والمعرفة لديه، وأناروا سبيل بلوغها

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " عقبوبي مولود " الذي كلما قصدناه أعاننا، و استنصحناه فنصحنا دعاء القلب أن يجزيه الله عنا خير الجزاء،

كما نتقدم بالشكر الموصول إلى لجنة المناقشة الذين شرفونا بأن يكونوا جزءا من هذا العمل المتواضع، فكانوا خاتمة مسك لهذا العمل

كما لا ننسى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد
وآخر دعاءنا الحمد لله رب العالمين

إهداء

الحمد لله الذي أنار قلبي بنور العلم فكساني بثوبه محبة وإخلاص

أهـــدي ثمرة جهـــدي و عملي إلى التي جعل الله الجنة تحت

أقـــدامها إلى من أوقـــدت أصـابعـها شمـــوعـا لتنـــير دربي

إلى رمز الصبر و التحدي الـوالدة العزيزة أطال الله في عمرها

إلى الروح الطاهرة للوالد العزيز الذي علمني العزة و الكرامة و رباني

على الأخلاق الحميدة و النبيلة و وهبني عمره و جهده

إلى زوجتي رفيقـــــة دربي و داعمـــة حـياتي

الى أبنائي مريم ، أماني و فهد عبد الجليل

إلى كل أفـــراد عائلتي أخـــواتي و أخي

كما أهـدي لكم ثمـــرة عمـلي المتـــواضع

و لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد

حولي محمد

الفهـرس

الصفحة

كلمـة شـكر و عرفان

إهـداء

مقدمـــة: 09

I - الفصـل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لمجموعة البريكس

تمهـيد الفصل الأول 11

المبحث الأول: ماهية مجموعة البريكس 11

المطلب أول –التطور التاريخي لمجموعة البريكس 11

فرع أول– نشأة مجموعة البريكس 11

فرع ثاني– تطور مجموعة البريكس 12

المطلب ثاني –مفهوم مجموعة البريكس 16

فرع أول– معنى كلمة البريكس 16

فرع ثاني– مجموعة البريكس 16

المبحث الثاني:المقومات الإقتصادية لمجموعة البريكس 16

المطلب أول –الرأسمالية كأحد ركائز إقتصاديات مجموعة البريكس 17

فرع أول– المساحة و الإمكانات الديمغرافية و الإقتصادية لمجموعة البريكس 17

فرع ثاني– نسبة السكان الناشطين في مجال الإقتصادي لدول البريكس 18

المطلب ثاني – المقومات المادية المساعدة في نمو إقتصاديات لمجموعة البريكس 20

فرع أول– المساحة الجغرافية لدول مجموعة البريكس 20

فرع ثاني– الموارد المادية لمجموعة البريكس 21

المبحث الثالث :المؤسسات المالية لمجموعة البريكس 25

المطلب أول –بنـك البريكس للتنميـة 25

فرع أول– عموميات بنك البريكس 25

فرع ثاني– الهيكل التنظيمي لبنك البريكس 27

المطلب ثاني –صندوق الترتيبات الإحتياطية CRA 32

فرع أول– عموميات صندوق الترتيبات الإحتياطية CRA 32

فرع ثاني– الهيكل التنظيمي صندوق الترتيبات الإحتياطية CRA 33

خـــلاصة الفصل الأول 36

II – الفصل الثاني: التعاون جنوب – جنوب

تمهيد الفصل الثاني 38

المبحث الأول: أسس التعاون الدولي 39

المطلب أول –ماهية التعاون الدولي و نطاقه 39

فرع أول– التعاون الدولي الحكومي و غير الحكومي 40

فرع ثاني– محاور التعاون الدولي 40

المطلب ثاني – الجوانب القانونية و التأسيسية للتعاون جنوب جنوب 41

فرع أول– نشأة الركائز المؤسسة الداعمة للتعاون فيما بين البلدان الجنوب 41

فرع ثاني– المؤتمؤات العالمية المؤسسة للتعاون بين البلدان الجنوب على المستوى الدولي 41

المبحث الثاني:الهيئات الدولية الداعمة للتعاون جنوب – جنوب 48

المطلب أول – نشأة الهيئات الدولية الداعمة للتعاون جنوب – جنوب 48

فرع أول– دور حركة عدم الإنحياز في دعم التعاون جنوب – جنوب 50

فرع ثاني– دور مجموعة الـ77 في دعم التعاون جنوب – جنوب 51

المطلب ثاني – القرارات الأممية الداعمة التعاون جنوب – جنوب 52

فرع أول– حملة إقامة نظام إقتصادي جديد بالتوازي مع التعاون جنوب – جنوب 52

فرع ثاني– ميثاق الحقوق و الواجبات الإقتصادية في مجال التعاون جنوب – جنوب 55

المبحث الثالث :إستراتيجية التعاون بين دول الجنوب 56

المطلب أول –الإعتماد الجماعي على الذات بين دول الجنوب كبديل للتبعية 56

فرع أول– تحليل مضمون ظاهرة التبعية 57

فرع ثاني– تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات 59

المطلب ثاني –التنمية في دعم دول الجنوب 60

فرع أول– دور الإنتكاد في مجال التعاون جنوب جنوب 60

فرع ثاني– إسهامات القانون الدولي للتنمية في دعم دول الجنوب 61

خـــلاصة الفصل الثاني 63

III – الفصل الثالث: مستقبل التعاون جنوب– جنوب في ظل تأسيس منظمة البريكس

تمهيد الفصل الثالث 65

المبحث الأول: تعزيز التعاون الإقتصادي و التنموي 66

المطلب أول –التعددية القطبية و التعاون الدولي 66

فرع أول- الاستثمار في البنية التحتية والطاقة ضمن مجموعة البريكس 66
فرع ثاني- التكنولوجيا والابتكار لتعزيز التعاون 67
المطلب ثاني – دور البريكس في الحوكمة العالمية 67
فرع أول- التفاوتات داخل البريكس 68
فرع ثاني- تحديات توزيع القـوة 68
المبحث الثاني :بناء شراكات استراتيجية و توازن عالمي 68
المطلب أول –بناء علاقات استراتيجية مع القوى الصاعدة 68
فرع أول- تعزيز العلاقات جنوب- جنوب 68
فرع ثاني- الأطر االقانونية و المؤسساتية 69
المطلب ثاني – تحديات الاستراتيجية للتوسع في منظمة البريكس 69
فرع أول- دمج الأعضاء الجدد 69
فرع ثاني- الفرص و التحديات 70
المبحث الثالث :معوقات الإنضمام الى البريكس (الجزائـر نموذجـاً) 71
المطلب أول –خصوصية الإقتصاد في الجزائر 71
فرع أول- مؤهلات الجزائر الإقتصادية و الطبيعية 71
فرع ثاني- واقع الإقتصاد الجزائري 74
المطلب ثاني – معوقات إنضمام الجزائر الى مجموعة الربيكس 76
فرع أول- المعوقات الإجرائية أو الشكلية 76
فرع ثاني- المعوقات الموضوعية أو الهيكلية 76
خـــلاصة الفصل الثالث 78

الخاتمـة: 81

المراجع: 84

المـلاحق: 86

المقـــــدمة

مما لاشك فيه، أن العالم يشهد حاليا العديد من التحولات على مختلف الأصعدة سواء على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي مما أدى إلى بروز تغيرات في مراكز القوة عالميا أو بصيغة أخرى تزعزع مراكز القوى العظمى في العالم نتيجة لظهور مراكز قوى جديدة .

هذا التحول يعود الى الجذور التاريخية بحيث أنه و بعد انهيار الإتحاد السوفيتي سنة 1991، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية موقعا متميزا كقوة مهيمنة عالمية، مما ألهم العديد من البلدان الأخرى للعمل معها بدلا من معارضتها وفي فترة وجيزة ظهرت آثار هذه التبعية إلى زيادة الولايات المتحدة الأمريكية و تزعمها العالم . لكن سرعان ما انقلبت الموازين وتغيرت طبيعة الهيكلة السياسية العالمية بعد ظهور ما يسمى بـ"**مجموعة البريكس** "التي لم يكن بروزها إلى الوجود وليد الصدفة أو العدم بل كان بناء على تعبير رئيس أحد أكبر البنوك الاستثما رية " **Jim Oneill**" حيث أشار في 20 نوفمبر 2001 في تقرير ، **Goldman** " **Sachs** " **.** في العـــالم وهو بنك نشره البنك المذكور حول الاقتصاد العالمـــي إلى أن "**العالم يحتاج إلى مزيد من أطواب القرمود"** التي تعني BRICK تشبيها لمصطلح BRIC في هذا التقرير إستعمل أونيل مصطلح هو" جيم أونيل"، BRIC بالغة الإنجليزية" **طوبة القرميد"** .ذلك فإن أول من أستعمل تعبير وهذا نتيجة لتوقعاته بالنمو الهائل الذي يمكن أن تحققه كل من روسيا والصين و البرازيل والهند في المستقبل .

و في دراسة جديدة له بعنوان" **حلم البريك :الطريق نحو 2050** " الصادرة سنة 2003صرح أونيل بأن وصلة الحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة كالصين و الهند و البرازيل وروسيا التي ستنزع الاستئثار بقيادة الاقتصاد العالمي من القوى التقليدية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

وعليه، فإن هذه الفكرة تبلورت في مؤتمر كانون في المكسيك سنة 1999 أثناء انعقاد مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة، إذ أن مصطلح **البريك** كان في البداية اختصارا لاسم المجموعة المتكون من خمسة دول عن طريق استخدام الحروف الأولى من إسم كل إلى المصطلح بعد انضمام S بعد إضافة حرف BRICS دولة وثم جمعها في كلمة واحدة دولة جنوب إفريقيا سنة 2010.

بهذا بدأت مجموعة البريكس بالتكون كبديل للبنية المالية الدولية التقليدية المعروفة حيث بدأت ببناء و تأسيس مؤسسات مالية مهمة موا زية للمؤسسات المالية التقليدية والمألوفة من أجل

تعزيز مكانتها الدولية من جهة، ومنح المجموعة قوة في مفاوضاتها لإصلاح النظام المالي الدولي من جهة أخرى.

إن هذا المسار الذي عرفته إنشاء مجموعة البريكس عبر عن مرحلة جديدة يمر بها الاقتصاد العالمي والذي عرف بشكل مألوف البحث عن بدائل وحلول لما هو موجود من أنظمة اقتصادية تسعى إلى فرض سيطرتها الكلية على مختلف بلدان العالم دون استثناء. وهو ما دفعنا لدراسة إحدى هذه البدائل وهي تجمع البريكس من حيث البحث عن مجموعة من الأهداف وهي:

1. تحديد المكانة الحقيقية لتجمع البريكس في الاقتصاد العالمي بالمقارنة مع التجمعات والمنظمات الدولية القائمة حاليا في الاقتصاد العالمي.
2. بلورة الدور الذي تبحث عنه تجمع البريكس في الاقتصاد العالمي.
3. محاولة ايجاد صيغة قانونية لضبط الطابع القانوني الخاص بتجمع البريكس.
4. البحث في طبيعة البلدان المؤسسة لتجمع البريكس وحتى تلك التي ترغب في الانضمام إليها على غرار الجزائر.

في سبيل البحث عن تلك الأهداف ارتأينا وضع إشكالية تتمحور حول **ما مستقبل التعاون بين دول جنوب – جنوب في ظل تشكل منظمة البريكس ؟**

إجابة على هذه الإشكالية اتبعنا منهجا وصفيا لوصف المعلومات الخاصة بالبحث ولضرورته، وأحيانا أخرى منها مقارنا للمقارنة بين المعلومات الخاصة بتجمع البريكس و باقي التنظيمات الدولية القائمة في الاقتصاد العالمي.

و من تم التطرق الى وضع الجزائر و مدى سعييها الحثيث الى الانضمام الى مجموعة البريكس، حيث أشرنا الى الفرضيات المحتملة و السيناريوهات المتوقعة من مخاطر و إيجابيات الى المنظمة، حيث أن السيناريو الأول يعود بالإيجاب على الجزائر للإنضمام إليها، و السيناريو الثاني يعود بالسلب لما يحمله من فقدان مكاسب على الصعيد الإقليمي و الدولي، أما السيناريو الثالث يعود الى الحياد الذي يحول دون الإنضمام إليها مع عدم فقدان المكاسب الدولية.

وفي سبيل ذلك إرتأينا وضع البحث في تقسيم ثلاثي يتمحور حول الإطار النظري والمفاهيمي لمجموعة البريكس (الفصل الأول) ثم التعاون جنوب – جنوب (الفصل الثاني) و مستقبل التعاون جنوب - جنوب في ظل تأسيس منظمة البريكس (الفصل الثالث).

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي لمجموعة البريكس

تمهيد:

مما لا شك فيه، إن صنع الريادة و إمكانيات القوة قد اختلفا عبر الزمان و المكان، إذ لم تعد أسباب القوة من المنظور الواقعي كافية لكسب القوة و النفوذ التي لم تختلف كثيرا خلال القوانين الأخيرة، لكنها حظيت بتحول لافت بعد الثورة التقنية، حيث ازدادت حدتها خلال القرن العشرين بدخول متغيرات جديدة لقياس القوة و هي التي عرفت مزيدا من التطور و التنوع بعد نهاية الحرب الباردة التي أحدثت تغيرات إستراتيجية في بنية النظام الدولي.

وفي مفاهيم القوة و النفوذ و الريادة، و هو ما حرك التنافس على كسب المزيد من القوة و صراع النفوذ بين الفواعل التقليدية و الفواعل الصاعدة في العلاقات الدولية بصيغتي تعاون و صراع و ذلك مما ينبأ بتعدد قوى الريادة بعيدا عن التفرد المطلق في القوة، التفوق و الهيمنة و الذي حتما سيرفع من كلفة الأعباء و التكاليف و عند هذه النفقة تبرز الوحدات السياسية القوية و القادرة على التكيف و الاستجابة ومجارات متطلبات و تكاليف الريادة التي تحرك فيها نزعة التمدد و التغلغل و النفوذ ، و بالمقابل قد تصبح أخرى منهكة و مرهقة لعدم جدوى قدراتها التنافسية و المتوازية بين المتاح من المقرات و بين الطموح.

ومن بين هذه القوى الصاعدة نجد أن مجموعة البريكس تكون في مقدمتهم، و هذا من خلال تحقيقها لمعدلات نمو أعلى حتى من الدول المتقدمة هذا في الجانب الاقتصادي أما في الجانب السياسي فهي تحاول منافسة الهيمنة الأمريكية.

حيث أثرت هذه المجموعة على طبيعة العلاقات الدولية من خلال قوة تكتلها الاقتصادي و بدأت من خلال اجتماعاتها الدورية تنادي بالإصلاحات في السياسة و الاقتصاد، وأخذت دورا أساسا في الاقتصاد العالمي و السياسة الدولية ، وأصبحت دول المجموعة تلعب دورا ريياديا في مختلف المجالات على الساحة الدولية.

المبحث الأول : مــاهية مجموعة البريكس

المطلب الأول: التطور التاريخي لمجموعة البريكس

الفرع الأول: نشــأة مجموعة البريكس (BRICS)[1] :

ظهرت تسمية " بريك" في نوفمبر 2001، حين عبر كبير اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان سكس) جيم أونيل لأول مرة عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل و روسيا و الهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي و العشرين وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن. و قد استخدم **أونيل** مصطلح " بريك" كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيدا عن مجموعة الدول السبع الصناعية – حتى ذلك الحين- و هي : الولايات المتحدة ، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا و اليابان، باتجاه دول العالم النامي بزعامة الصين و الهند والبرازيل وروسيا.

وبعد سبع سنوات فقط اندلعت الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي أكدت افتراض أونيل، فقد تغلبت بلدان بريك على الركود و أصبحت تنمو بسرعة، و في سنة 2011 انضمت جنوب إفريقيا South Africa حيث تم زيادة الحرف S ليتغير الاسم باختصار بريكس **BRICS**.

1- يونسي وليد، "دور القوى الصاعدة -BRICS- .و تأثير في النسق الدولي"، المركز الديمقراطي العربي،2017، مقال متوفر على الرابط: http://democraticac.de, consulted on : (15:01), 11/03/ : 2018

الفرع الثاني : تطور مجموعة بريكس

مر تطور مجموعة بريكس بمراحل، حيث في كل قمم عملت على رسم معالم المجموعة و المتمثلة في مايلي:

1. **أول قمة :** كانت أول قمة للمجموعة تحت عنوان بريك في 16 جويلية 2009 بـ " يكاترينبورغ" بروسيا حيث التقى رؤساء الدول الأربعة، روسيا الهند الصين البرازيل و تضمن جدول أعمالها نقاش حول الأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج من مضاعفاتها، و كيفية تعزيز القوة الاقتصادية و السياسة لمجموعة بريك. بالإضافة إلى التنمية العالمية والبحث في مشاريع استثمارية مشتركة بين اقتصادياتها. كما دعا قادة "بريك" إلى زيادة الإصلاح الاقتصادي ، مطالبين بصوت و تمثيل أكبر في بالمؤسسات المالية الدولية، و وجوب تعيين رؤسائهم من خلال عملية اختيار مفتوحة و شفافة و محددة على أساس الجدارة[1]، وكان من بين القضايا الهامة التي نوقشت إصلاحات الأمم المتحدة. بالتأكيد جديد على الأهمية المعلقة على وضع الهند و البرازيل في الشؤون الدولية، و فهم دعم تطلعاتهم للعب دور اكبر في الأمم المتحدة، و فيما يتعلق بأزمة أسعار الغذاء العالمية في عامي 2007-2008، فقد اصدر القادة بيانا مشتركا حول الأمن الغذائي العالمي، داعين إلى تدخل من جانب جميع الحكومات و الوكالات الدولة ذات الصلة، و أعادة التأكيد على التزامهم بالمساهمة في الجهود الرامية إلى التغلب على أزمة الغذاء العالمية.
2. **القمة الثانية:** انعقدت بـ **"برازيليا"** عاصمة البرازيل في 16 افريل 2010 وتمحور جدول أعمالها في مناقشة المسائل المتعلقة بالتجارة البينية بين الدول الأربعة، و تم انجاز الخطوة التالية و هي توقع اتفاقيات بالغة الأهمية بين مؤسسات بلدان **بريك** المالية، و الاتفاق على التعاون في مجال السياسات المالية[2]، أخذت الهند زمام المبادرة للدعوة إلى تحسين أهمية مجموعة BRIC كما دعا رئيس الوزراء الهندي **سينغ** إلى توثيق التعاون في مجالات الطاقة والأمن الغذائي، بالإضافة إلى الاستفادة من إمكانيات القطاعات الأخرى مثل: التجارة ، الاستثمار، العلوم و التكنولوجيا ، البنية التحية. و أضاف أن الجمع بين تجارب كل منهما مكن أن يؤدي إلى نمو شمولا.
3. **القمة الثالثة:** فقد تم عقدها بـ **صانيا** بالصين في 14 افريل 2011[3] ، و بعد اجتماع برازيليا في عام 2010 التي دعي إليها جنوب إفريقيا كضيف، دعت المجموعة جنوب إفريقيا للانضمام كعضو كامل في عام 2011، و أصبح المجموعة التي كانت تسمى سابقا ب BRIC إلى أن تسمى بـ BRICS وقد كان

1 - 1"st BRIC summit", from website : https://en.wikipedia.org, consulted on : (15:01) 13/03/2018.

1- عبد القادر رزيق المخادمي،"تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-بن عكنون،الطبعة الثانية، 2017،ص55.

3- 2011BRICS Summit", 12/04/2011, from website : http://www.china.org, consulted on : (15:51), 13/03/2018.

أهم هدف لهذه القمة متمثلا في البحث في أصلاح منظومة التمويل العالمية و النظام النقد و المالي الدولي القائم حاليا، و تنويع نظام عملة الاحتياط الدولي، الذي يسيطر عليه حاليا الدولار الأمريكي، كما تم توقع اتفاق إطاري للتعاون في مجال الاقتراض بين البنوك التنمية في الدول الأعضاء و بين عملائها، كما تم الضغط على الصين من قبل القادة الآخرين لكي لا تستورد السلع فقط و لكن أيضا المنتجات ذات القمة المضافة و السلع الأخرى مثل النفط ، فول الصويا و خام الحديد.

4. **القمة الرابعة:** عقدت في **نيودلهي** بالهند في 22 مارس 2012. تمحور الاجتماع حول الاتفاق على إنشاء بنك تنمية جديد طرحت الهند فكرة إنشاء مثل هذا البنك، كعلامة على تأكيد قوة المجموعة و زيادة نفوذها في صنع القرار العالمي و تشمل أهداف البنك ، تمويل التنمية و مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية واقل البلدان نموا الإقراض على المدى الطويل خلال الأزمات المالية العالمية مثل أزمة منطقة اليورو وإصدار ديون قابلة للتحويل، و التي يتم شراؤها من قبل البنوك المركزية لجميع الدول الأعضاء، و بالتالي تكون بمثابة سفينة لتقاسم المخاطر[1].
5. **القمة الخامسة:** انعقدت في **ديربان** بجمهورية جنوب إفريقيا سنة 2013، و كان جدول أعمالها هو وضع إستراتيجية طويلة الأجل للتعاون الاقتصادي، و من شأنها أن تراعي خطط التنمية في كل بلد، وتساهم في ذات الوقت في نمو اقتصاديات بلدان المجموعة، كما تمت مناقشة مختلف الخلافات حول البنك التي تدور حول ما ستفعله و كيف ستوفر عائدا عادلا على الاستثمار الأولي البالغ نحو 100 مليار دولار بالإضافة إلى ذلك، وافق القادة أيضا على إنشاء صندوق ترتيبات الاحتياطي CRA بحجم أولي يبلغ 100 مليار دولار أمريكي. ستساعد CRA دول BRICS على منع ضغوط السيولة قصيرة الأجل و زيادة تعزيز الاستقرار المالي. كما انه سيسهم في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية و يكمل الترتيبات الدولية القائمة كخط دفاع إضافي. و في هذا الصدد ، وافق قادة BRICS على مراجعة التقدم المحرز في هاتين المبادرتين في الاجتماع القادم لوزراء مالية و محافظي البنوك المركزية في بريكس في سبتمبر 2013[2].
6. **القمة السادسة:** فقد تمت في 14 جويلية 2014 بـمدينة **فورتا ليزا** البرازيل، أن المجال الاقتصادي و المالي يبرز كواحد من أكثر المجالات الواعدة في نشاط BRICS ، حيث تم توقيع اتفاقين الذين نوقشا في القمة السابقة لهما أهمية خاصة في مؤتمر القمة السادسة و هما الاتفاقيات المكونة لبنك التنمية الجديد NDB التي تهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية و التنمية المستدامة في الاقتصاديات الناشئة و البلدان النامية، والترتيبات الاحتياطية الطارئة CRA التي تهدف إلى تعزيز الدعم المتبادل بين أعضاء بريكس في حالات عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات. و كان رأس المال المشترك في بنك بريكس 50 مليار

1- " 1th BRICS summit" from website : https://en.wikipedia.org, consulted on : (15:13), 13/03/2018.
2-"5th BRICS summit" from website : https://brics5.co.za/ ,consulted on : (15:18), 13/03/2018.

دولار ، وكان رأس المال المصرح به 100 دولار . و تبلغ الموارد المخصصة لـ CRA بدورها 100 مليار دولار[1].

7. **القمة السابعة:** عقدت في **أوفا** الروسية في 01 جانفي 2015 و قد تمحورت حول مواجهة جميع أشكال الحمائية التجارية و القيود المخفية في التجارة[2]، و تأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية و غيرها من المؤسسات كما تزامنت القمة مع بدء سريان اتفاقيات بنك التنمية الجديد و ترتيبات احتياطية بنك بريكس، و خلال القمة عقدت الاجتماعات الافتتاحية للبنك الوطني للتنمية، و أعلن انه سيتم الإقراض بالعملة المحلية، و فتح العضوية للدول غير BRICS في الأشهر المقبلة.

و اتفقت المجموعة على المساهمة في النمو المستدام و القضاء على الفقر و البطالة في العالم، وتم توقع عدد من الوثائق المشتركة، و اعتماد إستراتيجية للشراكة الاقتصادية بين الدول المجموعة حتى عام 2020، وتهدف تلك الإستراتيجية إلى تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات بريكس في أسواق العالم، وتعزيز العلاقات في مجال الطاقة و التكنولوجيا الفائقة و الزراعة و العلوم و التعليم.

8. **القمة الثامنة**: عقدت القمة من 15 إلى 16 أكتوبر 2016 في **فندق تاج إكزوتيكا في بيناوليم، غوا** ، الهند، و قد تمثلت أهم المواضيع الدراسة كالأتي:

- بناء المؤسسات لزيادة تعميق التعاون بين دول بريكس و دعمه و إضفاء الطابع المؤسسي عليه.
- تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة السابقة.
- دمج آليات التعاون القائمة.
- الابتكار لآليات التعاون الجديدة و الاستمرارية لآليات التعاون بالفعل و المتفق عليها من قبل بريكس[3].

1- " 3th BRICS summit" from website : http://brics.itamaraty.gov.br/, consultet on : (15:19), 13/03/2018.
2- عبد القادر رزيق المخادمي،" مرجع سابق الذكر"،ص 56.
3 - 8th BRICS summit from website http://brics2016.gov.in, consulted on : (16:13), 13/03/2018.

المطلب الثاني: مفهوم مجموعة البريكس

الفرع الأول: معنى كلمة بريكس

كلمة بريكس **BRICS** هي اختصار لأول حرف، باللغة الإنجليزية، من حروف أسماء الخمس الدول الأعضاء، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا[1] . و يمكن أن يطلق على تجمع البريكس أيضا اسم " 5 – ر" في اشارة الى اسم عملات دول هذه المجموعة (الريال- البرازيل، الروبل – روسيا، روبية – الهند ، ريمنبي – الصين ، راند – جنوب إفريقيا) .[2]

فكرة أو مصطلح "بريك" صيغ لأول مرة عام 2001، من طرف جيم أونيل كبير الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة الخدمات المالية والاستثمارية الأميركية "غولدمان ساكس (Goldman Sachs) "، وذلك في أثناء دراسته وصف الأسواق الناشئة في الدول الأربع المؤسسة للمجموعة، التي كانت تحقق معدلات نمو كبيرة على مستوى الإنتاج العالمي في الفترة ما بين 2000 و2008.

الفرع الثاني: مجموعة البريكس

هي إحدى المجموعات الدولية ذات الاقتصاديات الصاعدة، و صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، حيث تمثل بريكس تجمع فريد أنشئ عام 2009، و كان يضم في عضويته أربع دول هي الدول المؤسسة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) و كانت تسمى من قبل مجموعة "بريك" قبل انضمام جنوب إفريقيا في عام 2011 ليصبح اسمها " بريكس". [3]

إن "البريكس" منظمة سياسية دولية، جاءت في خضم الصراع القائم نحو التعددية القطبية تم العمل على إنشاءها عام 2009م وهي بمثابة تجمع جديد يضم فواعل اقتصادية ناشئة في مجال الحكومة الاقتصادية العالمية، من خلال تنسيق سياساتها و توحيد أدوارها للدفاع عن مصالحها المشتركة .

المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس

تعمل كل دولة على الاستثمار في المقومات المادية و البشرية التي تزخر بها من أجل النهوض بإقتصادياتها و تطوير مجتمعاتها، حيث يعتبر الاستثمار في الرأس المال البشري، إدارة الموارد الطبيعية للدولة، و غيرها مصدرا للقوة بالنسبة للدولة كما أنها تحدد مكانتها في الحكومة الاقتصادية التي تزداد تعقيدا و تشابكها في ظل التوافد للفواعل الجديدة. و بهذا الصدد استدعت مقتضيات الدراسة الوقوف عند بعض المقومات التي تتميز بها دول البريكس، التي سيتم التطرق إليها في هذا المبحث.

1- عميروش شلغوم،"الملتقى واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات مشروع تكامل الاقتصاديات الناشئة في ظل الأزمة (حالة البريكس)"، المركز الجامعي الوادي، 2012،ص 24-26.

2- وافية بوباطة،عايدة بوكلالب، فعالية ضوابط رأس المال في إدارة التدفقات الرأسمالية الدولية حالة الدول الناشئة- دول البريكس- خلال فترة 2000-2013"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص نقود و مالية دولية، جامعة جيجل غير منشورة، 2014-2015،ص 81.

3- يونسي وليد، مرجع سابق الذكر، (15:12)، 2018/04/12.

المطلب الأول: الرأسمال البشري كأحد ركائز اقتصاديات مجموعة البريكس

تعتبر القوة البشرية من بين أهم المقومات التي تراهن عليها معظم الدول ف بناء اقتصادياتها، و ذلك من خلال استثمارها في النشاط الاقتصادي ، كما أنها تساهم في توسيع الأسواق من حيث القدرة الاستهلاكية. و مجموعة البريكس بما تتميز به من هذا العنصر استطاعت أن تجعله كأحد عناصر قوتها الاقتصادية حسب البيانات في الجدول (03) أسفله.

الفرع أول: الجدول رقم 03:يبين المساحة و الإمكانات الديموغرافية و الاقتصادية لمجموعة البريكس

ت	الدول	المساحة كم^2	عدد السكان مليون نسمة	النتائج المحلي الإجمالي
-1	الصين	9.596.960 مليون كم^2	1.475 مليار نسمة	16.735 ترليون دولار
-2	روسيا	17.075.400مليون كم^2	149 مليون نسمة	1.484 ترليون دولار
-3	الهند	3.287.236 مليون كم^2	1.347 مليار نسمة	2.623 ترليون دولار
-4	البرازيل	8.547.403 مليون كم^2	211.600 مليار نسمة	1.445 ترليون دولار
-5	ج. إفريقيا	1.221.037 مليون كم^2	59.910 مليون نسمة	302 مليار دولار
المجموع		39.728.036مليون كم^2	3.511.238000 مليار نسمة	20.278.2000.000ترليون دولار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد المؤشرات الاقتصادية الدولية متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://ar.tradingeconomics.com/matrix.

كما سبقت الإشارة إلى الأهمية التي يكتسبها الرأسمال البشري في المجال الاقتصاد و السياسي والاجتماعي والثقافي لكل دول. فقد سخرت دول مجموعة البريكس كل الإمكانيات للاستفادة من هذا الموارد للنهوض باقتصادياتها. توضح الإحصائيات أن مجموعة مجموعة البريكس تتميز بتعداد سكان كبير. إذ يقدر إجمالي عدد سكانها نسبة 41% من إجمالي عدد سكان العالم.

إذ بلغ عدد سكان الصين **1.413.732.947** نسمة سنة **2018** ، أي ما يعادل 18,73 % من سكان العالم. و الهند فقد بلغ تعداد سكانها في نفس السنة بـ **1.350.510.413** نسمة. حيث تعتبر ثاني أكبر دولة من ناحية تعداد السكان بعد الصين، و تمثل الأرقام بأنها تحتوي على ما يقارب من إجمالي سكان العالم. أما البرازيل بلغ عدد سكانها بـ**210.492.294** نسمة حسب إحصائيات **2018** ، إذ تعتبر ثالث دولة في مجموعة البريكس من حيث عدد السكان. تليها روسيا التي بلغ عدد سكانها بـ **143.964.709** من خلال نفس السنة[1].

[1] -"Countries in the world by population (2018)", from website: http://www.worldometers.info consulted on : (17:18), 05/04/2018.

وعلى غرار دول مجموعة البريكس فإن جنوب إفريقيا تعتبر الدولة الأقل عددا للسكان مقارنة بالدول الأربعة السابقة. حيث بلغ حوالي **57.236.145** نسمة في إحصائيات 2018 و لكن كم من هذا العدد السكاني يعتبر ناشطا فكبر حجم الكثافة السكانية لا يعني شيئا إذا لم يحسن استغلاله و هذا ما يظهر في الجدول رقم (04).

الفرع ثاني : الجدول رقم 04: نسبة السكان الناشطين في المجال الاقتصادي لدول البريكس .

%	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البرازيل	-	66.2%	65.9%	65.5%	66.5%	64.8%	-
روسيا	52.9%	52.4%	53.3%	52.6%	52.8%	53.0%	53.1%
الهند	40.0%	-	39.5%	39.5%	39.6%	39.6%	39.5%
الصين	56.8%	56.7%	56.6%	56.6%	56.5%	56.3%	56.1%
ج. إفريقيا	36.1%	36.3%	36.6%	37.2%	38.3%	37.4%	38.5%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات التقرير المشترك للبريكس 2017 .

نلاحظ من هذا الجدول أن أغلب دول المجموعة تقوم باستغلال حجم كبيير من سكانها في النشاط الاقتصادي، و هذا ما يدل على اعتماد هذه الدول على قوتها البشرية واشتراكها في تنفيذ سياستها الاقتصادية.

كما تواصل دول المجموعة البريكس لتكون لها الحصة الأكبر من عدد سكان العالم و القوى العاملة. ففي عام 2012، وفقا للبيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، تشكل البريكس أكثر من خمسي 5/1 عدد سكان العالم. كما تحوز على اكبر حصة في القوة البشرة الناشطة اقتصاديا، وعلى هذا الأساس أصبحت لديها وفرة كبيرة في اليد العاملة المؤهلة على المدى البعيد. و من ناحية أخرى اليد العاملة للدول المجموعة باتت أكثر مما تحتاج إليه في سوق العمل. و بالتالي أصبحت العمالة أقل بكثير من الدول الصناعية الكبرى، مما أدى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي بحث على الرأسمال البشري المؤهل وبأجور منخفضة كما هو الحال في هذه الدول و على سبيل المثال : في عام 2002 بلغ أجر العامل في صناعة الملابس في الهند كواحد من دول مجموعة البريكس 0,38 دولار في الساعة بالمقارنة مع أجر العامل في نفس القطاع بالولايات المتحدة الذي بلغ 9 دولارات في الساعة.[1]

كما يفسر النمو الصين التركيز على اليد العاملة ورأسمال في خلال فترة 1980-2004 ، ازداد عدد العاملين زادة سريعة 2,5% سنويا و ارتفعت نسبة الاستثمار ارتفاعا وصل مستويات قياسية تجاوزت 40

[1] -Gregory Clark . "A Farewell to Alms a brief economic history of the world". Princeton university press. United Kingdom.2007.p 13. from website:
cnqzu.com consulted on: (17:19), 05/04/2018.

% في بداية العقد الأول من القرن الواحد و العشرين. و ارتفعت إنتاجية العمل بفضل نقل اليد العاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى، و زيادة رأسمال الجاهز لكل عامل و تحسين نوعية اليد العاملة. في مستوى الزراعة، و تعود هذه النتائج السرعة جدا إلى سياسة التي انتهجتها الصين بعد حكم **موسيتونغ**. أما في مجال التصنيع تسارعت إنتاجية العمل بقوة خلال السنوات الأخيرة و في مجال الخدمات كان التقدم أقل.[1]

على هذا الأساس شهدت دول البريكس تدفقات هائلة للاستثمارات الأجنبية منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. و كان من بين العوامل التي أدت إلى توجه المستثمرين الأجانب لدول المجموعة هو حجم السوق الذي يغطي أكثر من 40 % من سكان العالم. بالإضافة إلى قلة تكاليف اليد العاملة و قمة العملات و البنية التحية و تكوين رأسمال الإجمالي و غيرها من العوامل، فإن دول البريكس تزخر بالعديد من المقومات المـــادية.

[1] -Ritwik Banerjee and Pankaj Vashisht. "The Financial crisis: impact on BRIC and Policy response". ICRIER, New Delhi, India. 2010 p 4.
from website: https://mpra.ub.uni-muenchen.de consulted on: : (17:25), 05/04/2018.

المطلب الثاني: المقومات المادية المساعدة في نمو اقتصاديات مجموعة البريكس

على الرغم من أهمية العامل البشري الذي تركز عليه معظم دول مجموعة البريكس، إلا أنها تركز كثرا على المقومات المادية التي تزخر بها ، فهي تتربع على رقعة جغرافية معتبرة تتيح لها توفر الموارد الطبيعية المختلفة وتنوع المحاصيل الزراعة و الثروات الحيوانية و غيرها.

الفرع الأول:المساحة الجغرافية لدول مجموعة البريكس

ركز العديد من علماء السياسة و الاقتصاد على أهمية العوامل الجغرافية تحليل و تفسير تطور الدول أو تخلفها. فقد لاحظ الاقتصاديون الدور الحاسم للعوامل الجغرافية في تحقيق التنمية، فكلما زادت مساحة الدول كلما زادت حظوظها في الحصول على الموارد الطبيعية و الثروات الباطنية التي تحتاجها في تنمية اقتصادها. كما يساعد تنوع القشرة الأرضية والمناخ على تقسيم نشاطاتها الاقتصادية حسب خصوصيات كل منطقة. و بحسب رأي **آدم سميث** أن عملية النمو معقدة و لا يمكن تحقيقها بدون النظر إلى العوامل الجغرافية التي قد تساعد على تحقيق النمو أو العكس.

إذ تعتبر روسيا الاتحادية الأكبر بلد من حيث المساحة العالم و بين دول مجموعة البريكس حيث تقدر مساحتها الإجمالية حوالي 17.1 مليون/كلم^2. و ثاني أكبر دول في مجموعة البريكس هي الصين بمساحة إجمالية تقدر بـ 9.5 مليون/كلم^2 . ثم البرازيل بمساحة 8.5 مليون/كلم^2، ثم الهند بـ 3.3 مليون/كلم^2، ثم تأتي جنوب إفريقيا كأصغر دول مجموعة البريكس مساحة حيث تقدر مساحتها الإجمالية بـ 1.2 مليون/كلم^2.[1] إن المساحة الإجمالية لدول مجموعة البريكس مجتمعة تقدر بأكثر من ربع مساحة اليابسة في العالم.

1- حسب الإحصائيات المتوفرة على الرابط، 2018 . : /04/05), (14:55) consulted on: http://en.brics2015.ru .

الفرع الثاني : الموارد المادية لمجموعة البريكس

تتميز دول مجموعة البريكس بأنها غنية بالعديد من الثروات الطبيعية ، فهي تحتل الصدارة العلمية من حيث احتياطات الكثير من الموارد و إنتاجها، وعلى هذا الأساس حددت أهم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها كل دولة في العناصر التالية:

أولا: أهم الثروات الطبيعية في البرازيل

البرازيل غنية بالعديد من الأنواع المختلفة من الموارد المعدنية. في عام 2010. وصلت البرازيل لتكون من بين المنتجين الرئيسيين للمعادن في العالم و تسويقها نحو 80 منتج من السلع المعدنية، فهي تمتلك احتياطي هائل من الحديد و المغنيزيوم و المعادن الصناعية الأخرى. كما تملك كميات كبيرة من البوكسيت ، الذهب، الحديد الخام المنجنيز، النيكل، الفوسفات، البلاتين، القصدير، اليورانيوم، البترول [1] هذه الموارد الطبيعية ساهمت كثيرا في الدفع عجلة التنمية الاقتصادية للبرازيل، كما ساعدها على أن تكون لها حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي.

أما الثروة النباتية للبرازيل فهي تتميز بالتنوع، إذ تعتبر احد البلدان التي اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية، إذ لعبت الزراعة دورا بالغ الأهمية في البرازيل، 80% من القوى العاملة كانت مكرسة للقطاع الأساسي، و 13 % للقطاع الخدمات و7% للقطاع الثانوي.[2] إذ ساهم قطاع الزراعة سنة 2005 بـ 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي فبلغ إنتاج الحبوب أكثر من 1630 مليون طن في عامي 2011-2012 و هو علل زيادة في الإنتاج بنسبة 33% مما كان عليه قبل خمس سنوات.

أما الثروة الحيوانية فقد شهدت نموا كبيرا في الإنتاج مقارنة بسنوات السبعينيات. فقد بلغ إنتاج لحوم البقر 25.496 مليون طن في سنة 2010-2011، و لحوم الخنازير بلغ إنتاجه 3.384 مليون طن أما إنتاج الدواجن 12.928 مليون طن . كما سجلت معدلات نمو سنوية للحوم 4.70% .

ثانيا: الثروات الطبيعية في روسيا

أما روسيا الاتحادية. فاتساع مساحتها الجغرافية جعلها تتميز بتركيبة جيولوجية معقدة. فهي تتميز بشاسعة سهولها و انتشار الغابات و الصحاري و الأنهار و البحيرات. كما أنها تتميز بمناخ صعب بارد طوال السنة، و هي تمتلك ثروات طبيعية متنوعة. ففي عام 2011، استطاعت روسيا أن تكون من بين الدول الرائدة في إنتاج الموارد المعدنية في العالم إذ عملت على إنتاج العديد من المواد المعدنية كالالمنيوم،

1 -"Brazil Natural resources from",20/01/2018 from website: https://www.indexmundi.com, consulted on: (17:58), 05/04/2018

2 -"Economy_of_the_Empire_of_Brazil", from website : https://en.wikipedia.org, consulted on: (17:58), 05/04/2018.

الزرنيخ، الاسيستوس، البوكيست، البورون، الكادميوم، الاسمنت، الكوبالت، النحاس وألماس الحجر الفلوري، الذهب، الخام الحديد، مركبات المنغنيزيوم، النيكل والنتروجين، الصخر الزيتي، الفوسفات، البلاتين، البوتاس، الرنيوم، السيلكون، الكبريت، الاسفنج، التيتانيوم، التنغسان، و الفاناديوم و غيرها من الموارد الأخرى و تعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة في نموها الاقتصادي.[1]

حيث تمثل إيرادات النفط و الغاز 52% من إيرادات الموازنة العامة للاتحادية و أكثر من 70% من إجمال الصادرات في عام 2012، أما الثروات النباتية التي تنتجها روسيا، فهي تلعب دورا صغيرا نسبيا في الاقتصاد الكلي عند مقارنتها بالقيمة المضافة و حصيلة إجمالي صادرات قطاعات أخرى، و لاسيما النفط و المعدن. و على الرغم من هذا فإن القطاع الزراعي مازال له أهمية كبيرة في روسيا إذ يوفر حوالي 9.7% من مناصب الشغل كما انه يساهم بـ 4% الناتج المحلي.[2]

على الرغم من هذه النتائج التي حققها القطاع الزراعي إلا أنها لم تتوصل بعد إلى التقليل من الواردات في هذا القطاع و يعود ذلك إلى عدم قدرتها على تغطية منتجاتها الزراعية لحاجات السوق المحلية. فمن عام 2000 إلى 2008 زادت الوردات الزراعية من 7 مليار دولار، بلغت الاستثمارات في رأس المال الثابت داخل القطاع الزراعي 10.17 مليار دولار أمريكي في عام 2010، أي ما يعدل 3.3% من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الوطني روسيا. و حدثت معظم الاستثمارات في الزراعة المؤسسية، حيث خصصت حوالي 47.2% من الاستثمارات بالوسائل المالية الخاصة 49% و بالوسائل الخارجية 51%.[3]

ثالثا: الثروات الطبيعية في الهند

يمكن تقسيم التركيبة الطبوغرافية للهند إلى أربع مناطق. الجبال الشمالية و التي تشمل جبال الهملايا الكبرى. السهوب الشاسعة بني الهند و نهر الجانج. جنوب ديكان شبه جزيرة يحدها غاتس الغربية و الشرقية و السهول الساحلية و الجزر. حوالي 69% من إجمالي مساحتها الجغرافية عبارة عن أراضي جافة . هذه التركيبة الجغرافية أثرت على نصيب الدولة من الثروات بشكل كبير، فالهند تحتوي على ثروات معدنية ضخمة و متنوعة. تتمثل في الفحم، البترول، الغز الطبيعي، الفحم البني، حديد الخام ، الكروميت، المغنيز، الزنك،البوكسيت، النحاس،الذهب.الثروات غير المعدنية كالحجر الجيري و الفوسفوريت، الدولوميت، الكولين، كربونات، المغنيزيوم، البايرايت و غيره من المعادن، أما الصناعات الاستخراجية للمعادن لها دور مهم في الاقتصاد الهندي، إذ شكل التعدين و استغلال المحاجر نسبة 2.26 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى

1 -Jeffrey Hays," NATURAL RESOURCES IN RUSSIA", may2016,from website: http://factsanddetails.com, consulted on: (18:28), 05/04/2018.
2 -"FAO agriculture and Trade Policy background", note Russie, p 2, from website : http://www.fao.org, consulted on: (18:28), 05/04/2018.
3 - "Agriculture_in_Russia", from website : https://en.wikipedia.org, consuled on : (18:18), 05/04/2018.

إن تضاعفت إنتاج هذه المعادن بـ 7.4% عام 2010 لتصبح القيمة الإجمالية لإنتاج المعادن 11.8%و شكل الوقود المعدني 67.4% من إجمالية قيمة الإنتاج المعدني و المعادن بنسبة 20.9%، المعادن الصناعية 11.7%، و بهذا تصل قيمة الصادرات المعدنية للهند نسبة 17% من إجمالي صادرات الهند.[1]

و تعتبر الزراعة قطاع مهم الاقتصاد الهندي حيث يسهم بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل لأكثر من 60% من السكان، وقد سجلت الزراعة الهندية نموا لافتا في العقود القليلة الماضية، إذ وصل إنتاج الحبوب إلى 250 مليون طن خلال 20111-2012، ففي الموسم الزراعي 2011-2012. بلغ إنتاج الحبوب الغذائية 359.32 مليون طن في حين أنها قادرة على تلبية معظم احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلي، إلا إنما لا تزال بحاجة لاستيراد بعض المواد الغذائية، أما الثروة الحيوانية فتعتبر الهند من الدول الكبرى المصدرة للحوم ففي عام 2010 ارتفعت صادرات اللحوم إلى مستويات قياسية ،مما جعلها تحتل المرتبة الرابعة في تصدير لحوم الأبقار في العالم، إذ بلغت صادراتها لهذا النوع أكثر من 1 مليون طن و أكثر من 2.15 2015 و في حلول سنة 2016 أصبحت البرازيل و الهند اكبر المصدرين في العالم للحم البقر حيث أصبحت توفر 20% من السوق العالمية.[2]

رابعا: الثروات الطبيعية في الصين

الصين غنية بالمواد المعدنية، ففي سنة 2010 كانت الرائدة في إنتاج الألمنيوم، الأنتيمون، الباريت، البزموت، الاسمنت، الفحم، الحجر الفلوري، الذهب، الغرافيت، الحديد الصلب، الرصاص، المغنيزيوم، الفوسفات،القصدير وغيرها من المعادن،و من بين الاحتياطات الجيولوجية المكتشفة حديثا هي 1.06 مليار طن للنفط و 943.8مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.كما يلاحظ هناك نمو في موارد الفحم بنسبة 3.2% وخام الحديد 5.6% والنحاس 6.3%، البوكسيت3.2%، الذهب 9.4%. كما أن معدل اكتشاف الموارد المعدنية هو 30.3%، مما يدل على إمكانات تنقيب ضخمة. كموارد الفحم 3.88 تريليون طن، خام الحديد هو 196.0 مليار طن، النحاس 304مليون طن، البوكسيت 17.97 مليار طن،[3] و شكلت التجارة المعدنية 25% من إجمالي التجارة المحلية في البلاد، وفي سنة 2010 كانت القوة العاملة في القطاع التعدين تقدر ب 4.3% من مجموعة القوى العاملة في البلاد في 2013 اعتبرت الصين اكبر منتج للطاقة المتجددة كالخلايا الشمسية و تربينات الرياح في العالم أما الزراعي له أهمية كبيرة في الاقتصاد الصيني حيث تغدي الصين 22 % من

[1] - Chin S. Kuo," The Mineral Industry of India", U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK, 2010, p2.from website : https://minerals.usgs.gov consulted on : (18:19), 05/04/2018

[2] Rob Cook, "World Beef Exports : Ranking Of Countries", from website: http://beef2live.com, Consulted on :(18:18), 05/04/2018.

[3] - تقرير السنوي للموارد المعدنية الصينية لسنة 2015، بيت النشر الجيولوجيّ، بكين، ص1، متوفر على الرابط: http://data.mlr.gov.cn, 18/04/2018, (13:51).

سكان العام بـ7% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة على كوكب الأرض.[1] ففي سنة 2007 بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.3% كما أن نسبة العمالة في الصين من نفس السنة.

أما المنتجات الحيوانية و مشتقاتها فقد أحرزت الصين تقدم كبير في إنتاجها، إذ بلغ إجمالي اللحوم في الصين عام 2015. بـ 86.25 مليون طن، و حقق معدل نمو اللحم و البيض بـ657% و 1076% في المقارنة بما كان عليه سنة 1980، وهذه الأرقام تعبر أن الصين من بين أعلى منتجي هاتين المادتين في العالم ، أما إنتاج الحليب عرف هو الأخر نمو كبير في إنتاجه مقارنة بسنة 1980 الذي لم يتجاوز إنتاجه 1.14 مليون طن ، إذ بلغ إنتاجه 35.76 ميلون طن سنة 2010 أي بمعدل بلغ 31 مرة.[2]

خامسا: الثروات الطبيعية في جنوب إفريقيا

تعتبر جنوب إفريقيا من بين البلدان الرائدة في مجال التعدين و معالجة المعادن في العالم، إذ تبلغ حصتها من الاحتياطات العالمية للمعادن مايلي: مجموعة المعادن البلاتين تقدر ب 95% من الاحتياط العالمي الكروميت 42% ، الزركونيوم27%، الفاناديوم 25%، المغنيز 24%، الروتيل20 %، الفلورسبار17%، و الألمنيوم 10% من الاحتياط العالمي.[3]

أما القطاع الزراعي ساهم في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 بأكثر من 170.44 مليون دولار التي تعتبر أكثر بـ 10.1% من إنتاج الزراعي لسنة 2012 و تصنف جنوب إفريقيا في المرتبة 32 عالميا من بين الدول الأكثر إنتاج زراعي.

و من خلال إبراز أهم المقومات المادية التي تزخر بالدول مجموعة البريكس، فمن جهة ممكن القول بأن هذه المقومات تسمح لها بأن تلعب دورا مهم في الاقتصاد العالمي من خلال الاعتماد عليها في إمداد العالم بالموارد الأساسية التي تزخر بها، ومن جهة أخرى تعتبر هذه الموارد المادية و البشرية التي تميزت بها دول المجموعة كانت احد العوامل المهمة في مواكبة هذه الدول التطور التكنولوجي و التقني من خلال تصنيعها لأحدث التكنولوجيات في جميع الميادين التي غزت مما الأسواق العالمية.

[1] - Jeffrey Hays, January 2013, AGRICULTURE IN CHINA, from website: http://factsanddetails.com, consulted on : (18:22), 18/04/2018.
[2] - li shuilong,"Chinese Meat Production, Processing and Food Safety", p1 from website: http://www.redmeatsector.co.nz, consulted on: (18.29), 18/04/2018.
[3] - Thomas R. Yager,"The Mineral indusTry of souTh africa, Minerals Yearbook", U.S. Department of the Interior, U.S. Geological Survey, may2015, p 1.from website: https://minerals.usgs.gov consulted on: (18.29), 18/04/2018.

المبحث الثالث: المؤسسات المالية لمجموعة البريكس

المطلب الأول: بنك البريكس للتنمية

الفرع الأول: عموميات بنك البريكس

أولا: نشأة بنك البريكس

في قمة البريكس الرابعة بنيودلهي(2012): نظر قادة البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب إفريقيا في إمكانية إنشاء بنك إنمائي جديد لتعبئة الموارد للبنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة في البريكس والاقتصاديات الناشئة الأخرى و كذلك في الدول النامية. و قد وجهوا وزراء المالية لدراسة جدوى هذه المبادرة وصلاحيات، و تشكيل مجموعة عمل مشتركة لمزيد من الدراسة، و تقديم تقرير من القمة القادمة في 2013. وفي أعقاب التقرير الصادر عن وزراء المالية في قمة البريكس الخامسة في ديربان(2013)، اتفق القادة على جدوى إنشاء بنك التنمية الجديد و اتخذوا قرارا للقيام بذلك. كما تم الاتفاق على إن المساهمة الأولية للبنك يجب أن تكون كبيرة و كافية حتى تكون فعالة في تمويل البنية التحتية.

خلال قمة البريكس السادسة في فورتاليزا(2014)، وقع الزعماء على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) وقد أكد القادة على أن بنك البريكس للتنمية سيعزز التعاون بين بلدان بريكس و سيكمل جهود المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف من اجل التنمية العالمية، مما يسهم في الالتزامات الجماعية لتحقيق هدف النمو القوي و المستدام و المتوازن.[1]

[1]- الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد، متوفر على الرابط: https://www.ndb.int, consulted on: 01/04/2018

ثانيا: تعريف بنك البريكس

- هو مؤسسة ماليا لمجموعة البريكس جاء ضمن اتفاقية تأسيس بريكس للتنمية، في قمتهم المنعقدة في (15و16 جويلية 2014) بالبرازيل حيث أصبحت ساري المفعول في جويلية 2015، يكون مقره بمدينة شنغهاي في الصين، يأتي إنشاء هذا البنك كخطوة نحو خلق بديل للنظام المالي العالمي "الدولاري" القائم حاليا من اجل تعبئة الموارد للبنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة في البريكس.[1]
- بنك التنمية الجديد(NDB)، الذي كان يشار إليه سابقا باسم بنك بريكس للتنمية، هو بنك إنمائي متعدد الأطراف أسسته دول بريكس (البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب إفريقيا). بهدف تمويل البنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة في البريكس و غيرها من الاقتصاديات الناشئة ة البلدان النامية، و تكميل جهود المؤسسات المالية الإقليمية و المتعددة الأطراف نحو العالمية النمو و التنمية.
- سنطلق بنك التنمية الجديد برأس مال يبلغ 100 مليار دولار، منها 50 مليار كرأس مال أساسي، و 10 مليار رأس مال إضافي و 40 مليار عند الطلب. و سيشكل رأس المال الإضافي خلال سبع سنوات، بالتناسب على الدول الأعضاء، و ستقدم روسيا حصة تصل إلى 02 مليار دولار.

ثالثا: أهداف ووظائف بنك البريكس

أ- الأهداف:

1- زيادة تأثير التنمية إلى الحد الأقصى بطريقة سريعة و فعالة. و لتحفيز نوع التطوير الذي نتوخى، فإننا حريصون دائما على الاستماع و التعلم و التعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى و الحكومات و المؤسسات المالية و المنظمات الاجتماعية.[2]
2- تعزيز تنمية الدول الأعضاء دعم النمو الاقتصادي و تعزيز التنافسية و تسهيل خلق الوظائف.
3- بناء منصة لتبادل المعرفة بين الدول النامية.
4- يقوم البنك بتعبئة الموارد اللازمة لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في البريكس والاقتصاديات الناشئة الأخرى و البلدان النامية.[3]

ب- الوظائف:

لتحقيق غرضه، يحق للبنك ممارسة الوظائف التالية:

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص19.
[2]- الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد، (13:11)2018/05/04.
[3] - اتفاقية بنك التنمية الجديد، ص2، متوفر على الرابط: https://www.ndb.in consulted on : 04/04/ : 2018

1- استخدام الموارد المتاحة لها لدعم البنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة، العامة أو الخاصة، في البريكس وغيرها من اقتصاديات الأسواق الناشة و البلدان النامية، من خلال توفير القروض و الضمانات و الإنصاف في المشاركة و غيرها من الأدوات المالية.
2- تقديم المساعدة الفنية لإعداد و تنفيذ البنية التحتية و التنمية المستدامة لمشاريع يدعمها البنك.
3- دعم البنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة التي تشمل أكثر من بلد واحد.
4- إنشاء أو تكليف الإدارة بأموال خاصة صممت لخدمة أغراضها.
5- التعاون كما يراه البنك مناسبا مع المنظمات الدولية، و كذلك الوطنية و الكيانات سواء العامة أو الخاصة، لاسيما مع المؤسسات المالية الدولية و مصارف التنمية الوطنية و العمل بشكل وثيق مع بنوك التنمية الإقليمية عن طريق الشراكة بغية تعزيز فعالية العمل الجماعي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البريكس

يتكون البنك من مجلس محافظين، و مجلس إدارة، ورئيس، و نواب للرئيس كما يقرر مجلس الإدارة و المحافظون غيرها من الضباط و الموظفين .

أولا: مجلس المحافظين

- يتكون مجلس المحافظين من حاكم واحد و نائب من قبل كل عضو مؤسس. و يكون المحافظون على المستوى الوزاري و يجوز استبدالهم بشروط حسب رغبة العضو المعين له. كما لا يجوز لأي بديل التصويت إلا في غياب مديره. ويقوم المجلس سنويا باختيار واحد من المحافظين كرئيس.
- يعقد مجلس المحافظين اجتماعا سنويا واجتماعات أخرى قد ينصص عليها المجلس أو يطالب بها المديرون. يدعى أعضاء مجلس الإدارة إلى اجتماعات المجلس كلما طلب ذلك الأعضاء، و يجب أن تكون عددهم يحدده مجلس المحافظين من وقت لآخر،و قد عقد أول اجتماع لمجلس المحافظين في 20 جويلية 2016 بشنغهاي.[1]
- يكون النصاب القانوني لأي اجتماع لمجلس المحافظين هو أغلبية المحافظين، أي ثلثا أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من قوة التصويت الكلية.
- يجوز لمجلس المحافظين، بموجب لوائح تنظيمية، وضع إجراءات يقوم بموجبها المديرون بالحصول على تصويت من المحافظين للإجابة على سؤال محدد دون الدعوة إلى عقد اجتماع للمجلس.
- يجوز لمجلس المحافظين، و أعضاء مجلس الإدارة إلى الحد المسموح به، أن تعتمدوا القواعد و الأنظمة الضرورية أو المناسبة لإجراء أعمال البنك.

[1] huaxia, "backgrouder : brics new devolopment bank", 21/07/2016 from website: http://www.xinhuanet.com, consulted on : (13 :59), 14/05/2018.

- يعمل المحافظون و المناوبون على النحو دون الحصول على تعويض من البنك.
- يحدد مجلس المحافظين راتب وشروط عقد خدمة الرئيس.
- يحتفظ مجلس المحافظين بكامل صلاحياته لممارسة السلطة على أي أمر يفوضه مجلس الإدارة.

ثانيا: مجلس الإدارة[1]

- يقوم كل عضو مؤسس بتعيين مدير واحد و بديل. يتم إنشاء مجلس المحافظين حسب الأغلبية الخاصة المنهجية التي يتم بموجبها انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمناوبين الإضافيين، حيث يكون العدد الإجمالي للمديرين لا يزيد على عشرة.
- يكون مجلس الإدارة مسئولا عن إدارة العمليات العامة للبنك، و لهذا الغرض يتعين عليهم ممارسة جميع الصلاحيات المخولة لهم من قبل مجلس المحافظين.
- يخدم أعضاء مجلس الإدارة لمدة سنتين كما يجوز إعادة انتخابهم. يستمر المدير في منصبه حتى يتم اختيار مستخلف مؤهل.
- يجب أن يتمتع المنابون بالسلطة الكاملة للتصرف نيابة عن المدير المختص في حالة عدم وجوده.
- يتعين مجلس الإدارة رئيسا غير تنفيذي من بين المديرين لمدة أربع سنوات. إذا لم يخدم المدير فترته كاملة أو إذا لم يتم إعادة انتخابه لولاية ثانية، فإن المدير الذي سيحل محله سيكون بمثابة رئيس للفترة المتبقية.
- يوافق مجلس الإدارة على التنظيم الأساسي للبنك بناء على اقتراح الرئيس، بما في ذلك الرقم و المسؤوليات العامة عن المناصب الإدارية و المهنية الرئيسية للموظفين.
- يعين مجلس الإدارة لجنة الائتمان و الاستثمار و يجوز له أن يعين اللجان الأخرى التي يحتاجها، لا يجب أن تقتصر عضوية هذه اللجان على المحافظين أو المديرين أو المناوبين.
- يعمل مجلس الإدارة كهيئة غير مقيمة، و تجتمع كل ثلاثة أشهر، ما لم يقرر مجلس الإدارة خلاف ذلك بأغلبية، إذا قرر مجلس المحافظين جعل مجلس الإدارة هيئة مقيمة، فإن رئيس مجلس البنك سيصبح من الآن فصاعدا رئيس مجلس الإدارة.
- يكون النصاب القانوني لأي اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة هو أغلبية أعضاء مجلس الإدارة على الأقل ثلثي الأعضاء ذو حق التصويت.
- يجوز لعضو البنك إرسال ممثل لحضور أي اجتماع لمجلس الإدارة عندما يتعلق الأمر بصفة خاصة تؤثر على هذا العضو قيد النظر. و ينظم مجلس المحافظين هذا الحق في التمثيل.

[1]- اتفاقية بنك التنمية الجديد، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

ثالثا: الرئيس و الموظفون[1]

- ينتخب مجلس المحافظين رئيسا من احد الأعضاء المؤسسين على أساس التناوب، يكون الرئيس عضوا من مجلس الإدارة، ولكن لا يجوز له التصويت ما عدا التصويت الحاسم في حالة التقسيم المتساوي. يجوز للرئيس المشاركة في اجتماعات مجلس المحافظين، ولكن لا يمكنه التصويت في مثل هذه الاجتماعات، يتوقف الرئيس عن شغل المنصب إذا قرر مجلس المحافظين ذلك بالأغلبية.
- يكون الرئيس رئيسا لموظفي التشغيل في البنك و يقوم تحت إشراف المديرين بإجراء الأعمال العادية للبنك.
- يجب أن يكون هناك نائب رئيس واحد على الأقل من كل عضو مؤسس باستثناء البلد الذي يمثله الرئيس. يتم تعيين نواب الرئيس من قبل مجلس المحافظين بناء على توصية من الرئيس. يمكن لنواب الرئيس ممارسة هذه السلطة و أداء هذه الوظائف في إدارة البنك، على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
- تمتد ولاية الرئيس لمدة خمس سنوات، غير قابلة للتجديد، باستثناء نواب الرئيس، الذين تكون ولايتهم لمدة 6 سنوات.
- لا يجوز للبنك و موظفيه التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، كما أنهم لا يتأثرون بقراراتهم حسب الطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين. إذ تكون الاعتبارات الاقتصادية هى الوحيدة ذات صلة بقراراتهم، ويجب تقييم هذه الاعتبارات بنزاهة من اجل تحقيق الغرض و الوظائف المنصوص عليها.
- يدين رئيس و نواب الرئيس و أعضاء هيئة مكتب و موظفو البنك، في أدائهم لواجبهم بالكامل للبنك و ليس لأي سلطة أخرى. يجب على كل عضو في البنك أن يحترم الطابع الدولي لهذا الواجب و أن يتمتع بذلك كل المحاولات للتأثير على أي منهم في أداء واجباته.

رابعاً: العضوية و التصويت

أولا: اشتراك في العضوية

يتمثل الأعضاء المؤسسين للبنك في الجمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي، وجمهورية الهند، وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب إفريقيا.

- بينما يمكن للأعضاء الجدد الانضمام إلى **NDB**، ستحتفظ دول البريكس الخمسة بحد أدنى : 55% من إجمالي الأسهم وتكون العضوية في البنك مفتوحة الأعضاء المقترضين و غير المقترضين.[2]

[1] - اتفاقية بنك التنمية الجديد، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] -"The BRICS New Development Bank", from website: https://rightsindevelopment.org, consulted on :(14 :56), 19/04/2018.

- يجوز للبنك أن يقبل حسب قرار مجلس المحافظين، المؤسسات المالية الدولية بصفة مراقب في اجتماعات مجلس المحافظين. كما يمكن أيضا دعوة الدول المهتمة بالانضمام كمراقبين إلى هذه الاجتماعات.
- يشترك كل عضو في أسهم رأس مال البنك. عدد الأسهم المراد شراؤها في البداية من قبل الأعضاء المؤسسون، التي يحدد التزام كل عضو كلا من رأس المال المدفوع و القابل للاستدعاء. يتم تحديد عدد الأسهم المراد شراؤها في البداية من قبل أعضاء آخرين بواسطة مجلس المحافظين بالأغلبية في حالة قبول انضمامهم.
- يتم إصدار الأسهم من الأسهم التي يكتتبها الأعضاء المؤسسون في بادئ الأمر يتم إصدار أسهم أخرى على قدم المساواة ما لم يقرر مجلس المحافظين في ظروف خاصة أن يصدرها بشروط أخرى.
- لا تصبح أي زيادة في اشتراك أي عضو في رأس المال سارية المفعول، و أي حق في الاكتتاب فيها يكون بموجبها قد تم التنازل عنه.
- يتم دفع الاشتراكات بالطريقة التالية:[1]
- على كل عضو مؤسس أن يشترك مبدئيا بمائة ألف سهم، بإجمالي عشرة مليارات دولار.

منها عشرون ألف سهم تتوافق مع رأس المال المدفوع، ما مجموعه 2 مليار دولار. ثمانين ألف من الأسهم تتوافق مع رأس المال القابل للاستدعاء،أي ما ثمانية مليارات دولار

- عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم سداد المبلغ الذي اشتركت فيه كل عضو مؤسس في رأس مال المصرف بالدولار الأمريكي في 7 أقساط على النحو المنصوص عليه في الجدول (05) التالي:

الجدول رقم 05: أقساط اشتراك كل عضو مؤسس في رأس مال بنك البريكس

الدفع في رأس المال لكل بلد بالمليون دولار	الأقساط
150	1
250	2
300	3
300	4
300	5
350	6
350	7

المصدر: اتفاقية إنشاء بنك البريكس

[1]- الملحق رقم واحد من اتفاقية بنك التنمية الجديد.

- يجب على كل عضو الاشتراك في أسهم رأس المال للبنك. يحدد مجلس المحافظين عدد الأسهم التي يجب أن تكتتبها في البداية الأعضاء الآخرون بأغلبية خاصة بمناسبة قبول انضمامهم.[1]
- يجب أن يتم دفع القسط الأول من قبل كل عضو في غضون 6 أشهر بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. يستحق القسط الثاني بعد 18 شهرا من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. الأقساط الخمسة الباقية تصبح مستحقة على التوالي كل سنة من تاريخ استحقاق القسط السابق.
- يحدد مجلس المحافظ مواعيد دفع المبالغ المكتتبة من قبل الأعضاء البنك إلى مخزون رأسمالي مدفوع.
- لا يخضع الدفع بالمبالغ المكتتب بها في المخزون الرأسمالي القابل للاستدعاء في البنك إلا عند الحاجة من قبل البنك للوفاء بالتزاماته جراء اقتراض الأموال لإدراجها في موارد رأس المال العادية أو الضمانات التي يمكن تحميلها على هذه الموارد. في حالة إجراء مثل هذه الاستدعاء فيمكن أن يتم السداد وفقا لخيار العضو المعني عملة قابلة للتحويل أو العملة المطلوبة لتنفيذ التزام البنك لغرض إجراء الاستدعاء.
- يجب أن تكون الاستدعاءات على الاشتراكات غير المدفوعة موحدة في النسبة المئوية على جميع الأسهم القابلة للاستدعاء.

ثانيا: الانسحاب:[2]

- يجوز لأي عضو الانسحاب من البنك بتسليم البنك في مقره إشعارا كتابيا بعزمه على القيام بذلك. ويصبح هذا الانسحاب نافذا في النهاية، و تنتهي مدة العضوية في التاريخ المحدد في الإشعار و لكن تاريخ الانسحاب لا يجب أن تقل عن 6 أشهر من تاريخ تسليم الإشعار إلى البنك. مع ذلك، في إمكانية إلغاء طلب الانسحاب قبل تاريخ النفاذ.
- بعد تقيم طلب الانسحاب، يبقى العضو مسئولا عن جميع الالتزامات المباشرة و الطارئة للبنك الذي خضع لها في تاريخ النفاذ، حيث لا يتحمل العضو أي مسؤولية عن الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك التي تم تنفيذها بعد تاريخ التي تم استلام إشعار الانسحاب من قبل البنك.
- عند استلام إشعار الانسحاب، يعتمد مجلس المحافظين إجراءات لتسوية الحسابات مع البلد العضو المنسحب، في موعد لا يتجاوز التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب ساري مفعول.

ثالثا: التصويت.[3]

نصت اتفاقية بنك البريكس فيما يخص التصويت على مايلي:

- تكون قوة التصويت لكل عضو مساوي لعدد الأسهم المكتتب بها في رصيد رأس مال البنك. في حالة أي إخفاق للعضو في دفع أي جزء من المبلغ المستحق فيما يتعلق بالتزاماته، يكون هذا العضو غير قادر على استعمال تلك النسبة المئوية للتصويت طالما استمر هذا الإخفاق ما لم ينص على خلاف ذلك على وجه

[1]- الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد. https://www.ndb.int, consulted on: 01/04/2018 (13:51),

[2]- اتفاقية بنك التنمية الجديد، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3]- نفس المرجع،ص3

التحديد في هذه الاتفاقية، فإن جميع المسائل المعروضة على البنك سيتم البت فيها بطريقة غالبية الأصوات المدلى بها. يقصد بالأغلبية المؤهلة على أنها تصويت ايجابي بثلثي القوة التصويتية الإجمالية للأعضاء.حيث نصت في الاتفاقية أن الأغلبية الخاصة هي تصويت مؤيد بأربعة من الأعضاء المؤسسين.

- عند التصويت في مجلس المحافظين، يحق لكل محافظ أن يدلي بأصوات البلد العضو الذي يمثله.
- عند التصويت في مجلس الإدارة يحق لكل مدير أن يدلي بعدد الأصوات التي تحسب في انتخابه.

المطلب الثاني: صندوق الترتيبات الاحتياطية CRA

الفرع الأول: عموميات صندوق الترتيبات الاحتياطية CRA

أولا: نشأة صندوق الترتيبات الاحتياطية

تأسس الصندوق في عام 2015 من قبل دول البريكس البرازيل و روسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. إذ تم تشكيل الأساس القانوني له من خلال معاهدة تأسيس ترتيب احتياطي البريكس، الذي تم توقيعه في فورتا ليزا، البرازيل في 15 يوليو 2014. وقد دخل حيز التنفيذ بعد مصادقة جميع دول البريكس، و التي تم الإعلان عنها في قمة البريكس السابعة في جويلية2015 .[1]

حيث اتفق الأطراف على وضع ترتيبات لاحتياطي ذاتي الإدارة للحد من ضغوط ميزان المدفوعات قصير الأجل، وتقديم الدعم المتبادل و تعزيز الاستقرار المالي حيث أن هذه الترتيبات الاحتياطية يجب أن تسهم في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وتكمل الترتيبات النقدية و المالية الدولية القائمة.

ثانيا: تعريف صندوق الترتيبات الاحتياطية

بموجب اتفاق تكتل دول البريكس، تم إنشاء ما يسمى (صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة). أي ما يقابل الصندوق النقد الدولي، حيث يرمز له بـ (CRA). و يتمثل هذا الصندوق في كونه إطارا لتوفير الدعم من خلال السيولة و الأدوات الاحترازية استجابة لضغوط مدفوعات الفائدة الفعلية أو قصيرة الأجل إذا يعتبر هذا الصندوق كالقوة الموازنة لمؤسسة صندوق النقد الولي.[2]

ثالثا: أهداف الصندوق

تتمثل أهداف الصندوق فيما يلي:

- مواجهة آثار خروج رؤوس الأموال المفاجئ.

[1] -"BRICS_Contingent_Reserve_Arrangemen"t, from website: https://en.wikipedia.org, consulted on: (11:13), 03/04/2018.

[2] - ians, "BRICS Development bank top on Agenda of 6th BRICS Summit", 15 July 2014, from website: http://news.biharprabha.com, consulted on: (11:13), 03/04/2018. -

- تجنب مخاطر تخفيض قيمة العملات، من خلال عمليات تبادل العملات مع الصندوق كإجراء احترازي لمساعدة هذه الدول في التعامل مع الأزمات، التي يمكن أن تواجه عملاتها و هي المهمة التي يضطلع بها أساسا صندوق النقد الدولي.
- تقديم إطار لتوفير الدعم من خلال السيولة واستخدام الأدوات الاحترازية للاستجابة للضغوطات المحتملة أو للمدى قصير على ميزان مدفوعات.[1]
- توفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية.
- المساعدة في صد أزمات العملة وموازنة المدفوعات.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق الترتيبات الاحتياطية[2] CRA

يتم تشكيل حوكمة CRA من قبل مجلس محافظي CRA مجلس الإدارة و لجنة قائمة.

أولا: مجلس المحافظين: يتألف مجلس المحافظين من محافظ واحد و مناوب يعينه لكل طرف. يجب أن يكون المحافظ وزيرا ماليا أو محافظا للبنك المركزي أو يشغل وظيفة مماثلة. يتخذ مجلس المحافظين القرارات بتوافق الآراء و يكون مسئولا عن القرارات رفيعة المستوى و الاستراتيجية الصادرة عن CRA.

ثانيا: اللجنة القائمة: تكون اللجنة القائمة مسئولة عن المستوى التنفيذي والقرارات التشغيلية الصادرة عن CRA وتتألف من مديرا واحد ومدير مناوب يعينه كل طرف، يتم تعيين هؤلاء من مسئولي البنك المركزي ما لم يقرر غير ذلك الطرف المعني.

كمبدأ تسعى اللجنة القائمة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل. تتخذ قرارات اللجنة القائمة بأغلبية بسيطة من التصويت المرجح للأطراف المزودة. تتخذ القرارات بتوافق آراء الأطراف.

1. يتم توزيع 5% من إجمالي قوة التصويت بالتساوي بين الأطراف.
2. يتم توزيع الباقي بين الأطراف حسب الحجم النسبي للالتزامات الفردية.

الفرع الثالث: العضوية لصندوق الترتيبات الإحتياطية CRA

أولا: الدول الأعضاء

تتمثل الدول الأعضاء المؤسسة لصندوق الترتيبات الاحتياطية في جمهورية البرازيل الاتحادية "البرازيل"، والاتحاد الروسي "روسيا"، والجمهورية الهند "الهند"، وجمهورية الصين

[1]- http://brics.itamaraty.gov.br , consulted on: (15:52), 03/04/2018.

[2]- اتفاقية صندوق الترتيبات الاحتياطية، متوفر على الرابط:
.http://brics.itamaraty.gov.br , consulted on: (15:52), 03/04/2018

الشعبية"الصين" وجمهورية جنوب إفريقيا "جنوب إفريقيا" و لم يتم تحديد أي شروط للانضمام لهذا الصندوق في أي من بنود اتفاقية تأسيسه.

ثانيا:إيقاف العضوية.[1]

يجوز لأي طرف الانسحاب من هذه المعاهدة بإخطار إلى الأطراف الآخرين بنيته في الانسحاب قبل ستة أشهر من تاريخ الانسحاب المتوقع.

- لا يسمح الانسحاب من المعاهدة من قبل أي طرف لمدة خمس سنوات من دخوله حيز التنفيذ.
- خلال فترة الستة أشهر هذه، يقدم الطرف الذي أعطى إشعارا بالانسحاب الفرصة للأطراف الأخرى للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن نيته و لكن ليس له الحق في طلب أو تقديم التزام بتوفير الموارد.
- في حالة ما إذا كان أي التزام بموجب هذه المعاهدة، بما في ذلك أي التزام بدفع الأموال، فإن هذا الالتزام يظل معلقا في وقت إنهاء هذه المعاهدة أو الانسحاب منها.

ثالثا:رأس مال الصندوق

إذ أننا نجد انه على عكس مجموعة رأس المال المساهم في بنك البريكس، الذي يتم تقاسمه بالتساوي،[2] إذ أننا نجد انه قد تم تمويل صندوق الاحتياطيات حسب الجدول 06 التالي:

الجدول رقم 06: مساهمات دول البريكس في صندوق الترتيبات الاحتياطية CRA

الدول	المساهمة في رأس المال (مليار دولار)	إمكانية السحب (مليار دولار)	حقوق التصويت %
البرازيل	18	18	18.10
الصين	41	21	18.10
الهند	18	18	39.95
روسيا	18	18	18.10
ج. إفريقيا	5	10	5.75
المجموع	**100**	**85**	**%100**

Source: https://en.wikipedia.org/wiki/BRICS_Contingent_Reserve_Arrangement consulted on: (13:11) 04/05/2018

[1] -http://brics.itamaraty.gov.br , consulted on: (13:52), 03/04/2018.

[2] -Raj M. Desai and James Raymond Vreeland, "What the new bank of BRICS is all about", the Washington post, July 17, 2014 from website: https://www.washingtonpost.com consulted on: : (15:52), 03/04/2018.

- يتضح من الجدول أن الصين قد ساهمت بأكبر مبلغ رأس مال الصندوق بـ 41 مليار دولار و جنوب إفريقيا بأصغر مبلغ بـ 5 مليار دولار، أما باقي قيمة المساهمات فهي بالتساوي بين كل من البرازيل الهند و روسيا.
- كما يتضح من الجدول كذلك أن الصين هي اكبر مالكة لحقوق التصويت و جنوب إفريقيا بعكسها صاحب اصغر ملك لحقوق التصويت بينما يتساوى بقية الأعضاء الآخرين وذلك بسبب حجم مساهمتهم في رأس المال.

خلاصة الفصل

تعد مجموعة البريكس إحدى المجموعات الدولية ذات الاقتصاديات الصاعدة، وصاحبة أسرع نمو اقتصادي العالم و يعتبرها العديد كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العلمي بعيدا عن الدول الغربية المسيطرة على الاقتصاد العالمي، و انتقاله لهذه الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة، و لعل أهم أسباب هذا الانتقال هو عائد لما تمثله هذه الدول من قوة اقتصادية جبارة و ذلك من حيث مساحتها و إمكانياتها البشرية و المادية و معدلات نموها المستمرة في الصعود.

و بالرغم مما سبق ذكره فإن هذه الدول لا تزال لا تمتلك القدرة على تحرير نفسها كليا من سيطرة الدول الغربية التي تستعمل مؤسساتها المالية الدولية في قمع الدول الأخرى وهذا ما دفع بدول مجموعة البريكس إلى إنشاء بنك دولي جديد وصندوق الترتيبات الاحتياطية يواجه كلا من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي وذلك ترسيخا لهذه الدول لاقتصادياتها على الساحة الدولية.

الفصل الثاني

التعـاون جنـوب – جنـوب

تمهيد:

إن واقع العلاقات الدولية الاقتصادية(شمال - جنوب) تجسد بعد انحسار موجة الاستعمار و حصول العديد من دول الجنوب على استقلالها برز تحدي آخر لدى هذه الدول تمثل في رفض التبعية، فالاستقلال السياسي لم يواكبه استقلال اقتصادي وثقافي وفكري ، وطغت علاقات هيمنة وتبعية على هيكل العلاقات الدولية واختلال التوازن في المعادلات الدولية بحيث بقيت معظم الدول العالم الثالث أسيرة الخلف والبؤس حيث المجاعة والفقر والبطالة والآفات الأخرى ، وكان من الطبيعي إزاء هذه الأوضاع غير المواتية أن تطالب الدول النامية بصفة عامة بإعادة صياغة هيكل الاقتصاد العالمي، وبالتالي إن مطالب الدول النامية لم تأتي من فراغ بل هي ناجمة عن واقع خاص بها، تأمل الدول السائرة في طريق النمو إلى إرساء و إقامة علاقات مع دول الشمال تقوم على مبدأين التعاون الدولي و المساواة بحيث يحصل فيه على موقع متكافئ وفقا مبادئ وأسس التعاون الدولي التي وردت في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المبحث الأول:أسس التعاون الدولي

يختلف المجتمع الدولي عن المجتمعات الوطنية، وذلك من حيث وجود سلطة عليا في هذه المجتمعات تقوم بسن القواعد والمبادئ المنظمة للعلاقات الاجتماعية داخل الدولة، أما المجتمع الدولي فلا توجد فيه سلطة عليا تستطيع أن تضع المبادئ الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية ومع ذلك فقد بدأت القواعد القانونية، و المبادئ التنظيمية للعلاقات ما بين الدول تنمو تدريجيا استجابة لمطالب الدول ، وتوج هذا النمو التدريجي بتبني ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 حيث تم وضع العديد من المبادئ في هذا الميثاق .وهو ما سنوضحه تحديدا في هذا المبحث بداية بإعطاء لمحة عن التعاون الدولي ونطاقه، مع التطرق إلى دور الذي لعبه العامل الاقتصادي في بلورة مفهوم التعاون الدولي ، وصولا إله دعوة هيئة الأمم المتحدة هذه الدول لاعتمادها كمركز و أداة لتنسيق الجهود من أجل تدعيم أواصر التعاون فيما بينها.

المطلب الأول :ماهية التعاون الدولي ونطاقه

تقوم العلاقات الدولية على مبدأ التعاون الدولي، إذ عرف المجتمع الدولي فيما بين أعضاءه الدول والمنظمات الدولية، التعاون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة، وعن طريق التعامل المتبادل كإبرام المعاهدات الدولية الثنائية، ومتعددة الأطراف، كالجدير بالذكر أن التعاون الدولي في محور العلاقات الدولية يأخذ مسلكين [1]:

[1]-عبد السلام جمعة زاقود ، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2013 ، ص 143 .

فرع أول : التعاون الدولي

أ) **التعاون الدولي الحكومي:** ونقصد بذلك التعاون الذي ينشأ ويتم بين حكومات الدول في كل المسائل الدولية، وضرورة قيام حكومات الدول بوضع الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي ، كالاتفاقيات موضع التنفيذ من اجل المحافظة على الجماعة الدولية كوحدة واحدة ، وهذا ما استقر عليه العمل الدولي من خلال المبادئ العرفية وكذلك الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ب) **التعاون الدولي غير الحكومي:**وهو التعاون الذي تتزعمه المنظمات الدولية غير الحكومية، التي غالبا ما تلجأ إلى المنابر العالمية، لحث أعضاء المجتمع الدولي على التعاون وتحقيق التضامن فيما بينهم في كل الميادين .

فرع ثاني: محاور التعاون الدولي:

كما قد يعني التعاون الارتباط و التنسيق في الميادين الاقتصادية، ويشمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة حيث يكون التعاون في:[1]

أ) **المحور الاقتصادي**: في شكل اتفاق بين دوليتين أو أكثر[2]، وقد تتفق الدول على الانضمام إلى مؤسسات دولية وضعت لدعم الاقتصاد كالتجارة بين الدول (كالمنظمة العالمية للتجارة) **OMC** أو (صندوق النقد الدولي) **FMI** .

ب) **المحور السياسي الأمني**: يتجسد في أنشطة الأمم المتحدة السياسية في العمليات السلمية.

ت) **المحور الثقافي الاجتماعي**: فيتجلى في إطار المساعي التي تقوم بها بعض المنظمات الدولية التي تهتم بالجوانب الثقافية والاجتماعية كاليونسكو (UNESCO) وجامعة الدول العربية. ومن الأمثلة أكثر شيوعا منذ القدم ما كان يعرف بالتحالف ALLIANCE ، وهو تعبير يطلق على تنظيم أو التزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة ، أو دول أخرى في ظروف معينة و يستعمل مصطلح الحلف أساس التحديد معين من الاتفاقيات كالحلف الأطلسي حلف وراسو ، وحلف جنوب شرق أسيا. و إذا نظرنا إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة نجده يحذر جميع دول الأعضاء من التعاون مع أي دولة من الدول، تتخذ هيئة الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع. وعليه فإنه ليس بإمكان أي أطراف العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، أن يعيش بمعزل عن الأطراف الأخرى، ولذا لابد من تحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات شريطة ألا يؤدي ذلك إلى انتهاك قواعد القانون الدولي،أو خرق مبدأ من المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية .

[1]- شكري محمد عزيز، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية ، الكويت ، عالم المعرفة، 1978 ، ص . 5 .
[2]- وفي هذا المجال يمتد التعاون لمجالات أخرى (الاجتماعية والسياسية وتعد السوق الأوروبية المشتركة أحسن مثال على ذلك).

المطلب الثاني: الجوانب القانونية والتأسيسية للتعاون جنوب – جنوب.

لقد ناضلت الدول النامية فترة ليست بالقليلة في عمر الشعوب، وتحملت أعباء كثيرة من اجل استقلالها السياسي على أمل أن من شأن الاستقلال السياسي أن يقودها إلى إعادة بناء علاقات اقتصادية دولية تقوم على التكافئ والتوازن، فإقامة تعاون بين بلدان الجنوب كأحد عناصر الترابط التضامني يحقق نموذجا واقعيا لتعاون نزيه و منصف وتعبيرا سليما عن إرادة سياسية لتمتين الروابط الاقتصادية بين الأقطار النامية.وهذه التصورات والمبادئ تنصب كلها في سياق محو الامتيازات التي كانت من مميزات القوى الصناعية المتقدمة على حساب تخلف الشعوب النامية، وتشكل في حينها أسسا قانونية جديدة لتحقيق مطلب الأغلبية العظمى من شعوب العالم في وضع دستور اقتصادي يضمن حقوقيا ويقر مبدأ التبادل المتساوي لصالح بلدان النامية محل التبادل الغير متساوي على واقع العلاقات بين الشمال والجنوب ، والذي يخدم الطرف المتقدم وقد تجسد التعاون بين الدول النامية عبر سلسلة من المؤتمرات واللقاءات أضفت الصيغة الرسمية لمتعاون الاقتصادي بين دول الجنوب وأخرجته إلى حيز الوجود. معتمدة في ذلك على الوسائل والأدوات القانونية التي رأتها مناسبة لأوضاعها وموقعها في البيئة الاقتصادية العالمية.

فرع الأول : نشأة الركائز المؤسسية الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

يكتسي أسلوب التعاون جنوب-جنوب في إطار الاستقلال الجماعي والاكتفاء الذاتي الخالي من أية مظاهر السيطرة والاستغلال مدلولا خاصا لإرادة الغالبية العظمى من الدول النامية في تنظيم نفسها في الاتجاه الصحيح ابتداءا بإقامة الأطر والهياكل الدولية والإقليمية لتجسيد التضامن فيما بينها وتحقيق الأهداف المسطرة ، فلجأت إلى عقد عدد من المؤتمرات والاجتماعات على المستوى الدولي، والتي كان لها الفضل في وضع الحجر الأساسي لمتعاون جنوب-جنوب، بنيت من خلاله إستراتجية تطويره وترقيته في العالم النامي .وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المؤتمرات والهيئات الدولية التي تمثل الركائز التي يقوم عليها نموذج التعاون جنوب-جنوب.

فرع الثاني: المؤتمرات العالمية المؤسسة للتعاون بين بلدان الجنوب على المستوى الدولي

تاريخيا هناك ثلاث مؤتمرات دولية محورية يمكن اعتبارها كمرجعية لبداية لجوء دول الجنوب إلى انتهاج العمل الدبلوماسي الجماعي لبحث قضايا تتعلق بمصالحها الإستراتجية ، مما أعطها وزنا في الساحة الدولية ، ومن ثم التوجه نحو مرحلة جديدة . تمهد لتأسيس التعاون وفقا لميكانيزم التعاون جنوب-جنوب.

أولا: انعقاد مؤتمر "باندونغ"

يعتبر مؤتمر **باندونغ** أول اجتماع بين دول الجنوب يهدف إلى تقوية روابط التعاون فيما بينها، ويمكن النظر إليه على أنه الإطار المؤسس الذي وضع المبادئ الرئيسية للتعاون فيما بين دول النامية وحدد أهداف وأولويات هذا المسعى على المستوى الدولي. ويعد بمثابة الميلاد الجديد لهذه الدول ويمثل مؤتمر باندونغ أعلى درجة من التحرك -الأفرو-أسيوي، المبني على تنوع الأمم الأسيوية والإفريقية، والذي نشأ سنة 1940، أين بدأت تتشكل التجارب الرسمية للتضامن الإفريقي الأسيوي، وأصبح الهدف الرئيسي للتحرك الأفرو-الأسيوي هو تسريع صيرورة التحرر من الاستعمار والحصول على استقلال الدول المستعمرة.[1] ومنذ تلك الأوقات، والدول السائرة في طريق النمو تحاول أن تحسن من تنظيمها وتقدم تشخيص للوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الجانب التبعية التي كانت تعاني منها، إن مؤتمر باندونغ كان نقطة الانطلاق لتقوية التمثيل من الدول التي كانت ترغب في الحصول على استقلالها وممارسة سيادتها على أقاليمها.[2] انعقد خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 24 أفريل 1955 بـ "باندونغ" باندونيسيا واجتمع فيه لأول مرة ممثلو 29 دولة افريقية وآسيوية، من بينهم **جمال عبد الناصر** (مصر) ، **نيهرو** (الهند) ، **سوكارنو** (اندونيسيا) و **تشو آن لاي** (الصين) وشهد هذا المؤتمر دخول دول العالم الثالث إلى الساحة الدولية، والتي اختارت عد الانحياز، لأنها لا تريد التعاون مع أي المعسكرين، وشكلت هذه الدول المتحررة من الاستعمار معسكرا ثالثا.3 وقد كان القادة الآسيويون والأفارقة بعيدين من أن يكونوا متوافقين فيما بينهم حيث كانت تياراتهم السياسية والإيديولوجية ونظرتهم لمستقبل المجتمع وإعادة البناء وعلاقتهم مع الغرب موضع اختلاف فيما بيني ،وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك مشروع يقارب بينهم ويعطي معنى لاجتماعاتهم، وهو المعركة من اجل الحصول على الاستقلال السياسي.4 وفي إطار هذا المؤتمر تطرق المشاركون إلى مناقشة العديد من مجالات التعاون بينهم، منها التعاون الاقتصادي، التعاون الثقافي، التعاون في مجال حقوق الإنسان، الترويج للسلام

[1]- يعقوبي محمد،آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2017 ، ص. 12

[2] -Abderrahmane Remili, Tiers-Monde et Emergence d'un Nouvel Ordre économique international, office des publications universitaires, Alger,p.p. 12-14.

[3] - Edmond Jouve, Relations Internationales du tiers Monde, 2éme edition augmentée Berger-Levrault, paris, 1979. p.238.

[4]- يعقوبي محمد، المرجع السابق، ص. 13 .

الدولي، وفيما يتعلق بالميدان الاقتصادي فقد خرج القادة المجتمعون بالعديد من النقاط المشتركة، نذكر منها ما يلي1 :

- ضرورة الترويج للتنمية الاقتصادية للمنطقة الأفرو- الأسيوية، وكان هذا مطلبا عاما للتعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة، المبني على المنفعة المشتركة واحترام السيادة الوطنية، كما وافقت الدول المشاركة على توفير المساعدة التقنية لبعضها البعض، وفي أقصى نطاق، وهذا على شكل تدريبات لقيادة المشاريع وتجهيزات التصميم، تبادل المعرفة، وتأسيس معاهد التدريب والبحث على المستوى الوطني والجهوي، إذا كان ممكنا من اجل نقل المعارف التقنية والمهارات بالتعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة؛
- كما جدد المجتمعون طلبهم الجدي لتأسيس صندوق الأمم المتحدة الخاص بالتنمية الاقتصادية، وتوفير إعانة البنك الدولي من أجل إعادة البناء والتنمية للدول الأفرو- الأسيوية، إضافة إلى التعجيل بوضع نظام دولي للتعاون النقدي، الذي يضطلع بالاهتمام بتدفق الاستثمارات، وتشجيع القيام بالمشاريع المشتركة في الدول الأفرو- الأسيوية؛
- أشار المؤتمر إلى الحاجة الملحة لاستقرار التجارة السلعية في المنطقة، مع تقبل مبادئ توسيع نظام التجارة والمدفوعات المتعددة الأطراف، وهذا بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة لجوء بعض الدول إلى وضع ترتيبات تجارية ثنائية، وهذا بالنظر إلى أوضاعها وخصائصها؛
- أكد المؤتمر على أن الجهود المشتركة المتخذة من طرف الدول المشاركة في سبل استقرار الأسعار الدولية والطلب على السلع الأولية، عن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف يجب أن تطبق في إطار مقاربة دولية مثل لجنة الأمم المتحدة الدائمة للتجارة السلعية الدولية؛
- أكد المؤتمر على وجوب تنويع صادرات الدول الأفرو - أسيوية من خلال تنمية اقتصادية عقلانية لمواردها الطبيعية قبل تصديرها، وما أشار إلى وجوب الترويج للتجارة الجهوية، وتشجيع تبادل بعثات ومجموعات العمل في هذا الإطار.
- وافق مؤتمر "باندونغ" على ضرورة تشجيع المؤسسات البنكية و الجهوية وشركات التأمين؛

[1]- موقع ويكيبديا الموسوعة الحرة www.wikipédia.org ، تاريخ الاطلاع 21 / 05 / 2025 الساعة 16:00 .

- أعطى المؤتمر أهمية خاصة لتنمية استعمال الطاقة النووية في المساعي السليمة بالنسبة للدول الأفرو- أسيوية؛

وأخيرا أكد على ضرورة تبادل المعلومات في مجال البترول، وبالتالي نلاحظ أن مؤتمر باندونغ يعمل جاهدا على بحث السبل و الطرق والوسائل التي تسمح بتطوير التعاون الاقتصادي بين الدول الأسيوية والإفريقية، إلى جانب وضع الأطر والأسس الأولية للنظام الاقتصاد العالمي.ولقد حقق هذا المؤتمر نجاحا في غاية الأهمية وخرج بما عرف بالمبادئ العشر لمؤتمر باندونغ : [1]

- احترام حقوق الإنسان الأساسية طبقا لأهداف ومبادئ هيئة الأمم المتحدة؛
- احترام السيادة الإقليمية وسلامة أراضي جميع الدول؛
- الاعتراف بالمساواة بين جميع الأمم والأجناس والمساواة بين جميع الدول كبيرة كانت أو صغيرة؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛
- احترام حق دولة في الدفاع عن نفسها بشكل فردي أو جماعي وفقا ميثاق هيئة الأمم المتحدة؛
- رفض اللجوء لأي ترتيبات دفاع جماعية موجهة لخدمة مصالح قول عظمى مهما كانت؛
- رفض ممارسة أي ضغوطات من دول قوى عظمى على دول أخرى؛
- الامتناع عن ممارسة أي أعمال عنف أو أي تهديد بالعدوان أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأم بلد؛
- تسوية جميع النزاعات بالطرق السلمي (كالتفاوض، والمصالحة أو التحكيم أو التسوية أمام المحاكم) وكذلك الوسائل السلمية التي تختاره الدول المعنية وفقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة؛
- تشجيع المصالح المتبادلة والتعاون؛
- احترام العدالة والالتزامات الدولية.

ورغم كل ما قيل وكتب عن هذه الفترة المعروفة في آسيا وإفريقيا باسم باندونغ فإنها تشهد على بروز في العالم الثالث جهود تنموية من نوع جديد أنشأت عالما ثالثا جديدا يسير في طريق التصنيع وان كان بفوارق

[1] -Phillippe braillard-mohammad-Reza Djillali, Tiers-monde et Relations Internationales, Paris Masson, 1984, p.75-76.

وتباينات من حالة إلى أخرى ، ومن ناحية أخرى فالاستراتجيات التي تم تبنيها لهذا الغرض كانت وطنية بحتة، أو بعبارة أخرى مبنية على أساس نموذج الدولة القومية وكان لأغلبية مؤسسات بلدان العالم الثالث أهداف سياسية مثل مقاومة الضغوطات الغربية أو أهداف اقتصادية وحماية المصالح المشتركة ضد رؤوس الأموال السائدة.[1]

ثانيا :مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني بين دول الجنوب

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 30 أوت إلى غاية 12 سبتمبر سنة 1978 بالعاصمة الأرجنتينية " **بيونس آيريس"** بحضور ممثلي 138 دولة ، وخرج بوثيقة ختامية تقرر تسميتها**"مخطط العمل لبيونس آيريس"** ، التي حددت لأول مرة جملة من المبادئ المكونة للتعاون جنوب-جنوب، علاوة على ذلك تربط هذه الوثيقة التعاون التقني بالتعاون فيما بين دول الجنوب ولقد أكادت الفقرة الرابعة عشر" التعاون الفني بين الدول النامية، وكذلك أشكال أخرى من التعاون بين جميع الدول، يجب أن تقوم على أساس الاحترام الصارم للسيادة و الاستقلال الاقتصادي، والمساواة في الحقوق، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بغض النظر عن حجمها ومستوى تنميتها ونظاميا الاجتماعي والاقتصادي[2] ،ومن جهة أخرى اعتبر هذا المؤتمر بمثابة إطار استراتجي للتعاون التقني بين بلدان النامية ، وتمثلت أهداف المخطط في تعزيز

الترابط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتصحيح الاختلالات في النظم الدولية الناتجة عن القول الغير متكافئة بين الدول النامية والبلدان الصناعية[3]وقد وضع هذا المؤتمر العديد من الأهداف التي تتماشى مع الأهداف الدولية المتعلقة بتنمية الدول النامية وترقية التعاون الدولي[4] :

- تشجيع اعتماد الدول النامية على نفسها من خلال تطوير قدراتها لإيجاد حلول لمشاكل تنميتها مع احتفاظها بطموحاتها الأولية، وقيمها واحتياجاتها الخاصة؛
- ترويج وتقوية الاعتماد المشترك للدول النامية من خلال تبادل التجارب، الاتفاق التشارك واستغلال مورداها التقنية وتنمية قدراتها التكاملية؛

[1]- سمير أمير و آخرون،المرجع السابق، ص96.

[2] Carlos Eduardo Cortez, la coopération sud-sud du Mexique au sein de la nouvelle configuration internationale pour le développement post-2015, Thèse de doctorat, en Sciences Economiques, université Paris-Saclay, juin, 2016, p.71. -

[3] - CEA-AN, L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale, Rapport de la commission économique pour l'Afrique,Bureau pour L'Afrique du nord, Rabat,2011,p.3. -

[4] - (1978) Buenos Aires plan of action for promoting and implementing technical cooperation among developing countries .new york, special unit for.p.9.

- تقوية قدرات الدول النامية في تحديد وتحليل المصادر الأساسية لتنميتها ووضع الإستراتجيات اللازمة التي تدير بها علاقاتها الاقتصادية الدولية ، وهذا عن طريق التعاون المعرفي والقيام بدراسات مشتركة من طرف الهيئات المتواجدة بها ؛
- تقوية القدرات التكنولوجية المتواجدة في الدول النامية، بما فيها تلك المتعلقة بالقطاع التقليدي من اجل رفع فعاليتها وخلق طاقات تجديدية، وفي هذا الإطار وجوب الترويج لتبادل التكنولوجيا والمهارات بما تحمله من موارد وقدرات تنموية للدول النامية بما يسمح لها بتقوية اعتمادها على نفسها واعتمادها المشترك؛
- ترقية وتحسين المشاورات بين الدول النامية ، بما يؤدي إلى إدراك أكبر بالمشاكل المشتركة والإطلاع الواسع على العارف والتجارب بما يسمح بتوظيف معارف جديدة في حل مشاكل التنمية؛

ولقد سطرت من اجل تحقيق هذه المساعي الأهداف ونقاط العمل لتطبيقها على أرض الواقع وتمس هذه الإجراءات الدول النامية على المستوى الوطني ويمكن ذكر النقاط التالية[1]:

- وضع وتبني السياسات والتشريعات المساعدة على تعزيز التعاون التقني بين دول النامية؛
- وضع ميكانيزمات الترويج للتعاون التقني بين الدول النامية؛
- تقوية أنظمة المعلومات الوطنية من أجل تعزيز التعاون التقني بين الدول النامية؛
- تعزيز برامج البحوث، وتكامل مراكز التدريب مع الفرص الدولية؛
- تقوية الاعتماد على النفس في المجال التقني؛
- وضع توجيه وتشارك السياسات والتجارب المساعدة على الاستثمار في ميدان العلوم والتكنولوجيا،

أما على المستوى الجهوي فقد تم التعرض إلى النقاط التالية :

- وضع وتنفيذ مبادرات التعاون التقني بين الدول النامية؛
- خلق روابط جديدة لمتعاون التقني بين الدول النامية وفي مناطقها الجغرافية ذات الأولوية؛
- تعزيز التكامل الصناعي والمشاريع الفلاحية؛

أما على المستوى الإقليمي فقد التطرق إلى مسألة تقوية المؤسسات والمنظمات الجهوية

- تنمية نظام المعلومات الجهوي من أجل تقوية التعاون التقني للدول النامية؛
- أما على مستوى العالمي فيمكن ذكر مايلي :

[1] - (1978) Buenos Aires plan of action for promoting and implementing technical cooperation among developing countries ,op,cit.p.12. -

- تطوير سياسات التدفق المعلومات؛
- مراقبة هجرة الأدمغة من الدول النامية؛
- تعظي مردودية استخدام قدرات الدول النامية وتعزيز نشاطات التعاون التقني بين الدول النامية من خلال منظمات الأمم المتحدة لتنمية في مجالاتها المتخصصة؛
- تقوية تكنولوجيات النقل واتصال بين دول النامية.

ثالثا: مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المستوى حول التعاون جنوب-جنوب بنيروبي

انعقد هذا المؤتمر بمكتب الأمم المتحدة في"نيروبي" خلال الفترة الممتدة من 01 إلى غاية 03 ديسمبر 2009، وهذا بمشاركة معظم دول العالم النامي، والعديد من الدول المتقدمة إضافة إلى العديد من المنظمات والمكاتب ، والاتحادات الدولية ، والإقليمية. وننوه بداية أن مفهوم التعاون بين أقطار الجنوب لم يتخذ هنا نفس المعنى الذي كان عليه في عهد السبعينات، والثمانينات مثله مثل المؤتمر المنعقد في **بيونس آيريس** كان مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بنيروبي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمثابة حدث هام في نفس المسار ، والذي شكل معلما رئيسيا بحيث ألح على ضرورة توطيد وتنشيط التعاون جنوب-جنوب وآلية إضافية لتحفيز النمو والتصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية ، ودعا الدول المتقدمة إلى دعم التعاون بين الدول الجنوب ، وأود مجددا على دور الرئيسي الذي تتطلع إليه الأمم المتحدة لتعزيز للتعاون جنوب-جنوب. [1]نحسب الوثيقة النهائية للمؤتمر،فإنه مند مؤتمر بيوتس آيرس، وخصوصا خلال السنوات الأخيرة فإن الحركية الاقتصادية المتنامية لعدد من الدول النامية أعطت دفعة قوية للتعاون جنوب- جنوب ، وخاصة في إطار مبادرات التكامل الجهوي في مختلف منطق العالم النامي ، والتي تبرز مظاهرها على المستوي الجهوي من خلال خلق أسواق مشتركة واتحادات جمركية،التعاون في المجال السياسي ، ووضع الأطر المؤسسية والتشريعية زيادة إلى شبكات النقل و الاتصال ، وعليه فإن الأعضاء المشاركون يؤكدون على وجوب توافر هذه الأسس فيما يتعلق بالتنمية وبالخصوص في إطار التعاون جنوب- جنوب والتعاون

[1] - CEA-AN, op, cit, p.4.

الثلاثي[1]. وقد انعقدت خلال المؤتمر خمس جلسات ، تبادل فيها المشاركون وجهات النظر والآراء حول موضوع دعم التعاون جنوب-جنوب، ورفع مقدرة الدول النامية على تحقيق هذا المسعى وقد خرج المؤتمرون بوثيقة نهائية للمؤتمر **سميت** بوثيقة **نيروبي** جاء فيها العديد من الالتزامات والاقتراحات والدعوات الخاصة بترسيخ التعاون جنوب -جنوب كأسلوب من أساليب التعاون الدولي تقرر فيها مايلي:[2]

- نشدد على أن التعاون جنوب-جنوب هو عنصر أساسي في ميكانيز التعاون الدولي من اجل التنمية حيث يوفر للدول النامية فرصا حقيقية في مسيرتها الفردية والجماعية لمبحث عن النمو الاقتصادي المستديم؛
- ولقد أكد المؤتمرون على الدور الرئيسي الذي تلعبه الأمم المتحدة بما في ذلك صناديقها وبرامجها إلى جانب وكالاتها المتخصصة ولجانها الجهوية في عملية دعم التعاون بين الدول النامية والترويج لها؛
- اعتبار أن التعاون جنوب-جنوب يمكن أن يأخذ العديد من الأشكال المختلفة كتقاسم المعارف والخبرات، التكوين، نقل التكنولوجيا، التعاون الدولي والنقدي والحفاظ على البيئة؛
- التأكيد على الحاجة الملحة إلى تقوية القدرات المحلية للدول النامية ،وهذا من خلال توفير وبطلب هذه الأخيرة الوسائل، المؤسسات، والكفاءات المتخصصة، والموارد البشرية مما يسمح بتحقيق أولويات التنمية المحلية؛
- الإشارة إلى أن التعاون جنوب-جنوب لا يعتبر بديلا عن التعاون شمال جنوب، بل هو مكمل له؛
- الإشارة إلى الأهمية البالغة لمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني للدول النامية بطلب من هذه الأخيرة بهدف تحسين كفاءاتها المتخصصة وقدراتها الوطنية في مجال التعاون الثلاثي مما تشمله من مشاريع مشتركة لمبحث والتنمية وبرامج التكوين ونقل المعارف والتجارب والموارد اللازمة لمساعدة الدول النامية ؛
- تشجيع الدول النامية على وضع أنظمة لتقييم نوعية وفعالية برامج التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي ، ووضع الوسائل الضرورية للحصول على المعلومات والمعطيات مع احترام خصائص ومبادئ أسلوب التعاون جنوب-جنوب.

[1] -ibid.

[2] -Document final de Nairobi 2009 adopté par la conférence de haut niveau des nations unies sur la coopération sud-sud, Résolution adoptéé par l'Assemblée générale des nations unies.A/RES/64/222.p.9.

المبحث الثاني: الهيئات الدولية الداعمة للتعاون جنوب-جنوب

المطلب الأول : نشأة الهيئات الدولية الداعمة للتعاون جنوب-جنوب:

إن الانتشار الواسع للمنظمات الدولية تعد من أهم مميزات العصر الحديث في مجال القانون و العلاقات الدولية، حيث نشهد انتهاء عهد المجتمع التقليدي و حلول مجتمع الدولي حقيقي ينطوي على أبعاد عالمية و أشكال متعددة من التعاون ، ولقد أخذت المنظمات الدولية على عاتقها توثيق العلاقات والروابط ين دول الجنوب و تنميتها ، و الجدير بالذكر أن هذه المنظمات تتمتع بالشخصية القانونية تم إنشاؤها من طرف الدول كوسيلة قانونية من اجل تدعي التعاون فيما بينها والتي عبرت عن تضامن مواقف هذه الدول بحيث استطاعت أن تنقل مطالبهم من المستويات المحلية و الوطنية إلى المستوى العالمي من خلال عدة اللقاءات اتخذت من التعاون بين بلدان النامية مطلبا أساسيا من مطالبها.

فرع أول: دور حركة عدم الانحياز في دعم التعاون جنوب-جنوب:

تعنى المنظمات الدولية بكافة العلاقات بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وما تعمل على توثيق العلاقات وتنميتها[1] ،وتحقق أهدفا مشتركة للدول، ومهما تعددت المنظمات وتنوعت فإن هناك أهدافا رئيسية مشتركة بين جميع المنظمات تنحصر في أربعة محاور تقريبا وهي التضامن بين الدول، والأمن الاجتماعي، والتعاون ني التنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبحث مشكلات الاستقرار والتحرر الوطني[2]، وانطلاقا من فكرة أساسية مفاداها أنه أينما وجدت منظمة دولية، فبضرورة هناك شكل من أشكال التعاون تسعى إلى تحقيقه.

وقد شكلت حركة عدم الانحياز التي أنشأت عام 1961 في مؤتمر **بلغراد** قوة تنظيمية مؤسسية دعت إلى تعديل النظام الاقتصادي الدولي، و لاشك أن حركة عدم الانحياز رغم كونها بالأصل حركة ذات طابع و أهداف سياسية إلا أنها سعت أن تكون رابطة حية فيما بين دول الجنوب تعمل دائما على إيجاد بيئة دولية ،إن لم تكن تساعد فعلى الأقل لا تعميق التحرر الاقتصادي و التنمية للبلدان النامية ، و قد اعتبرت الحركة أن المؤسسات الاقتصادية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية، صندوق النقد الدولي (**FMI**) و البنك الدولي (**BM**) - والجات (**GATT**) قد أخفقت في تحقيق وعدها بتنمية الجنوب من خلال تقويتها للعلاقات أحادية الجانب التي تربط الجنوب بالشمال[3] ، وقد استمرت الدول النامية خلال كل المؤتمرات التي عقدتها على مستوى حركة الإنحياز تطالب بما يلي:[4]

- ضرورة إيجاد آلية دولية لتقديم القروض الدولية المخصصة لمشروعات التنمية؛

1- صلاح الدين حسين السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية،مبادرات ومقترحات التطوير و التفعيل، الطبعة الأولى، 2008 ،ص. 20 .

[2] - عاكف يوسف صوفان ، المنظمات الإقليمية والدولية، دار الحمدي للنشر، الطبعة الأولى، 2004 ،ص. 5 .

[3] - Abderrahmane Remli, op.cit, p.16.

- [4]محمد عبد الستار كامل النصار، دور القانون الدولي العام في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2001 ، ص. 25

- التفاوض بين الدول الدائنة والدول المدينة للاتفاق على المبادئ محددة لإلغاء أو على الأقل لإعادة النظر في تسوية الديون الخارجية للدول النامية؛
- العمل على تمكين الدول النامية من زيادة سيطرتها على مواردها الطبيعية الخاصة،
- ومساعدتها في عملية إنتاج وتصنيع وتوزيع المواد الأولية، حتى تستطيع الحصول على عائد مجز لمنتجاتها؛
- ضرورة تخفيف القيود التي تضعها الدول المتقدمة على انتقال السلع والخدمات وكذلك اليد العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة؛
- إعطاء الأمم المتحدة دورا فعالا في عملية التنمية الدولية، وإعطاء قيمة أكبر للقوة التصويتية للدول النامية داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، وغالبية هذه المطالب لاتزال قائمة إذ بتحققها نصل إلى نظام اقتصادي عالمي جديد.

وقد قامت الحركة منذ نشأتها بدعم مطالب الدول النامية التي تستند إلى الحق في استرداد جزء ما اخذته الدول الكبرى منها أثناء فترات الاستعمار والسيطرة على مقدرتها الاقتصادية إلى جانب محاولة القيام بدور في سياق التفاعلات بين الدول النامية ونستعرض فيمايلي بإيجاز أهم محطات ومعالم دور حركة عدم الانحياز في مجال التعاون جنوب-جنوب:[1]

- في أوت 1973 تبني اجتماع جورجتا ون **George-Town** الوزاري للحركة برنامج عمل للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول أعضاء الحركة ، الذي شجع التجمعات الإقليمية بين تلك الدول ،وما دعا لإنشاء ترتيبات إنمائية لدعم التجارة بين هذه البلدان و قام بتغطية قطاعات التسويق والنقل و المواصلات في إطار تعرضه للمشروعات المشتركة فيما بين تلك البلدان، و برزت الرسالة السياسية الصادرة من هذا الاجتماع في مطالبة الدول الأعضاء الحركة بعد الدخول في أي اتفاقيات مع الدول المتقدمة تضر بتجارة دول نامية ، التي قد تؤدي إلى إحلال وردات من دول الجنوب بسمع مماثلة من دول الشمال.
- أما عن مؤتمر القمة الرابعة لدول الحركة **بالجزائر** عام 1973 كان حادا في الإنتقدات للنظام الاقتصادي العالمي القائم ، حينذاك و اتهم الغرب باستغلال موارد الدول النامية في وقت غابت عنه أم إرادة سياسية لمساعدة تلك الدول ، و تنبت القمة توصيات هدفت إلى تطوير ترتيبات تسوية مدفوعات على المستوى الإقليمي ، و دعت إلى تحويل التجارة فيما بين دول الجنوب و المشروعات المشتركة فيما بين هذه الدول إلى جزء متكامل من إستراتجية للإنماء للدول الغير المنحازة، كذلك بدأت الحركة تعمل على تنسيق في مجال التعاون الاقتصادي مع الدول النامية الأخرى غير الأعضاء في الحركة .
- تجسد التعاون بين الحركة و دول النامية الأخرى في اجتماع **نيويورك** عام 1978 ، الذي عبر من جهة عن غضب تجاه نتائج مفاوضات الدول النامية مع الدول المتقدمة حول مفهوم النظام العالمي الجديد

[1]- فوزي الاخناوي، المرجع السابق،ص190.

الذي كان مطروحا بقوة آنذاك ، و أيضا عن اتهام الدول المتقدمة بإعاقة تنفيذها كل التعاون فيما بين الدول النامية ، و من جهة أخرى اتفق على إنشاء نظام إقليمي للمعلومات التجارية ، و دعا إلى بدء في المرحلة التمهيدية للنظام الشامل للمفاوضات التجارية فيما بين الدول النامية .

- و في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في **هافانا بكو با** عام 1979 ربطت الحركة بين مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات ، و بين فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد باعتبار الأول وسيلة لتحقيق الآخر،أدانت الحركة غياب العدالة و عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، و عكست التزامات بنضال الحركة من أجل هذه العدالة.

و يمكن القول بشكل عام أن التعاون بين دول الجنوب شكل بالنسبة لحركة عدم الإنحياز ضمانة للاستقلال السياسي ، و دليلا على وعي متقدم و استعداد فعلي من جانب الدول النامية لتبادل المنافع فيما بينيا ، بالإضافة إلى عد إعفاءه الدول الرأسمالية من مسؤوليتها تجاه تنمية دول الجنوب ، و أدركت الحركة الانعكاسات السلبية للوضع الاقتصادي العالمي على التعاون فيما بين دول الجنوب ، و في نهاية المطاف بحلول قمة عدم الإنحياز التاسعة عام 1989 كان قد وضع في اعتبار الحركة تدعيم الروابط فيما بين دول الجنوب كعنصر تقوية لمواقف الجنوب في علمية التفاوض .

جدول رقم 6 : كرونولوجيا مؤتمرات حركة عدم الإنحياز

القمة	مكان الانعقاد	سنة الانعقاد
الأولى	بلغراد	1961
الثانية	القاهرة	1964
الثالثة	لوساكا	1970
الرابعة	الجزائر	1973
الخامسة	كولمبو	1976
السادسة	هافانا	1979
السابعة	نيودلهي	1983
الثامنة	هراري	1986
التاسعة	بلغراد	1989
العاشرة	جاكرتا	1992
الحادية عشرة	كارتاجينيا	1995
الثانية عشرة	ديربان	1998

الثالثة عشرة	كوالالمبرو	2003
الرابعة عشرة	طهران	2008
الخامسة عشرة	شرم الشيخ	2009

المصدر: هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق،ص. 288 .

فرع ثاني: دور مجموعة الـ 77 في دعم التعاون جنوب-جنوب

تأسست مجموعة الـ 77 بتاريخ 15 يونيو 1964 بواسطة 77 دولة نامية الموقعة على البيان المشترك لميثاق الـ 77 دولة الصادر في نهاية الجلسة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في **جنيف** بتاريخ 15 يونيو 1964 . وما يعتبر الاجتماع الوزاري الأول الذي انعقد في الجزائر بمثابة هيكل مؤسساتي تطور تدريجيا إلى أن أدل إلى إنشاء مواثيق المجموعة في روما و باريس و نيروبي و بالرغم من أن عضوية المجموعة الـ77 ازدادت إلى 132 بلد إلى أن يعرف بمجموعة الـ77 لأهمية التاريخية لهذا الاسم[1] ، وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما ميز قيم الكيان التنظيمي لحركة عدم الانحياز هو انبثاق (مجموعة الـ77) G77 و التي تمثل الصيغة الأولى لمواقف دول النامية ، و التي علمت على إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية و التي تجسدت بشكل الأكثر احتمالا في البرنامج الخاص بوضع نظام اقتصادي عالمي جديد ، الذي وافقت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على بيانو و ورقة العمل المتعلقة به[2] .كما أن المصير المشترك للدول النامية يتطلب نضالها من اجل إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي القائم ، وقد تأكد من خلال قرارات و مواقف لـ مجموعة 77 الممثلة له في إطار مؤتمر الأمم المتحدة . نذهب ميثاق المجموعة المعتمد بالجزائر سنة 1967 ليؤكد على شعور البلدان النامية ويقينها بأن تنميتها الاقتصادية ، إنما تقع على عاتقها بالدرجة الأولى عاقدة العزم على المساعدة المتبادلة فيما بينها في مساعيها التنموية[3] وهو موضوع انشغال معرب عنه في بيان ليما للمجموعة سنة 1971 ومبدأ من مبادئ برنامج عمل في إطار تحضير الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث جاء بأن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية يعود أساسا لمسؤوليتها، وقررت بذل البلدان النامية تكثيف جهودها لحل مشاكلها وإقامة الإصلاحات الضرورية لهياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتجنيد كل طاقتها الأساسية لضمان التعاون بينها بصورة يسمح لها أن تشارك في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، وتستفيد من تكامل مواردها وحاجاتها المتبادلة[4] .

[1] - موقع المجموعة http://www.g.77.org.77 تاريخ الإطلاع 10 / 05 / 2025 الساعة 23:12 .
[2] - عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق، ص. 132.
[3] - عبد القادر كاشير ، المرجع السابق، ص. 132 .
[4] - عبد القادر كاشير ، المرجع السابق، ص. 266 .

و باختصار،فان تكتل مجموعة الـ77 الذي تخشاه الدول الغربية بقدر ما تتظاهر بالاستخفاف به فإنه يقوم على أسس عملية واقعية ،وليس لو أي طابع ايديولوجي أو فلسفي، ومواقف المجموعة وخططها إنما تستوحيها من ظروفها الخاصة بها ومن مصالحها المشتركة.[1]

المطلب الثاني :القرارات الأممية الداعمة للتعاون جنوب/جنوب

و في الواقع إن قرارات المنظمات الدولية قد لعبت دورا فعالا في تلبية احتياجات المجتمع الدولي وتفضل النامية الأخذ القرارات كأسلوب مرن و سريع لخلق القواعد الجديدة للنظام الدولي الاقتصادي، وتعد القرارات بوجه عام وسيلة يتم بمقتضاه التعبير عن أوضاع وأمور معينة.

فرع أول : حملة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالتوازي مع التعاون جنوب/جنوب:

أدى التعامل الدولي إلى ظهور مصادر أخرى للقانون الدولي الاقتصادي لم تشير إليها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المتمثلة في قرارات المنظمات الدولية (كالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة) والتي ساهمت في إرساء قواعد القانون الدولي الاقتصادي[2] ، فتكرار المبادئ والنصوص والأحكام التي كرستها هذه القرارات أدت دورا مهما في تكوين الأعراف الدولية وتحديد القواعد القانونية القابلة للتطبيق على العلاقات الدولية الاقتصادية[3] .

اتضح للدول النامية أن حل المشاكل الخطيرة التي تعاني منها تكمن في تغيير هيكل العلاقات الاقتصادية، لان النظام الاقتصادي العالمي القائم هو وليد علاقات قوة [4] ولابد من الثورة عليه وضرورة إحلال قواعد محله تكون أكثر عدالة بحيث تضيق الفجوة التي تفصل بين الدول الصناعية المتقدمة والعالم النامي، فطالبت دول الجنوب بوجوب اشتراك دول العالم كافة في صياغة القانون الدولي، لأني يعتبرون شؤون العالم من اختصاصي بقدر ما هي من اختصاص الدول الكبرى، فلابد لهم من كلمة في كل ما يجري بهذا الصدد، وقد ارتأت الدول النامية آنذاك أن الأمم المتحدة هي الإطار الأمثل لعقد صفقة قانونية جديدة من جهة، وتقوية سلطاتها الاقتصادية من جهة أخرى المتمثلة في (المجلس الاقتصادي الاجتماعي) بينما تفضل دول الشمال تقوية سلطات (البنك الدولي)[5] ، وقد جاء تفصيل تلك الدول لقرارات المنظمات الدولية وأداة

---

[1] - اسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق، الشركة الوطنية لمنشر ولتوزيع الجزائر 1974 ، ص. 78

[2] -عبد الكريم عوض خليفه، القانون الدولي الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012 ،ص. 27

[3]- كان لظهور المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص هيئة الأمم المتحدة دورا في إثراء قواعد القانون الدولي العام ومنها القواعد العرفية. إن صدور القرارات المختلفة عن هذه المنظمات بشكل متزايد قد دفع البعض من الفقهاء إلى اعتبار تلك القرارات بمثابة أحكام عرفية نافدة بالنظر إلى عمليات تكرارها واستمرارها بإطرد على المستوى الدولي.غير أن معظم الدول الغربية تعارض مثل هذا الاتجاه، ولا تعترف لقرارات هيئة الأمم المتحدة إلا بسلطة معنوية، ويساير موقفها هذا أحوال المحاكم الدولية والطبيعة القانونية لهذه القرارات، فهي في معظمها عبارة عن توصيات لا ترقى إلى صفة الإلزام وحتى الدول التي وافقت عليها تستطيع عدم تنفيذها واستبعادها إذا اقتضت مصلحتها ذلك. ويفسر بقاء هذه القرارات دون تنفيذ أنها لا تكتسي طابع الإلزام إلا في إطار القانون الداخلي لتلك المنظمات أم داخل هيئاتها فحسب. ورغم كل هذا فإن هذه القرارات لا تخلو من أهمية من حيث البحث عن نشوء قاعدة قانونية عرفية في مجال من المجالات الدولية، فتكرار القرارات وتواترها المتواصل في نفس الاتجاه عن طريق الممارسات الدولية يساهم إلى حد كبير في بلورة القاعدة العرفية الدولية، مثال ذلك ما قامت به هيئة الأمم المتحدة في مجال الاعتراف بوجود قاعدة عرفية إلزامية تقضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها واسترجاع سيادتها. **أنظر، أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام (المفهوم والمصادر) ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006 ، ص. 165 .**

[4]- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص. 21 .

[5]-Makhtar DIOUF,op.cit..p.11.

لتطوير التدريجي للقانون الدولي، في ضوء نظرتها إلى تلك المنظمات الدولية التي يمكن من خلال قراراتها إنشاء قواعد قانونية أكثر ملائمة لها، بل إن أكثر ما عزز ثقة دول الجنوب في المنظمات الدولية خاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة هي مجموعة القرارات التاريخية التي أرست دعائم السيادة الاقتصادية لهذه الدول خاصة القرارين 523 الصادر بتاريخ 1952/01/12، والقرار 626 الصادر بتاريخ 1952/12/12 إذ شكلا سابقة في تاريخ المنظمة الدولية في فترة مبكرة بالنسبة لنهوض دول العالم النامي، وما جاء في القرار الثاني، أن الجمعية العامة تؤكد على حق الشعوب في استعمال واستغلال ثرواتها ومصادرها الطبيعية، وأن هذا الحق مرتبط بسيادتها ومتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة [1]، ولقد كثفت البلدان النامية النضال مرة أخرى على المستوى القانوني ، والمؤسساتي الدوليين من اجل افتكاك استقلالها الاقتصادي خاصة بعد انضمام عدد هائل من دول العالم النامية بعد سنوات الستينات وبعد حصولها على استقلالها إلى هيئة الأمم المتحدة، واستصدار قرارات ذات أهمية بالغة متضمنة استرجاع ثرواتها الطبيعية ، بعد أن كانت قد حثت الدول على استعادة حقها في السيادة الدائمة على ثرواتها الطبيعية في المادة 01 من العيد الدولي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية و المادة 01 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية [2] . وأكدت ذلك أيضا في القرار رقم 2625 المؤرخ في 24 أكتوبر 1970 المذكور سابقا المتعلق بمبادئ القانون الدولي المتضمن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وما أن دول العالم الثالث قد وسعت من مفهومها لحقوق التضامن وأدرجت مبادئ جديدة في التعاون الدولي الذي تضمنه قرار 3201 المؤرخ في 01 ماي 1974 الخاص بإنشاء "نظام اقتصادي دولي جديد "[3] وبالتالي فان هذا النظام بدأ يأخذ كل معانيه وظهر كرهان أساسي ليس فقط فيما يتعلق بعلاقات شمال/جنوب وإنما فيم يتعلق أيضا في مصير الإنسانية في مجموعها.

و في الفاتح من ماي 1974 أعلنت الجمعية العامة لأمم المتحدة خلال انعقادها في دورة خاصة السادسة من نوعها بطلب من دول العالم الثالث و بالأخص حركة عدم الانحياز و التي كان على رأسها أنداك **الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين** القرار 3201 عن ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وحددت برنامج عمل لتطبيق ذلك في قرارها 3202[4] ، زد على ذلك أنه أعطى أهمية خاصة للتعاون

---

[1] -عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة لمنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2011 ، ص . 190 .

[2]- المادة 01 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، و بمقتضى هذا الحق، فإنها تقرر بحرية وضعها السياسي، تتابع بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية"

[3]- ما يميز نصوص النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو أنها ليست ملزمة، فهي ليست نصوص قانونية بالمعنى الدقيق. للكلمة إنما هي توصيات بسيطة تبنتها الدول. ، ولا يترتب على عدم تنفيذها أي جزاء قانوني وكان المقصود من الطبيعة الغير إلزامية لهذه النصوص سببين: أولا لأن الدول المتقدمة لا ترغب أن تلتزم بهذه النصوص بحيث تعتبر أنها تحتوي على إصلاحات شديدة الطموح وأنها غير قابلة للتحقيق. ، ثانيا إذا كانت هذه النصوص ستأخذ شكل اتفاقيات أو معاهدات على سبيل. المثال. فسوف. يستغرق الأمر وقتا طويلا، ناهيك عن طول الإجراءات اللازمة لتصديق عليها من قبل. الحكومات المعنية. أنظر، **-AREZKI Ighemat,op,cit, p46**

[4] - أما برنامج العمل من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أشبه بجدول أعمال من عشر نقاط يتعين أن يدور حولها الحوار تتناول المواد الأولية، والنظام النقدي العالمي، والتصنيع، ونقل التكنولوجيا، إجراءات الضبط والرقابة على الشركات المتعددة الجنسيات ، ميثاق حقوق الدول وواجباتها، تنمية التعاون بين الدول النامية، مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الاقتصادية على مواردها الطبيعية، تقوية دور منظمات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية ، ومنها الدول الأقل نمو والتي ليس لها منافذ بحرية . أنظر، عبد المطلب عبد المجيد، المرجع السابق، ص. 24

الاقتصادي بين الدول النامية بحيث شكل التعاون إحدى اهتمامات جدول أعمال المؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) و ذلك عن طريق قائم على العدل و المساواة [1] تحت إشراف لجنة من لجنة من لجانه الدائمة ، وكل هذا ساهم في تطور فكرة التعاون الاقتصادي بين الدول السائرة في طريق النمو و ازدادت وثيرته من خلال سلسلة من المؤتمرات

كتلك المنعقدة في المكسيك تحت إشراف مجموعة الـ 77 سنة 1976 حول التعاون الاقتصادي بين الدول النامية و التي تبنت برنامج جماعي، و الذي كان بحق قفزة نوعية لدول العالم الثالث في بحثها لمسألة التعاون فيما بيتها و توسيع التجارة عن طريق وضع نظام للتفضيل التجاري فيها [2] ، و تنظيم التصنيع و النقل و التسويق و التوزيع المشترك، و وذا إنشاء شركات مشتركة للملاحة و تطوير وسائل المواصلات و النقل و التعاون في مجال إعداد الكفاءات العلمية [3] .

إن موضوع النظام الاقتصادي الدولي الجديد ارتبط عضويا بطبيعة التحولات الجارية في توازن القوى الطبقية والسياسية ، وبطبيعة النضال الثوري لشعوب البلدان النامية من اجل انتزاع حقوقها، وفرض إرادتها الموضوعية على الدول المتطورة التي تسعى دائما إلى الهيمنة على دول النامية .

جدول رقم 7: تطور مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد بتوازي مع مفهوم التعاون جنوب /جنوب

المرحلة الأولى	
1951	**استدعاء الأمم المتحدة فريق من الخبراء تحت إشراف البروفسور ارتيور لوفيس ARTHURLewis تقديم تقرير حول "تدابير تسريع تنمية المناطق المتخلفة.**
1955	**المؤتمر الأول لأسيا وإفريقيا وعدم الانحياز**
1961	**نقطة انطلاق لمطالب الدول النامية مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التجارة كالتنمية.**
1962	**إعلان المتبتنى في القاهرة من قبل ستة دول من العالم الثالث يوصي بحماية الدول النامية لمصالحها داخل منظمة الجات."**
1964	**انعقاد أول مؤتمر للاونكتاد في مدينة جنيف لتحقيق الاهداف التالية:**
	تنظيم أسواق السلع الأولية.
	الوصول التفضيلي إلى أسواق الدول المتقدمة
	صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة كالتنمية، في 20 ديسمبر وظهور مجموعة لـ77 كجهاز تفاوض الدول النامية.
المرحلة الثانية	
1970	**انهيار النظام النقدي بريتون وودز**

[1]- عبد القادر كاشير، المرجع السابق، ص. 48

[2]- عبد القادر رزيق الخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج كالتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص135

[3] Salah Lebdoui, L'OPAEP et le tiers monde une expérience Sud-Sud, office des publications Universitaires, Alger, 1987, p.14.

	انخفاض قيمة الدولار الأمريكي
	التضخم العالمي
1973	انعقاد المؤتمر الرابع لرؤساء دول عدم الانحياز وظهور منظمة الأوبك.
	تأكيد قمة الجزائر على ممارسة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والتحكم في الاستثمار الأجنبي الخاص.
1974	انطلاق الدورة الاستثنائية السادسة للأمم المتحدة من قمة الجزار.
	النقاط المناقشة:
	طلب الدول النامية التخفيف مكان حدة التوتر والقطبية بين الشمال و الجنوب
	تعزيز التبادل جنوب/جنوب
	التعاون بين الدول النامية كشرط أولي لتعزيز الاستقلالية الجماعية و الاعتماد الجماعي على الذات

المصدر: Nadir krim ,coopération industrielle sud/sud mise en perspective de l'expérience Algerienne, thése de doctorat en stratégie et gestion commerciale, université paris dauphine,1986,p.45.

فرع ثاني : ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية في مجال التعاون جنوب جنوب:

من اجل ممارسة هذه السيادة الكاملة (الداخلية و الدولية) دافع العالم الثالث عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية خاصة في المجال الاقتصادي الذي قد يهدد السيادة السياسية في حالة تعرضه المضايقة وضغوط خارجية ، أم بصفة عامة عزم الدول النامية على إنهاء بؤر النزاعات وأسس الفوضى التي تعم النظام الدولي القائم ، وبعث نظام ومبادئ دولية ديمقراطية لعلاقات جديدة أكثر فعالية وهادفة لوضع حد لأزمة القائمة وفق قواعد سليمة تسير لشؤون الأمم المتحدة والمتضامنة،[1] فأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية التاسعة والعشرين المنعقدة في ديسمبر 1974 ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، فقد تضمن أربعة فصول وضعت إطارا قانونيا جديدا لمبادئ الاقتصادية التي يجب أن تسود العلاقات الاقتصادية الدولية مع تحديده لحقوق وواجبات الدول انظر ، واستطاعت الدول النامية أن تتدخل في مراحل التفاوض والمواجهة لتعديل دولي يخدم القضايا الراهنة، ومن جانب آخر فهو انعكاس لاهتمام التنظيم الدولي العالمي بمشاكل التنظيم الاقتصادي الدولي، وقد جاء في(المادة 1) لكل دولة حق السيادة غير قابل للتصرف في اختيار نظاميا الاقتصادي فصلا عن نظمها في المجال السياسي، وفقا لإرادة شعبيا دونما تدخل، أو إكراه، أو تهديد خارجي بأي شكل من الأشكال. وقد اعتبر ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية بمثابة نوع من النصوص التكميلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحيث يبلور الميثاق الفلسفة الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية سوءا بين الدول السائرة في طريق النمو أو ما عرف بالعلاقات جنوب- جنوب، أو التعاون الأفقي أو الاعتماد الجماعي على الذات، علاوة على العلاقات مابين الدول المتقدمة والدول النامية شمال-جنوب[2] و وما ورد في (المادة 4) ينبغي أن تتعاون الدول في تسهيل قيام علاقات اقتصادية دولية أكثر رشادا

[1] - عبد القادر كاشير، المرجع السابق، ص. 53 .

[2] - Arezki Ighemat, op.cit.p.47.

وإنصافا، و في تشجيع إحداث تغيرات هيكلية في سياق اقتصاد عالمي متوازن ينسجم مع احتياجات ومصالح جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، كأن تتخذ التدابير المناسبة لهذه الغاية، ومن هنا يتبين لنا أهمية هذا المبدأ كضرورة قيام علاقات دولية قائمة أساسا على احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي[1].

المبحث الثالث: إستراتجية التعاون بين دول الجنوب

إن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب تميزت لفترة طويلة بأنها غير متكافئة،بحيث فرضت الدول المتقدمة سيطرتها وهيمنتها على هيكل هذه العلاقات بشكل مستمر عبر مراحل تاريخية طويلة تحت تأثير الماضي الاستعماري ، جعلت الدول النامية دائما في وضعية التابع في النموذج المسمى (شمال-جنوب)، وبالتالي أصبح واقع الحال لا يعبر عن حقيقة هذه العلاقات وطموحات الدول السائرة في طريق النمو، مما تطلب إعادة النظر في التعاون الاقتصادي الذي يستدعي حتمية التعاون بين دول العالم الثالث وفق صيغة التعاون جنوب- جنوب، وذلك بتبني إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وتوجيه وتفعيل الجهود المشتركة بين دول الجنوب. على المستوى الوطني والإقليمي، بحيث خصصنا هذا المبحث لطرح مسألة التبعية وتقديم بعض آراء الاقتصاديين المتضمنة حلول لكيفية التخلص منها، التي لابد أن تمر عبر الاندماج الاقتصادي الإقليمي وفي مقدمتها تعزيز الاعتماد على الذات بفضل توجيه الجهود على الصعيد المحلى كخطوة أولى، ومن ثم التوجه إلى العمل المشترك وإعداد إستراتجية تنمية مستقلة على الصعيد الجهوي لتشيد مجال اقتصادي منسجم فيما بين الدول النامية في الخطوة الثانية.

المطلب الأول: الاعتماد الجماعي على الذات بين دول الجنوب كبديل للتبعية

أن التبعية هي تعبير عن ظرف موضوعي تعيش في ظله معظم دول العالم الثالث ومن وراء هذا التعبير نظرية لتفسير الأوضاع المعروفة بالتخلف، وتعرف بنظرية التبعية التي تسعى إلى تفسير وتحليل أوضاع الجنوب من المنظور الفكري، الاجتماعي والسياسي، والذي ينعكس في النهاية على أوضاعها الاقتصادية مقابل دول الشمال في هيكل الاقتصاد العالمي، ومن أهم روادها نجد " **أندري غاندر فرانك Andre Gunder Frank** " ، " **جيوفاني أريجري** إلى جانب " **سمير أمين" Samir Amin** " ، " **اروول بربيش " Raul Prebish** " وغيرهم من منظري اقتصاديات التخلف.

[1]– محمد عبد الستار كامل نصار، المرجع السابق، ص. 43 .

فرع أول : تحليل مضمون ظاهرة التبعية

للتبعية إذن ظرف موضوعي تشكل تاريخيا ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية، تعبر عن شكل معين عن أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي يتم بمقتضاه توظيف موارد مجتمع معين "المجتمع التابع" لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة[1] ، و بالنسبة لـ **"أندري كاندر فرانك"** فإن تبعية دول الجنوب تـــرجع تاريخيا إلى الاستعمار مثـــلا (آسيا، إفريقيا، وأمريكيا الجنوبية) وإلى المبادلات التجارية غير المتكافئة، وبالنسبة لـ " **راوول بربيش"** فإن غنى الدول الغنية يقابل بمنحى معاكس للدول الفقيرة[2] ، أما الاقتصادي **"دوس ساتوس"** يري أن التبعية هي علاقة بين اقتصاديين يتوسع أحدهما (الطرف المسيطر) ويواصل نموه الذاتي على حين لا يمكن الطرف الآخر التابع من تحقيق ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع أي يتوقف نمو احدهما (التابع على توسع الآخر، [3] والتي تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي، والغرض البعيد من شبكة العلاقات التي تنشأ بين قلب النظام الرأسمالي والمجتمعات التابعة هو المحافظة على هذا النظام الاجتماعي وبسط نفوذه على أوسع رقعة ممكنة من الكرة الأرضية، مع الاحتفاظ للدول التابعة بدور متدن في التقسيم الدولي للعمل، وأن تغير هذا الدور من مرحلة إلى أخرى تماشيا مع مقتضيات تعظيم التراكم والنمو من دول القلب من جهة واستجابة للضغوط، والمقاومة التي تولد من جانب حركة التحرر الوطني في البلدان من جهة أخرى، وتمارس الدول الرأسمالية هيمنتها على الدول التابعة من خلال حكومتها وسياستها الاقتصادية والعسكرية وأجهزتها الثقافية، وكذلك لن خلال عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدوليين مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والشركات الاحتكارية العالمية الكبرى وتؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها للسيطرة على الشروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها إذ يتم رسم سياسات التطور الاقتصادي الاجتماعي ليس انطلاقا من احتياجات النمو الرأسمالي واستمرار الطبيعة الذيلية للكيان الاقتصادي لهذه الدول في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهكذا تظل البنية الاقتصادية للدول التابعة بنية متخلفة بمعنى أنها بنية فاقدة للتكامل الذاتي، تتسع فيها الفجوة بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك، حيث ينتج المجتمع مالا يستهلك ويستهلك المجتمع ما لا ينتج، مفتقرة إلى عناصر التجدد الذاتي،[4] وبالنسبة لمنظري التبعية فإنه من الصعب تحقيق التنمية في دول الجنوب بدون تحرير روابطها من دول الشمال وهذا ا رجع أن نمو دول الشمال يعتمد على تخلف دول الجنوب.[5]

[1]- فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص 115

[2] - Sylvie Brunel, op-cit , p.17.

[3] - عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية كالثقافية في العالم الثالث، عال المعرفة: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة كالفنون كالآداب، الكويت، 1984 ، ص. 29

[4]- فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص 115

[5] يعقوبي محمد،المرجع السابق،ص88.

ماذا يعني الاعتماد على الذات؟

إن التخلص من التبعية لا يعني التقوقع الانعزال عن العالم والاكتفاء الذاتي و العالم إنما المعنى المقصود هو تحرير الإرادة الوطنية من القيود ، وتوسيع نظام الحركة وحيز الإمكان المتاح أما بلدان العالم الثالث بغية الوصول إلى حالة من الاعتماد المتبادل القائم على التكافئ والتعاون المثمر والنفع المتبادل، وفك الروابط ليس معناه الانسلاخ الكامل من شبكة المبادلات الدولية وإنما هو يعني إعادة ترتيب الأوضاع بما يؤدي إلى وضع أفضل لبلدان العالم الثالث في تقسيم العمل على النظاق الدولي، وحتى تتحقق التنمية الاقتصادية المستقلة التي ترفع مستوى معيشة شعوب الدول المتخلفة، فإن ذلك يتطلب التوجه الأساسي لهذه التنمية[1] نحو الداخل وليس الخارج، ومؤدى هذا الشرط هو أن تصاغ برامج الاستثمار والإنتاج من اجل خلق وتوسيع السوق المحمية، ولن يتحقق هذا إلا إذا استهدفت هذه البرامج إشباع الحاجات الأساسية لسكان هذه الدول.ولذا فإن البديل الصحيح للتبعية هو التنمية المعتمدة على الذات والتي تتضمن التوجه للداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ضرورة توجه دول الجنوب نحو الاعتماد الجماعي على الذات

يدخل مفهوم الاعتماد على الذات في مجال الدراسات السياسية ومن الخطأ اختزاله في مجرد إعادة صياغة الهياكل الاقتصادية، وإنما هو جزء من علميات تاريخية تتضمن نضالات من أجل القضاء على الهياكل والأبنية التابعة، كما أن مضمونه لا يتحقق بمجرد للحاق بالدول المتقدمة أو سد الفجوة بينيا، لأن ذلك يتضمن تبني نفس الأهداف التي وضعتها هذه المجتمعات لنفسها، مما يمثل نفيا للخصوصية الحضارية[2] والوقوع في مأزق التبعية التي تعد جوهر التخلف في حين أن التنمية تعد نقيض لهذا التخلف، فهي بمثابة علمية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجدده، ولقد أدركت دول الجنوب أن حلول مشاكلها الاقتصادية لا يتم بمعزل عن معالجة تنبع من داخل البلدان نفسها، ومن هذا المنطق شرعت هذه الأخيرة في تبني إستراتجية الاعتماد على الذات Collective Self-Reliance لتخطي الصعوبات والتحديات ابتداء أولا ، وخطوة ضرورية على طريق التنمية و المستقبل الأفضل لشعوب الجنوب التي انطوت على برنامج تعاون ضد الفقر وتعديل شروط التنمية الوطنية، وتقليص من تبعيتهم لدول المركز، على نحو يسمح لهم بتقوية قدرتهم على التفاوض Bargaining Power وذلك من خلال استخدام قدراتهم الكامنة الغير مستغلة أو الغير المستخدمة بهدف العمل المشترك والمتجانس في

[1] ومن هنا يجب أن نفرق بين مصطلحي "النمو" growth ; Croissance و التنمية développement ; dévelopement فما أكثر ما يتم الخلط بينهما فالنمو الاقتصادي يتعلق بمقياس التغير الكمي في الدخل الفردي من فترة لأخرى أو من سنة إلى أخرى، فإذا كانت الزيادة في الناتج القومي التي ترجع بدورها للزيادة في كمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في العلمية الإنتاجية تفوق الزيادة في عدد السكان، فإن الدخل الفردي يزيد ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي، أما مصطلح التنمية، فإنه أكثر صعوبة في التعريف لأنه لا يقتصر على المعطيات الكمية، وغنما يتضمن أيضا لأبعاد كيفية مثل العدالة الاجتماعية ودرجة الفقر ومستوى التعليم والمستوى الثقافي والصحي والغذائي ومستويات المعيشية والرفاهة والأوضاع السياسية لكل مجتمع من المجتمعات، ومن هنا يمكننا القول أنه قد يحدث نمو اقتصادي بدون تحقيق التنمية، ولكن من المتعذر النجاح في التنمية بدون حد أدنى من النمو الاقتصادي ، فالنمو الاقتصادي شرط ضروري وغن لم يكن كافيا لتحقيق بمعناها الواسع المشار إليه. **أنظر، محمد توفيق عبدالمجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار النور الجامعي ص. 191 .**

[2] - فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص 128.

العلاقات الخارجية مع الدول المتقدمة[1]. وبتعبير آخر فإن الاعتماد على الذات يطرح فكرة التعاون المتبادل على أساس متكافئ فالمساعدة المتبادلة بين تشكيلات الأطراف بلدان العالم الثالث يجب أن تحل محل التعاون الرأسي مع دول المركز، على أن يرتبط هذا التعاون برؤية شاملة لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات. فكسر التبعية والخلاص من أسر النظام الرأسمالي قد لا يتحقق إلا بفضل تعاون وتساند أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث. وفي سنة 1986 تم إنشاء لجنة الجنوب[2] ضمت عددا من الشخصيات البارزة في مختلف الفروع والتخصصات دورها الرئيسي هو البحث العميق في استراتجيات التنمية المتبعة في دول الجنوب باعتبارها القضية المركزية ، وأهم العقبات التي تواجهها في مجال التجارة الدولية، والمديونية الخارجية والعلاقة بين الشمال والجنوب والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية المطلوبة للخروج من حالة التبعية لدول الشمال من خلال تعاون أكثر من إقليمي.

فرع ثاني : تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات

يتعين على الدول النامية أن تولي أهمية قصوى لمبدأ الاكتفاء الذاتي في جهودها التنموية لتحقيق أفضل استخدام ممكن لمواردها البشرية والطبيعية وتحقيقا لهذه الغاية، يستوجب عليها اعتماد سياسات فعالة وتضافر الجهود مع مواصلة العمل المشترك لتعزيز قدرتها الفنية والتعاون الاقتصادي. فقد تم تحديد مسار العمل الجماعي لدول العالم الثالث المكلف على المستوى الجهوي وتحت الجهوي بتنظيم محوره الذات للنظام الاقتصادي الجديد في الإعلان الرسمي الذي اعتمده المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية L'ONUDI[3].

وقد وضحت مجموعة الـ 77 مسار هذا العمل وأكملته بهدف إعطاء الهيئات الإقليمية دور أساسها في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية، وأن بلوغ الأهداف الوطنية والإقليمية والدولية يعتمد على جهود دولة على وجه الخصوص، وكإكمال لاغنى عنه لهذه الجهود الوطنية وفقا لمبدأ إرادة الاعتماد الجماعي على الذات، والتي تصر على ضرورة إقامة تعاون أوثق كأكثر فعالية بين الدول النامية، بما ني ذلك ملائمة وتنسيق السياسات الاقتصادية لكل منها والجدير بالذكر أن توثيق الروابط الاقتصادية يمكن أن يتم على مستويين من الهياكل المؤسسية، إما عن طريق منظمات التعاون، أو عن طريق منظمات التكامل، وينبغي أن يشمل التعاون والشراكة المتبنى في التجارة الدولية للمواد الأولية، قطاعات أخرى.

---

[1] - Sid Ahmed Abdelkader, op-cit, p.237.

[2]- ترجع فكرة هذه اللجنة إلى أوائل الثمانينات حين قطعت دول. الغرب الصناعية (دول الشمال). كل. حوار مع مجموعة السبع والسبعين التي تضم دول. العالم الثالث الأعضاء في الأمم المتحدة(دول. الجنوب) فقد ظهرت أثر ذلك عدة اجتهادات لزيادة التعاون بين دول العالم الثالث بما يساعد على استمرار التنمية بالرغم من تهاوى القروض والمساعدات التي تقدمها دول الشمال وعقدت مجموعة السبع كالسبعين اجتماعا على المستوى الوزاري في 1982 في مدينة كاركاس عاصمة فنزويلا حيث أقرت خطة عمل للارتقاء بالتعاون اقتصادي بين الدول النامية وانشات عدادا من اللجان لمتابعة مختلف موضوعات وتذليل العقبات التي تظهر في التطبيق، وفي الوقت ذاته تحمس عدد من قادة العالم الثالث لفكرة إنشاء لجنة الجنوب التي تجمع شخصيات سياسية واقتصادية وإعلامية ذات خبرة في قضايا التنمية والتزام واضح بمصلحة شعوب العالم الثالث وإمكانات الاعتماد الجماعي على الذات وتدعيم موقف مجموعة السبع والسبعين في علاقتها مع دول الشمال ، وقد اتجهت الأنظار مند البداية إلى جوليوس نيريري رئيس تنزانيا السابق ليكون رئيسا للجنة المقترحة وتم اختياره رسميا سنة 1986 . **اسماعيل صبري عبد الله، ألفاظ ومعان التنمية الشاملة والمطردة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003 ، ص. 61 .**

[3] -Mario Bettati, op.cit, p.109.

ومن وجهة نظر رسيمة، يمكن أن تكون هذه الجهود على مستويات مختلفة استشارية بكل بساطة في بعض الحالات مع ترقيتها إلى درجة الاتفاقيات التجارية، أو في شراكات حكومية دولية.

المطلب الثاني :التنمية في دعم دول الجنوب

فرع أول : دور الإنكتاد في مجال التعاون جنوب - جنوب

أحدث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)[1] ، جهازا دائما من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 / 12 / 1964 على أساس توصيات المؤتمر الأول للتجارة الدولية الذي انعقد في جنيف عام 1961 بهدف تنظيم التجارة الدولية على أساس مختلفة تماما عن تلك التي قام عليها نظام الجات (GATT) ، وقد جأت الأونكتاد انعكاسا لاستراتجيات التنمية التي سادت خلال الستينيات وكرد فعل لمطالب الجنوب في مواجهة الشمال[2] .وما لعب الإنكتاد دوره هذا في إطار طرحين متصلين : الأول هدف إلى تشكيل مواقف مشتركة للدول النامية ، مما يحسن من قدراتها التفاوضية مع دول الشمال في نفس الوقت الذي بلورت فيه سياسات بغرض إنشاء ترتيبات جديدة ، أو تقوية ترتيبات قائمة للتعاون فيما بين الدول النامية في مجالات التجارة و التمويل التكنولوجيا و ميادين أخرى، وما سمح الإنكتاد بتوفير الإطار الذي اتفقت عبره الدول النامية على مواقف موحدة تتصل بالمسائل الاقتصادية العالمية و كشفت مواقعها،بل أن مجموعة الـ77 قد نشأت أصلا كمجتمع للدول النامية داخل الإنكتاد قبل انتقالها أيضا إلى المنظمات و الوكالات الدولية الأخرى[3] ، و بالتالي فإن للانكتاد دور في إنشاء نظام معلومات تجارية حول التجارة الخارجية للبلدان النامية ، و وكذلك دعم المشروعات المشتركة بما في ذلك الإنتاج المشترك فيما بين الدول النامية ، تم الانتقال لاحقا خاصة منذ عام 1992 إلى قطاعات جديدة مثل الطاقة و البيئة تحت مسمى التنمية المستدامة ، ثم فيما بعد عمل على توفير ساحة للبلدان النامية قصد تبادل الخبرات في مجال التحول للقطاع الخاص ، وتشجيع الاستثمارات و تدفقها و إجراءات تسهيل التجارة و تخفيف حدة الفقر ، و هي مجالات كرستها الدورة التاسعة التي عقدت في جنوب إفريقي عام 1996[4] ، وبالتالي أصبح المؤتمر منبرا تعبر فيه الدول السائرة في طريق النمو على مدل دورات انعقاده المتتالية عن مطالبها من بينها ضرورة وجود آلية دولية لتقديم القروض الدولية المتخصصة لمشروعات التنمية،بالإضافة إلى تسوية ديونها الخارجية و العمل على تموينها من زيادة سيطرتها على مواردها الطبيعية الخاصة، ولقد انتهى المؤتمر بالتأكيد على مبادئ المساواة في السيادة بين

[1]- يذكر أن اونكتاد (Unctad) الذي تأسس في إطار الأمم المتحدة عام 1964 يضم حاليا 193 عضوا مسؤول عن مساعدة الدول النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي من اجل أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من التجارة كالإستثمار كالتنمية كما يهدف ‘إلى توجيه المناقشات حول أسئلة التنمية العالمية من اجل أن تحقق الجمع بين السياسات الوطنية و العمل الدولي، ولقد تقرر أن يكون المؤتمر أحد الأجهزة الجمعية العامة ويعقد دوراته على فترات لاحقة لا تزيد على الثلاث السنوات و أن يشكل مجلسا تنفيذيا يضم خمس وخمسون عضوا ينتخبهم المؤتمر من بين أعضائه مع مراعاة التوزيع الجغرافي ثم يقوم المجلس بتشكيل لجان معاونة للسلع كالمنتجات الموارد الغير منظورة و التمويل الخاص بالتجارة الخارجية. **أنظر، هشام محمود الإقداحي ، المرجع السابق ، ص. 337.**

[2] - أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشروالتوزيع، عمان، الطبعة لأولى، 2019 ، ص283.

[3] - فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص. 151 .

[4]- محمد عبد الستار كامل النصار، المرجع السابق ، ص. 40 .

الدول،ومبدأ عدم التميز بين النظم الاقتصادية في المعاملات التجارية وأكد على أن المساواة في التبادل التجاري بين غير المتساويين فيه ظلم لدول النامية كما طالب المؤتمر بمنح الدول النامية معاملة تفضيلية أو مزايا معينة دون اشتراط المعاملة بالمثل، وأن تنمية البلدان المتخلفة مسؤولية تضامنية على عاتق المجتمع الدولي كله مع ضرورة تدعيم الصناعة الوطنية لهذه الدول عن طريق تسهيل النقل التكنولوجيا وتمكين الدول النامية من حماية صناعتها الوطنية[1] .

فرع ثاني :إسهامات القانون الدولي للتنمية في دعم دول الجنوب :

بعدما نالت دول الجنوب استقلالها السياسي اصطدمت بتنظيم قانوني تم وضعه بدونها، وأكثر من ذلك أنه يختلف مع قيمها ومصالحها وكان عليها في بداية الأمر تحمله، فغالبا ما افتقرت هذه الأقطار إلى قادة سياسيين ورجال قانون ذوي النفوذ والكفاءات العالية. وفي مرحلة ثانية إبان السبعينيات أين عرفت تطور حركة نقد القانون الدولي التقليدي تحت إشراف مدراس مقيدة يدفعها زخم شبه ثوري مثل" المدرسة الجزائرية"[2]. طالبت بتجديد نهج القانون الدولي وإعادة توجيهه على نحو يمكنه أن يخدم التنمية[3] ، وظهر أنداك تيار فكري قانوني ينادي بضرورة بلورة قانون دولي للتنمية يساعد دول العالم الثالث على محو التخلف، ويمكنها من تحقيق النمو للخروج من حلبة الفقر ، ويستجيب لتطلعات شعوب الدول النامية في التضامن والسلم والتنمية، فلقد نشأ القانون الدولي للتنمية في أحضان حركة التحرر الاستقلال السياسي لشعوب دول العالم الثالث.ومن مزايا للقانون الدولي للتنمية هو خلقه للقواعد قانونية لم تكن معروفة من قبل (كقاعدة الأفضليات المعممة في التجارة الدولية **(SPG)** ، مبدأ سيادة الدول على ثرواتها الطبيعية، مبدأ الثرات المشترك، الصندوق الدولي المشترك لتغذية) ورفضه الرضوخ إلى نظام يقر سيادة الدول في

مواثيقه ، وينخرها في معاملاته إن القانون الدولي للتنمية أداة وسلاح قانوني ابتدعته العبقرية في العالم الثالث لتتخذها سندا في طريقها نحو النمو وتحقيق ذاتها وكيانها المستقل.[4]

●إعلان الأمم المتحدة حول الحق في التنمية

على العموم فإن معظم القرارات والإعلانات الدولية قد أرجعت مسؤولية التنمية إلى البلدان النامية أساسا ويلاحظ ذلك من خلال القرارات المتضمنة للاستراتجيات الدولية للتنمية، يقد نموذجها القرار رقم **26/35** سنة 1980 المعتمد من طرف الجمعية العامة للؤم المتحدة بشأن الإستراتجية الدولية للتنمية بالنسبة للعشرية الثالثة للأمم المتحدة حول التنمية[5]،إذ ينص على أن مسؤولية التنمية إنا تقع بالدرجة الأولى على

[1] - محمد عبد الستار كامل النصار، المرجع السابق ، ص. 43 .

[2]- تيار فكري من رجال قانون جزائرين قدموا نقد شديد للقانون الاقتصادي الدولي ذو الأصول الغربية أمثال أحمد محيوو مجيد بن الشيخ في كتابه « Le droit international du sous-développement »

[3] -Robert Charvin,op,cit,p.137.

[4]- أحمد خروع، المرجع السابق، ص. 11 .

[5]- أعلنت الأمم المتحدة عن حقبات ثلاثة متتالية خصصتها لمسألة التنمية(1960 - 1970)، (1970 - 1980)، (1980 - 1990) ولقد تحدث الأستاذ باركنسون.ف عن الحق في التنمية الاقتصادية في القانون الدولي تعرض فيه إلى العهد الأممي للتنمية بحقباته الثلاثة، فقال بان الحقبة الأولى تبنت نظرية روستو وفشلت وأن الحقبة الثانية تبنت سياسة تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد- Basic Needs – وحققت نتائج نسبية في رفع

عاتق البلدان النامية، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ جميع الاحتياطات الضرورية والفعالة لخلق جو ملائم لتدعيم الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية، فرادى وجماعات، قصد تحقيق أهدافها التنموية ، وتسهر هذه الأخيرة من جهتها

على مواصلة اهتمامها باستقلالها الجماعي تعجيلا لتنميتها وإسهاما في انبعاث النظام الاقتصادي الدولي، والذي جاء فيه أيضا أن الكائن البشري يعتبر الموضوع المركزي للتنمية ويجب أن يكون المشارك الفعلي والمستفيد من الحق في التنمية، وقد اعتبر إعلان الحق في التنمية دليلا لمطالب الجنوب في مواجهة دول الشمال ، فالتكامل المنشود الذي تسعى إليه الدول النامية في واقع حقيقة الأمر ما هو إلا أمرا اختياريا، يخضع بشكل صارم للمبادئ التي تحد من نطاقة الخارجي ولا سيما بموجب القرار 3281 حيث تنص المادة 12 منه على أنه إذا كان للدول الحق في الاتفاق مع الدول المعنية في المشاركة في التعاون الاقتصادي والاجتماعي فمن واجب الدول المشتركة في هذا التعاون أن تضمن أن السياسات التي تتخذها التجمعات التي تنتمي إليها أن تتوافق وأن تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لدول أخري ولا سيما الدول النامية. وهو الاتجاه ذاته الذي أقره الإعلان عن الحق في التنمية (القرار 41 / 128) المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1986[1] وتقد الأمم المتحدة مساعدات تنموية رسمية في صورة قروض مالية للدول النامية وبصفة خاصة تلك التي تعاني من فقر مدقع، وانخفاض في معدل التنمية، حيث تعد هذه الدول محط اهتمام المنظمة في برامج المساعدة والتنمية[2] من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي(PNUD) الذي يمول من تبرعات الدول الغنية الموجهة لتخفيف حدة الفقر وإدارة التنمية والبيئة والموارد الطبيعية، والمرأة والتعاون التقني بين الدول النامية ، وتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة قضايا التنمية وإعانة المشاريع الرامية إلى الاعتماد على الذات.

مستوى التنمية من 6 إلى 7 و لكنها لم تغير في عمق العلاقات الاقتصادية الدولية، وأقحمت الثالثة مبدأ الاعتماد على النفس self-help بعد أن خاب ظنها في مساعدة المصنعة لدول العالم الثالث. أنظر، أحمد خروع المرجع السابق، ص. 47

[1]- تنص الفقرة الثانية من المادة 4 (القرار41 / 128) "المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع والتعاون الدولي الفعال كتكملة لجهود البلدان النامية، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة .أنظر، أحمد خروع، المرجع السابق،ص. 61 .

[2]- هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص. 148 .

خلاصة الفصل الثاني

هناك الإجراءات الواجب توافرها من اجل أن تتم علمية تنسيق الجهود يستوجب على الدول النامية :[1]

- توسيع نظام الشامل للافضليات التجارية (**SGP**) الذم يتمثل بالنسبة لبعض الدول الصناعية في إعفاء كمية من الواردات القادمة من الدول النامية من الرسوم الجمركية أو تطبيق رسوم جمركية عميها أقل مما يدفعه المصدرون الآخرون، لذلك فإن هذا النظام يهدف بلا شك إلى تشجيع الصادرات الوافدة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة إذا ت توسيعه ليشمل التجارة بين الأقطار النامية، ولون بدون البنود المقيدة التي تستخدمها بعض الأنظمة الشاملة للافضليات التجارية مثل "بنود التقيد المسبق" أو بنود التهرب، ولا يمكن أن تكون لها إلا تداعيات إيجابية للتبادل التجاري جنوب-جنوب ؛
- إنشاء شركات التسويق متعددة الجنسيات من قبل الدول النامية، وستكمل هذه الشركات الأخرى التي يمكن إنشاؤها في مجال الإنتاج، وستكون مهمة الشركات المتعددة الجنسيات التسويقية على النحو التالي؛
- تحقيق عمليات التصدير المشتركة وتقاس العائدات على أساس عادل، إلى جانب القيام بدراسات مشتركة حول الأسواق، تأسيس بنك البيانات للمعلومات التجارية وميزة هذه الشركات في أن الدول المؤسسة ستستفيد من كفرة الحج من بيع المزيد والأفضل، وتقلل من التكاليف التوزيع، كهذا ما يستحيل القيام به بصفة فردية ؛
- تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات بين الدول النامية، وللتذكير بالأهمية التي يمثلها هاتين الوسيلتين في تقوية التبادلات بين الدول النامية (الدول النامية الجزرية، والدول النامية الغير ساحلية) التي تحتاج أكثر من غيرها إلى شبكة واتصالات تجعلها تكثف من تجارتها مع بقية الدول النامية الأخرى؛
- تبني تدابير نقدية ومالية بغرض تسهيل التبادل التجاري في الدول النامية في المجال المالي ضمن إطار، على سبيل المثال وحدة المدفوعات المفتوحة لجميع الدول النامية دائما راضية، فمن الضروري اتباع سياسة أوثر نشاطا في هذا المجال كما اجل توحيد الأنظمة النقدية للدول النامية الذم كما نعم مرتبط بالمجال النقدي، إذن ينبغي على الدول النامية الابتعاد عن المخططات الكلاسيكية للتمويل المالي الدولي التي تخدم مصالح الدول المتقدمة، والتوجه نحو سياسات ائتمانية مع احتياجاتي، وخلق نظام مالي خاص بهم يكون خالها من سلبيات النظام المالي الكلاسيكي؛
- تطوير التعاون الجهوي ودون الجهوي، وهذا يتضمن إزالة العقبات التي تعيق سياسات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وخلق هياكل أخرى حسب الحاجة وما يجب إنشاء جمعيات المنتجين مثل أوبك وترقيتها في ممارسة نشاطيا.

[1] -Arezki Ighemat, op.cit, p.178.

الفصل الثالث

مستقبل التعاون جنوب- جنوب في ظل تأسيس منظمة البريكس

تمهيد:

يمثل مستقبل التعاون بين دول جنوب-جنوب في ظل تشكيل منظمة البريكس أفقاً واعداً ومركزياً لتعزيز التنمية والحوكمة العالمية العادلة، حيث تجمع البريكس دولاً ذات تأثير اقتصادي وسياسي متنامي في الجنوب العالمي، مثل البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، مما يتيح لها قيادة جبهة موحدة تدفع نحو نمو وازدهار البلدان النامية .تسعى البريكس إلى إعادة تشكيل النظام العالمي متعدد الأقطاب، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين دول الجنوب، وتوفير بدائل للتعاملات المالية والسياسية بعيداً عن الهيمنة الغربية، عبر مؤسسات مثل بنك التنمية الجديد ومنصات الدفع المتكاملة التي تدعم الاستقلال الاقتصادي وتوسع التجارة البينية.

كما تؤكد دول البريكس على أهمية تعزيز التعاون في مجالات التعليم، تطوير المهارات، والابتكار التكنولوجي، إلى جانب تعزيز التعاون الثقافي والإنساني، مما يسهم في بناء هوية مشتركة وتعزيز التفاهم بين شعوب الجنوب .ويعكس هذا التعاون التزام دول الجنوب بتبني سياسات عالمية أكثر عدالة وشمولية، وتعزيز صوتها في الحوكمة العالمية، خصوصاً عبر المبادرات المناخية ومبادرات المساواة بين الجنسين، مما يرسخ مكانة دول الجنوب في النظام الدولي الجديد.

بالتالي، يشكل التعاون بين دول جنوب-جنوب في إطار البريكس منصة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة، تحقيق التوازن في الاقتصاد العالمي، وتأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب يعكس تطلعات دول الجنوب ويعزز من قدرتها على مواجهة التحديات المشتركة بفعالية

المبحث الأول : تعزيز التعاون الإقتصادي و التنموي

المطلب الأول: التعددية القطبية و التعاون الدولي

حيث تركز على تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين دول البريكس من خلال:

الفرع الأول: الاستثمار في البنية التحتية والطاقة ضمن مجموعة البريكس

تتركز استثمارات دول مجموعة بريكس في البنية التحتية والطاقة على عدة محاور استراتيجية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتقليل تكاليف الطاقة والتجارة بين الدول الأعضاء، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

- **التركيز على البنية التحتية الرقمية** تستثمر دول بريكس بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الاتصالات الحديثة مثل G5، والأمن السيبراني، والتعليم التكنولوجي، بهدف تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي وتعزيز التكامل الرقمي بين الدول الأعضاء. مشاريع مثل رقمنة النظام القضائي في روسيا، وتوسيع شبكات الاتصال في المناطق الريفية والحضرية، تعزز من المساواة الرقمية وتدعم التجارة الإلكترونية والتبادل التجاري الرقمي داخل المجموعة.
- **مشاريع البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية** يدعم بنك التنمية الجديد مشاريع ضخمة في مجال الطرق وممرات النقل، مثل مشروعات الطرق في الهند وضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تربط آسيا بأفريقيا، مما يسهل حركة البضائع ويخفض تكاليف النقل والتجارة بين دول بريكس. كما تدرس المجموعة إنشاء منصة لوجستية دائمة ومراجعة طرق النقل لتعزيز التكامل الاقتصادي
- **الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة** يمثل قطاع الطاقة أحد الركائز الأساسية للاستثمار في بريكس، حيث تمول المجموعة مشاريع الطاقة الخضراء والطاقة المتجددة، إلى جانب تطوير شبكات طاقة متكاملة عبر الدول الأعضاء. هذا يقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ويخفض تكاليف الطاقة، ما يدعم النمو الصناعي والتجاري خاصة في المناطق الصناعية ذات النمو السريع مثل إفريقيا.[1]

باختصار، تركز دول بريكس استثماراتها في البنية التحتية الرقمية والطاقة النظيفة ومشاريع النقل والخدمات اللوجستية، بدعم من بنك التنمية الجديد وأنظمة مالية مبتكرة، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي، خفض تكاليف الطاقة والتجارة، ودفع النمو المستدام والتكنولوجي بين الدول الأعضاء.

[1] - اندبن دنت عربية – مستقبل النظام العالمي بعد توسعة عضوية بريكس ،

الفرع الثاني: التكنولوجيا والابتكار لتعزيز التعاون

- دعم الابتكار في الطاقة والتكنولوجيا تسعى دول بريكس إلى تطوير مشاريع مشتركة في مجالات إنتاج مكونات السيارات الكهربائية، ومراكز البيانات للصناعات كثيفة الطاقة، مما يعزز من التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون ويزيد من تنافسية الدول الأعضاء في التكنولوجيا الحديثة.
- آليات التمويل والتسويات المالية بنك التنمية الجديد هو المحرك المالي الرئيسي لهذه الاستثمارات، حيث مول مشاريع بقيمة تتجاوز 30 مليار دولار، ويعمل على توفير التمويل بالعملات المحلية لتسهيل الاستثمارات وتقليل الاعتماد على الدولار. كما أطلقت المجموعة نظام "بريكس باي" المالي لتقليل تكاليف المدفوعات عبر الحدود، مما يسهل التجارة والاستثمار بين الأعضاء.
- مبادرات مستقبلية لتعزيز التعاون في قمة بريكس 2024، تم الاتفاق على خريطة طريق لتعميق التعاون في الطاقة والبنية التحتية الرقمية، مع خطط لإنشاء منصة استثمارية جديدة لبريكس لتعزيز الاستثمارات المتبادلة، وتحالف للذكاء الاصطناعي لضمان ريادة دول بريكس في التكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثاني: دور البريكس في الحوكمة العالمية

تسعى مجموعة بريكس إلى لعب دور محوري في إعادة تشكيل نظام الحوكمة العالمية، عبر تعزيز التعددية القطبية وتقليل هيمنة القوى الغربية التقليدية، وتمكين الدول النامية والناشئة من المشاركة الفاعلة في صنع القرار الدولي. ومع ذلك، تواجه المجموعة تحديات داخلية وخارجية تؤثر على قدرتها في تحقيق هذا الدور بشكل متكامل.

الفرع أول : التفاوتات داخل البريكس

تفاوت اقتصادي وتنموي بين الأعضاء رغم أن دول بريكس تشترك في كونها اقتصاديات ناشئة وكبيرة، إلا أن هناك تفاوتات كبيرة في معدلات النمو، حجم الاقتصاد، ومستوى التنمية. فمثلاً الصين والهند تمتلكان نمواً اقتصادياً سريعاً ونفوذاً عالمياً متزايداً، بينما دول مثل جنوب إفريقيا وإثيوبيا تواجه تحديات تنموية أكبر، ما يؤثر على قدرة المجموعة على التوافق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

اختلافات جيوسياسية وسياسية الدول الأعضاء في بريكس تختلف في أنظمتها السياسية ومواقفها الدولية، فروسيا والصين تتمتعان بنفوذ جيوسياسي قوي ولديهما توجهات استراتيجية مختلفة عن البرازيل وجنوب إفريقيا. هذه الاختلافات تؤدي إلى صعوبة في بناء إجماع موحد حول قضايا الحوكمة العالمية، وتحد من قدرة المجموعة على اتخاذ مواقف موحدة في المحافل الدولية.

تفاوت في القدرات المؤسسية والتنظيمية تختلف الدول الأعضاء في مستوى تطور مؤسساتها وقدرتها على التنسيق والتعاون الفعّال داخل المجموعة، مما يؤثر على سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذ المبادرات المشتركة، ويبرز الحاجة إلى تعزيز آليات الحوكمة داخل بريكس.

الفرع ثاني: تحديات توزيع القوة

الصراع على النفوذ داخل المجموعة مع توسع عضوية بريكس، تبرز تحديات تتعلق بتوزيع القوة والنفوذ بين الأعضاء، حيث تسعى بعض الدول الكبرى مثل الصين والهند وروسيا إلى لعب دور قيادي، بينما تسعى الدول الأعضاء الأصغر إلى ضمان تمثيل عادل لمصالحها، مما يخلق توترات داخلية قد تعرقل التنسيق.

التحديات في توسيع العضوية وتأثيرها على التوازن التوسع السريع في عضوية بريكس ليشمل دولاً من مناطق مختلفة (أفريقيا، الشرق الأوسط، آسيا) يطرح تحديات في توحيد الأهداف والسياسات، ويزيد من صعوبة إدارة التنوع الاقتصادي والسياسي، مما قد يؤثر على فعالية المجموعة في الحوكمة العالمية.

مقاومة القوى الغربية والهيمنة الدولية تسعى بريكس لتقليل الهيمنة الغربية، لكن تواجه مقاومة سياسية واقتصادية من القوى التقليدية التي تحاول الحفاظ على نفوذها، عبر الضغط السياسي، العقوبات الاقتصادية، ومحاولات عرقلة مبادرات بريكس في المؤسسات الدولية.

التحديات الاقتصادية والمالية رغم جهود بريكس لإنشاء مؤسسات مالية بديلة مثل بنك التنمية الجديد، إلا أن توزيع القوة الاقتصادية بين الأعضاء وتأثير العملات الوطنية المختلفة يطرح تحديات في التنسيق المالي وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي.

المبحث الثاني : بناء شراكات إستراتيجية و توازن عالمي

المطلب أول : بناء علاقات إستراتيجية مع القوى الصاعدة

الفرع أول :تعزيز العلاقات جنوب- جنوب

تعزيز التعاون بين دول الجنوب تسعى مجموعة بريكس إلى توسيع وتعميق التعاون بين دول الجنوب، التي تشترك في تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بهدف بناء جبهة موحدة تدفع نحو تنمية مستدامة وشاملة.

تبادل الخبرات والموارد من خلال تعزيز العلاقات جنوب- جنوب، تستفيد الدول الأعضاء من تبادل الخبرات في مجالات مثل التكنولوجيا، الزراعة، الطاقة، والتعليم، مما يسرع من وتيرة التنمية ويقلل الاعتماد على القوى الغربية.

دعم الدول النامية بريكس تعمل على دعم الدول النامية عبر تمويل مشاريع تنموية مشتركة، وتوفير منصات للتشاور والتنسيق، مما يعزز من قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بشكل جماعي.

توسيع شبكة الشراكات تشمل استراتيجية بريكس بناء شراكات مع دول صاعدة أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مما يزيد من تأثير المجموعة ويعزز من مكانتها كقوة عالمية تمثل مصالح الجنوب.

الفرع ثاني : الأطر القانونية والمؤسساتية

- تطوير أطر قانونية مشتركة تسعى بريكس إلى وضع أطر قانونية ومؤسساتية تنظم التعاون بين الدول الأعضاء، بما يضمن وضوح الحقوق والواجبات، ويعزز من فاعلية التنسيق المشترك.
- إنشاء مؤسسات داعمة من خلال مؤسسات مثل بنك التنمية الجديد وترتيبات احتياطي الطوارئ، توفر بريكس آليات تمويلية وتنموية مستقلة، تقلل من الاعتماد على المؤسسات المالية الغربية، وتدعم المشاريع التنموية المشتركة.
- تعزيز الحوكمة المشتركة تعمل بريكس على تطوير آليات حوكمة داخلية فعالة تضمن مشاركة متساوية في صنع القرار، مع مراعاة التنوع الاقتصادي والسياسي بين الأعضاء، مما يدعم استقرار التكتل وفعاليته.
- تنسيق السياسات الدولية تسعى المجموعة إلى تنسيق مواقفها في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، لتعزيز تأثيرها على القوانين والاتفاقيات الدولية بما يخدم مصالح الدول النامية.

المطلب ثاني :تحديات الاستراتيجية للتوسع في منظمة البريكس

الفرع أول :دمج الأعضاء الجدد

- **تفاوت القدرات الاقتصادية والسياسية** مع توسع العضوية ليشمل دولاً ذات مستويات مختلفة من التنمية والقدرات، يبرز تحدي دمج هذه الدول بشكل متوازن يضمن استفادة الجميع دون إضعاف التكتل.

- **توحيد الأهداف والرؤى** اختلاف الأولويات الوطنية للدول الجديدة يتطلب جهودًا كبيرة لتوحيد الرؤى والأهداف، خصوصًا في مجالات السياسة الخارجية، الاقتصاد، والأمن.
- **تطوير آليات الإدماج** تحتاج بريكس إلى آليات مرنة تسمح للأعضاء الجدد بالمشاركة التدريجية في المشاريع والمبادرات، مع توفير الدعم الفني والمالي لتعزيز قدراتهم على المساهمة الفعالة.
- **إدارة التنوع الثقافي والجيوسياسي** التنوع الكبير بين الدول الأعضاء في الجغرافيا، الثقافة، والسياسة يفرض تحديات في بناء تعاون متين ومستدام، يتطلب حوارًا مستمرًا وتفاهمًا عميقًا.

فرع ثاني : الفرص والتحديات

أ) **الفرص**

- **تعزيز النفوذ العالمي** :توسع بريكس يزيد من وزنها الاقتصادي والسياسي، ويعزز قدرتها على التأثير في النظام الدولي.
- **تنويع الاقتصاد والتجارة** :دخول أعضاء جدد يفتح أسواقًا جديدة وفرصًا للاستثمار والتجارة البينية.
- **تعزيز التعاون في مجالات جديدة** :مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، الأمن الغذائي، والتنمية المستدامة.

ب) **التحديات**

- **التنسيق وصنع القرار** :زيادة الأعضاء تعقد عملية اتخاذ القرار وتنسيق السياسات، مما قد يبطئ استجابة المجموعة للأزمات.
- **التفاوت الداخلي** :وجود اختلافات كبيرة في القوة الاقتصادية والسياسية بين الأعضاء قد يؤدي إلى هيمنة بعض الدول على قرارات المجموعة.
- **المقاومة الدولية** :القوى الغربية قد تعرقل توسع بريكس أو تحاول تقويض تأثيرها عبر الضغوط السياسية والاقتصادية.
- **التحديات الأمنية والجيوسياسية** :اختلاف مواقف الدول الأعضاء تجاه النزاعات الإقليمية والدولية قد يضعف الوحدة الاستراتيجية للمجموعة.

و عليه يشكل بناء شراكات استراتيجية مع القوى الصاعدة وتعزيز العلاقات جنوب- جنوب ركيزة أساسية في استراتيجية بريكس لتأسيس توازن عالمي جديد. ومع توسع العضوية، تواجه المجموعة تحديات تتعلق بدمج الأعضاء الجدد وضمان فعالية التنسيق، لكنها تمتلك فرصًا كبيرة لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي على الساحة الدولية، وتقديم نموذج جديد للتعاون الدولي قائم على العدالة والشراكة المتوازنة.

المبحث الثالث: معوقات انضمام إلى البريكس (الجزائر نموذجاً)

منذ نشأتها حققت مجموعة البريكس نجاحا كبيرا على الصعيد الاقتصادي الدولي حيث فرضت نفسها بقوة رغم الفترة الوجيزة التي أنشأت فيها ما نتج عنه ازدياد طلب الانضمام إليها من قبل العديد من البلدان من بينها الجزائر.

فبتفحص وضعية الاقتصاد الجزائري عبر فترات تطوره نستنتج أن الجزائر تجاوزت بعض الأزمات التي مرت بها من الناحية الاقتصادية أبرزها جائحة كورونا – كوفيد 19 رغم الآثار السلبية لها على أسعار الصرف. في خضام ذلك فهي تبحث عن كل الحلول لتكوين الاقتصاد الوطني من بينها الدخول في تكتلات وتجمعات هامة على المستوى الدولي منها تجمع البريكس بحكم العلاقات الاقتصادية بين بلدان هذا التجمع والجزائر وهو ما تجسد من الناحية العملية من خلال إيداع الجزائر لطلب الانضمام إليها.

المطلب الأول :خصوصية الاقتصاد الجزائري

للتأكيد على مدى تلاؤم الاقتصاد الجزائري مع متطلبات تجمع البريكس لا بأس من تبيان مقومات وخصوصيات الاقتصاد الجزائري التي قد تسمح بأن تكون في المستقبل عضوا في التجمع والتي يمكن إظهارها من ناحية المؤهلات التي تتوافر عليها الجزائر من عدة جوانب ثم الوضعية الحقيقة للاقتصاد الجزائري .

الفرع الأول: مؤهلات الجزائر الاقتصادية والطبيعية:

تتمتع الجزائر بكثير من المقومات والإمكانيات التي تؤهلها لأن تلعب دورا هاما في الإقتصاد العالمي، تتمثل فيما يلي:

أ) المؤهلات الاقتصادية:

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا، بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا، وأقوى إقتصاد قومي في شمال إفريقيا، قبل مصر، وينبع على الجزائر من احتياطاتها الضخمة من النفط.

1-توافرها على الطاقة: من المؤهلات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري نجد الطاقة بمختلف أنواعها أبرزها الغاز والبترول، الأمر الذي سمح لها بأن تحتل مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي والذي تجسد أكثر في السنوات الأخيرة من خلال الإقبال الكبير من مختلف بلدان العالم على الاستفادة منها. فقد عرفت سنة 2022

طلبا قويا على النفط والغاز الجزائري في ظل الأزمة الدولية متعددة الأوجه بحيث أعلنت الجزائر عن اكتشافات طاقوية ضخمة ومراجعات في أسعار الغاز.

في هذا الشأن صرح وزير الطاقة الجزائري أن الاستثمار في قطاع الطاقة في الجزائر تجاوز 9 مليار دولار في عام 2023 ، مقارنة ب 8 مليار دولار في عام 2022 ، وأوضح كذلك أن النتائج الأولية تشير إلى تحسن المؤشرات الإقتصادية على غرار الإنتاج المسوق والمحروقات الذي إرتفع بنسبة 3.3 % مقارنة بسنة 2022 ليصل إلى 196 مليون طن مكافئ نفط. [1]

2-المؤهلات الزراعية: يعد القطاع الزراعي الجزائري عصب التنمية الاقتصادية الوطنية وهذا جراء تمتعه بإمكانيات طبيعية وبشرية ومادية ضخمة ومنحت في إطار برنامج التنمية الشاملة. بهذا المعنى يعتبر قطاع الزراعة قطاعا رئيسيا في الجزائر وعمودا أساسيا في الإقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي. فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص عامل زراعي والذي يمثلون أكثر من 74 % من اليد العاملة الريفية و 24 % من القوى العاملة الوطنية، وعلاوة على ذلك، يضمن الأمن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74 % من الإحتياطات الوطنية من المنتجات الفلاحية. [2]

فبالرغم من تأثر القطاع الزراعي بأزمة كوفيد لسنة 2020 ، إلا أنه كشف قدرته على الصمود أمام الأزمة وتداعياتها. بل وأكثر من ذلك، فقد حقق قفزة كبيرة في الإنتاج وسجل فائضا للتصدير. إذ شهدت صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية قفزة نوعية خلال سنة 2020 وذلك من خلال تصدير أكثر من 100 طن مقارنة بين 70طن في عام 2019 ، ويقدم معدل إنتاج الحبوب ب 51.5 مليون قنطار. [3]

ب) **المؤهلات الطبيعية**:

تمتلك الجزائر مؤهلات طبيعية ضخمة منها الثروات الطبيعية ذات الأبعاد الاقتصادية والتنموية إضافة الى المؤهلات الجغرافية والثروة البشرية.

1-الثروات الطبيعية: يتعلق الأمر بامتلاك الجزائر لمخزون هام من الغاز والبترول والحديد والفوسفات والفضة والذهب وغيرها من الثروات الطبيعية المتواجدة في باطن الأرض الجزائرية سواء البرية منها أو المائية.

[1] -إستثمارات قطاع الطاقة في الجزائر، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 ماي 2025 https://www.skynewsarabia.com ،
[2] - https//aapi.dz، قطاع الفلاحة. تقديم قطاع الفلاحة، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 مايو 2025
[3] - https://fanak.comموقع الفنك: الإقتصاد في الجزائر، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 ماي 2025

فمن ناحية الأرقام نقول بأن الجزائر تعتبر من البلدان التسعة في منظمة الأوبك بحسب عائدات النفط وقد تمثل الجزائر المرتبة 14 من حيث إحتياطي النفط، وقد صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط لدول أوبنك لسنة 2008 بعائد يبلغ 4 مليارات دولار. [1]كما أن الغاز الطبيعي هو وقود أخضوري، فإنه غالبا ما يتم إعتباره طاقة أنظف من الفحم أو النفط ويلعب إحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي نحو 15905 ترليون مكعب في نهاية العام 2022 دون تغيير عن.2021[2]

كما أنه وحسب الخبراء، فإن الصحراء الجزائرية تكتنز 20 % من المخزون العالمي الصادرة بتاريخ 30 (L'opinion) للأتربة النادرة، بحسب ما أفادت الجريدة الفرنسية أغسطس 2022 . ويعتبر التراب الجزائري مجال لم يتم بعد استغلال معادنه ولا حتى رسم خريطة كل ثرواته المعدنية عموما، والأتربة النادرة منها على وجه الخصوص. فالجنوب الجزائري ى زخر بالأتربة النادرة. أما باقي الثروات فالجزائر تملك إمكانيات في جانب المقومات الطبيعية من الحديد، بحيث تملك واحد من أكبر مناجم في العالم **غار جبيلات** و احتياطات كبيرة من اليورانيوم ومساحات شاسع من الأراضي الزراعية والفوسفات مصادر طاقة كبيرة من الغاز والبترول. [3]

2-**المؤهلات الجغرافية والبشرية** تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، تبلغ مساحتها 2.381.740 كلم 2، وبشريط ساحلي يبلغ طوله أكثر من 1280 كلم. وهو ما يجعلها تسخر بكميات هائلة من الموارد الطبيعية والثروات الباطنية المتنوعة والتي تساهم بشكل فعال في تعزيز قدرة الإقتصاد الوطني هذا من جهة.

من جهة أخرى، يبلغ إجمالي القوى العاملة في الجزائر بين (15 و 64 عاما) في ، نهاية عام 2020، نحو 12.32 مليون نسمة مقابل 12.72 مليون في عام 2019

وشكلت الإناث بنسبة 20.13 %، و 19.88 % إجمالي حجم القوى العاملة في البلاد عام 2018 و 2019 على التوالي، بعدما بلغت ذروتها التاريخية عام 2017 بنسبة مشاركة بلغت 20.40 %، وقد أظهر

---

[1] - https://arim.wikipedia.org ويكيبيديا: النفط في الجزائر، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 ماي 2025

[2] - https://affaqa.net أحمد عمار، إحتياطات الجزائر من الغاز، تم تصفح الموقع بتاريخ 10 ماي 2025

[3] - غبولي علي، واقع والتحديات إنضمام الجزائر إلى تكتل بريكس، مذك رة الماستر، تخصص: العلوم الاقتصادية، كلية . 2023 ، ص 49 - العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022

مسح الديون الوطني في 2018 أن 16.1%من الإجمالي للقوى العاملة في مجال البناء، و 16.1 % منها في التجارة و 15.8 % في الإدارة العامة غير الصحية و 14.4 % في الصحة والعمل الإجتماعي، و 7% في القطاع الصناعات التحويلية، واستوعب القطاع الخاص في البلاد 6.95 مليون عامل أي 63 % من الإجمالي العمالة في البلاد. [1]

الفرع الثاني: واقع الإقتصاد الجزائري

لقد مر الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم بثلاثة مراحل رئيسية تخللتها مراحل ثانوية شكلت في مجموعها واقع الإقتصاد الجزائري عبر فترات زمنية متنوعة، حيث تظهر لنا هذه المراحل توجه الإقتصاد الجزائري في البداية بعد الاستقلال نحو النموذج الإشتراكي وسياسة الصناعة التقليدية واعتماده على قطاع المحروقات. فكان التركيز على المؤسسات الوطنية التابعة للدولة ورفضها أي تدخل للمباد رة الخاصة في عملية بناء الإقتصاد الوطني. كذلك مسار التصنيع في تلك الفترة لم يأتي بالنتائج المسطرة تخبط الإقتصاد الجزائري في العديد من الأزمات خاصة بعد إنخفاض سعر البترول الذي يعتبر المصدر الأساسي للإيرادات. مما إضطر المشرع الجزائري إلى إعادة النظر في النظام القانوني الإقتصادي الجزائري في إطار عملية الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر.

تعتبر سنة 1988 سنة هامة في السياسة الإقتصادية الجزائرية خصوصا في مجال الاستثمار الإقتصادي الخاص. بمعنى آخر، قامت الدولة الجزائرية بخصخصة العديد من المؤسسات العمومية و اصلاح النظام البنكي وتنويعه، وذلك لتمهيد الأرضية نحو المرحلة الانتقالية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، من انفتاح نحو الشراكة الأورو- متوسطية ومنظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات الاقتصادية.

ويمكن إبراز واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين 2010 إلى 2022 من خلال مايلي:

أ) **الناتج المحلي الإجمالي**: عرفت وتيرة النشاط الاقتصادي في الجزائر المقاس بتغيير إجمالي الناتج المحلي تراجعا مستمرا منذ 2014 ، متأثرا إلى حد كبير بالانخفاضات المتتالية لنشاط المحروقات بفعل انخفاض أسعار النفط. ثم إنتقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.8 % في 2014 إلى 1.2 % في 2018 ليصل إلى 0.8 2020 %بسبب الصدمة الإقتصادي الحادة التي نتجت عن الأزمة ويصل إلى 4.9% الصحية العالمية كوفيد 19 وهي أدنى قيمة منذ 20 سنة. لكن في سنة 2021 شهد النشاط الإقتصادي إنعاش ملحوظ ليسجل معدل نمو يقدر 3.5 % ويرجع

[1]- . https://fanak.comالموقع الفنك، الإقتصاد في الجزائر، تم التصفح يوم 10 ماي 2025

هذا الانتعاش إلى تحسين الوضعية الوبائية من جهة أخرى إجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، لا سيما تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المتوازن مع السياسة المالية التوسعية للحد بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية على الإقتصاد الوطني.[1]

ب) **مرد ود قطاع الصناعة**: تتوفر الصناعة في الجزائر على إمكانيات كبيرة غير مستغلة وتعاني من مشاكل كبيرة متعلقة أساسا بتسيير الابتكار والمنافسة على مستوى الأسواق والانفتاح على الاقتصاد. ونظرا لذلك، تبنت الجزائر سياسة صناعية تهدف إلى تغطية أربعة محاور رئيسية تتمثل في القطاعات الصناعية الواجب ت رقيتها، تكييف النسيج وترقية الاستثمار الأجنبي. ويشهد هذا النشاط في السنوات الأخيرة ديناميكية الإنتعاش، فقد سجل هذا القطاع سنة 2021 نمو من حيث الحجم الذي بلغ 5.7 % كما أنه يوظف حوالي 12.8%من السكان المشتغلين ويضم ما يقارب 36,000 وحدة. [2]

إن أداء القطاع الصناعي كان مدفوعا أساسا بإنتاج الصناعات الغذائية والمياه والطاقة، وصناعة الحديد والصلب والميكانيكية والكهرباء والإلكترونية والتي تشكل الجزء الأكبر من النشاط الصناعي التي تبلغ قيمته المضافة التراكمية نسبة 71 % في إجمالي القيمة المضافة للصناعة، مسجلة معدلات نمو من حيث الحجم بنسبة 5.1 % من و 7.8 % و 10 % على التوالي: هذا إضافة إلى فر وع الصناعات الأخرى التي سجلت هي الأخرى إنتعاشا ملحوظا سنة 2021 ، مثل فرع المناجم والمحاجر بنسبة 2.7 %، فرع مواد البناء 3.2 %، فرع الكيمياء والمطاط والبلإستيك بنسبة 3.2 %، فرع الجلود والأحذية 8%، وأخيرا فرع الخشب والفلين .والورق بنسبة 19%[3]

ت) **قطاع الخدمات**: يبين هيكل الإقتصاد الوطني هيمنة قطاع الخدمات، سواء من حيث نصيب تدفق الثروة أو من حيث المساهمة في نمو الإقتصاد الوطني، يمثل مجموع الخدمات 21.4 % من إجمالي الناتج المحلي و 311 % من إجمالي النتائج المحلي خارج المحروقات لسنة 2021 ، رغم تأثير أزمة كوفيد 19 على قطاع الخدمات. إلا أنه تعافى بقوة سنة 2021 ، لا سيما قطاع الخدمات المسوقة حيث بلعت قيمته المضافة المتراكمة 853 مليار دينار جزائري وتعزز هذا النمو.[4]

---

[1]-العفيفي الدراجي، "إنضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس، رؤية إستشرافية"، مجلة الأصيل البحوث الإقتصادية - . والإدارية، مج 7، ع 2، الجزائر، 2023 ، ص 350 -351

[2] - .بنك الجزائر، التقرير السنوي والتطوير الإقتصادي والنقدي، ص 28 ، تم التصفح الموقع بتاريخ 11 ماي2025 of.akgeria.dz www.bank

[3]- بنك الجزائر، التقرير السنوي والتطوير الإقتصادي والنقدي، ص28.

[4]- بنك الجزائر، التقرير السنوي والتطوير الإقتصادي والنقدي، ص28..

المطلب الثاني: معوقات انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس

بالرغم من المؤهلات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر والمذكورة آنفا إلا أنها لم يقبل ملفها للانضمام لتجمع البريكس وهذا لمعوقات تخص الاقتصاد الجزائري والتي يمكن إظهارها في معوقات إجرائية أو شكلية (الفرع الأول)، ومعوقات موضوعية أو هيكلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المعوقات الإجرائية أو الشكلية

تتمثل هذه المعوقات الشكلية والإجرائية في ضرورة الحصول على النصاب القانوني المكرس في تجمع البريكس لقبول العضوية. فيتعلق الأمر بموافقة البلدان الخمسة الذي لا يزال يعيق انضمام الجزائر إلى التجمع. فحتى الآن نجد طلب ترحيب البعض ورفض أو تردد في القبول من البعض الأخر، حيث رحبت بكين وموسكو بطموح الجزائر إلى اللحاق بركب مجموعة البريكس، في حي موقف باقي الدول الأعضاء خاصة الهند مازال غير واضح. ففي سبتمبر 2022 أوضح القائم بأعمال بسفارة الصين لدى الجزائر "كيان جي" لوكالة الأنباء الجزائرية وأعرب على رغبة الصين وترحيبها بعضوية الجزائر في "أسرة البريكس" وأشار الوزير الصيني أن الجزائر بلد ناشيء كبير وممثل الاقتصاديات الناشئة. وكما أن السفير الروسي في الجزائر فاليريان شوخايف بصراحة، قد صرح أن بلاده لا تعترض على إنضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس وأوضح للصحافة الجزائرية بأن: **''روسيا ليست لديه اعتراض على رغبة الجزائر في الإنضمام إلى البريكس، ناقش الرئيسان تبون وبوتين هذه القضية''**.[1]

الفرع الثاني: المعوقات الموضوعية أو الهيكلية

تتمثل المعوقات الموضوعية أو الهيكلية في التحديات الاقتصادية والسكانية التي تحد من فرص إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس. وهنا يرصد الخبراء والمراقبين العديد من نقاط الضعف في الحالة الجزائرية، كما يستبعد البعض أن يكون إنضمام الجزائر للمنظمة في المستقبل القريب، كون الشروط الإقتصادية التي تفرضها غير متوفرة. ومنها حجم النمو الإقتصادي وحجم الدين العام وحجم الإمكانيات البشرية من أجل تحقيق نمو اقتصادي، كما أن الجزائر لايزال تعاني المشكلات.

لكن أكبر عقبة تواجه الجزائر هو اقتصادها الهش والضعيف مقارنة مع اقتصاديات البلدان الأعضاء في المجموعة. فهناك فارق في قوة الاقتصاد مقارنة ببقية دول المجموعة حتى أقلها أي جنوب إفريقيا كما أن المجموعة تركز على ضم دول لها قدرة على التأثير في القرار الدولي وهو ما لا يتحقق في دول جنوب إفريقيا.[2]

1- علي محجوب، إنضمام الجزائر إلى البريكس، آفاق عربية و . إقليمية، سنة 2022 ،13 ، ص 202
2- نفس المرجع، ص 205

و في هذا الشأن يذكر بعض المراقبين أن طلب انضمام الجزائر يعد تعبيرا عن حالة "**نظام متعثر يتحكم في اقتصاد كان على وشك الانهيار لو لا الحرب الروسية الأوكرانية التي دفعت أسعار الطاقة إلى الارتفاع الصاروخي، ما أعطى للنظام الجزائري بعض المساحة لتأخير الانهيار الاقتصادي**". الرأي السابق يؤسسه أصحابه من المنطلق: "**أن الجزائر ليس لديها شيء تصدره سوى النفط والغاز، قدرتها على تصدير المواد الهيدرو- كربونية تتضاءل على خلفية ارتفاع الاستهلاك المحلي، والأفضل وصفها بدولة ريعية يمثل أسوء جانب مما يسميه الخبراء الاقتصاديون بالمرض الهولندي، واقتصادها لا يزال ناشئا**".

كما أن انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس تواجه عقبات أخرى في ظل تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 123 مليار دولار سنة 2021 ، وفق بيانات البنك الدولي. بينما بلغ الناتج الداخلي الخام لدول إفريقيا "أصغر اقتصاد في البريكس" مليار دولار مرتين ضعف إقتصاد الجزائري. وهذا ما انتبه إليه الرئيس الجزائري، حيث وضع تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام هدفا لدخول البريكس، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى. [1]

بمعنى آخر نقول بأن الاقتصاد الجزائري يرتكز بنسبة % 80 على المحروقات. ناهيك عن السياسة الصناعية في الجزائر، حيث تتوفر الصناعة الجزائرية على إمكانيات غير مستغلة وتعاني من المشاكل المتعلقة بتسيير الإبتكار. هذا المفهوم نرى له تطبيقا في الواقع خاصة وأن السوق الجزائرية داعمة بدرجة أولى المنتوجات الأجنبية تحت غطاء الجودة والنوعية، هذا ما رسخ في ذهن الشعب الجزائري بصفة عامة، حيث أضحى يميل وبصفة كبيرة للمنتوج الأجنبي، نظرا للأفكار الترويجية حول جودة هذا الأخير هذا ما اثر بالسلب على المنتوج المحلي الذي أصبح مهمشا بالرغم وجود منتوجات جزائرية ذات جودة عالية وقديمة التواجد في السوق الجزائرية، ونظرا لذلك، تبنت الجزائر سياسة صناعية جديدة تقوم أساسا على تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من جهة أخرى، تشكل البطالة في الوقت الراهن تحديا صعبا للدولة الجزائرية، وتظل واحدة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الجديرة بالبحث والاهتمام، حيث حسب آخر تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات كشفت أن نسبة البطالة عند الشباب ما بين 16 و 24 سنة هي في حدود 26.7 % وقدرت نسبة البطالة لدى حاملين الشهادات الجامعية 17,7% [2] لكن لا يمكننا إنكار أو تجاهل فكرة أن الشباب الجزائري معروف بجانبه الخمولي وعدم قناعته، حيث أن كثرة اشتراط طبيعة العمل ومكان العمل وظروف العمل أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض نسبة اليد العاملة. هذا ما لا نجد له تمثيلا ووجودا لدى الشباب في البلدان

1- نفس المرجع، ص 205

[2] - محمد بلحاجي، "الشباب الجزائري ومشكلته في ظل التحولات الراهنة"، مجلة المجتمع، تربية، عمل، ع 4، الجزائر، ديسمبر 2014 ، ص 109.

التي قبلت ملفات انضمامها منها وعلى سبيل المثال الشباب المصري مثلا الذي يعرف بحب العمل أو تقديس العمل بغض النظر عن طبيعة العمل أو ظروفه، كما يتميز هذا الأخير بتشجيع المنتوج المحلي بدرجة أولى والافتخار بالصناعة المصرية وثقته بجودته العالية.

كل هذه العوامل والظروف أدت إلى تراجع الإقتصاد الجزائري وكانت نتيجة الرفض من طرف البريكس نتيجة حتمية. لهذا فمن الأحسن أن تقوم الجزائر بتغيير سياستها الإقتصادية أولا، وتحسين المنتوج المحلي والحرص على الإلتزام بشروط التصدير منها التغليف وغيرها من أجل بناء هيكل تصدير جزائري قائم على التعددية أو تعدد مصادر التمويل الخزينة العمومية، دون الإعتماد المطلق على المحروقات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى وفي إطار موضوع الشباب الجزائري، فنحن نلمح الدولة الجزائرية وهي تقوم بتسهيلات مشاريع وبرنامج من أجل تشجيع الشباب الجزائري في مجال الاستثمار خاصة النخبة الطلابية ضمن مشاريع المؤسسات الناشئة.

الخـــــاتمة

تعتبر مجموعة البريكس تجسيداً لتغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي، حيث تجمع دولاً ذات اقتصاديات ناشئة تُعد الأسرع نمواً. منذ نشأتها، شهدت تطوراً ملحوظاً بعد انضمام جنوب إفريقيا، مما زاد من قوتها وتأثيرها الدولي. رغم التحديات التي تواجهها في التحرر من هيمنة الدول الغربية، فإنها تسعى جاهدة لتعزيز موقفها من خلال إنشاء هياكل مالية بديلة مثل البنك الدولي الجديد وصندوق الاحتياطي. كما تتمتع مجموعة البريكس بخصائص فريدة، تشمل أهداف مشتركة وتوجهات متقاربة، رغم تنوع إمكانياتها. فهي تجمع ما يقارب ثلث مساحة العالم و41% من سكانه، مما يبرز أهميتها كقوة عالمية متنامية. إن استمرار هذه المجموعة في تعزيز تعاونها وتطوير استراتيجيات فعالة سيعزز من قدرتها على مواجهة التحديات العالمية، ويضمن لها دوراً محورياً في تشكيل مستقبل الاقتصاد الدولي. كما يحق لكل دولة تشكيل منظمات لمنتجي السلع لتطوير اقتصادها وضمان تمويل مستقر. كما يعزز التعاون بين الدول النامية دورها في الاقتصاد العالمي. لتوسيع هذا التعاون، ينبغي على الدول النامية اتخاذ تدابير لإنشاء آليات لحماية الأسعار وتعزيز الاندماج الاقتصادي في المجالات المالية والتجارية.

ومن الناحية العملية حقق تجمع البريكس وفي فترة وجيزة نجاحا كبيرا على الصعيد الدولي حيث فرضت نفسها كتكتل عالمي ينافس بشكل بارز المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي وكذا التكتلات الاقتصادية .في هذا الشأن توصلنا إلى نتيجة أساسية وهي أن تجمع البريكس هي تكتل اقتصادي أكثر منه منظمة دولية وذات أبعاد عالمية وليس جهوية وذلك لسببين هما:

السبب الأول :يتمثل في أن تجمع البريكس له هدف اقتصادي بحيث لا يوقع إلتزامات صارمة للبلدان العضوة فيه من جهة .كما لا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأعضاء أو الدول الراغبة في العضوية، من جهة أخرى.

السبب الثاني :يتمثل في خلو مجموعة البريكس من أن اتفاق منشأ لها، لذا يعتبر تجمع البريكس تكتل اقتصادي.

بهذا المعنى نعتبر تجمع البريكس **قطب جديد في الاقتصادي العالمي** يضاف إلى الأقطاب السائدة سابقا مبني على مجموعة من الأدوار يود أو يرغب ممارستها في المجال الاقتصادي وحتى السياسي وعلى الصعيد الدولي .في هذا الشأن وكنتيجة تم التوصل إليها هي أن البلدان الأعضاء في تجمع البريكس تمتلك جملة من الإجراءات التعديلية أو التصحيحية كبدائل للاقتصاد العالمي كإصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي والمنظمة التجارة العالمية .وكذا إعادة التوازن في التمثيل الدولي في الاقتصاد العالمي من خلال منح تمثيل عادل لمختلف البلدان وبالخصوص البلدان النامية وهذا لغرض وضع حد للهيمنة الغربية وهيمنة الدولار من خلال إنشاء أسواق التي تسمح للدول بفرض عملتها و تقليل من هيمنة الدولار.

وهذه الأدوار التي يسعى تجمع البريكس لأدائها سمحت وأتاحت الفرصة للعديد من البلدان لإيداع ملفات الانضمام إليها كبديل رأته مناسبا للخروج من السيطرة الشبه كلية للمنظمات الاقتصادية لم تشارك سابقا في تأسيسها .فحاليا هناك خمس بلدان قبلت ملفات انضمامها ليتوسع التجمع إلى عضوية 11 بلد .وهو ما يعبر مرة أخرى عن البعد الكبير لهذا التجمع والذي قد يضم مستقبلا عدد واسع من البلدان وربما يتحول إلى منظمة دولية ذات طابع عالمي حقيقية.

تعتبر الجزائر من البلدان التي سعت كثيرا إلى أن تكون عضوة في تجمع البريكس منذ سنوات لكن لم تحظى بالقبول بالنظر إلى عوائق تخص- وكما وضحناه في الدراسة– بالدرجة الأولى الوضع الاقتصادي الجزائري الذي يعتبر اقتصادا مستهلكا وليس اقتصادا منتجا وهذا رغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها الجزائر من الناحية القانونية وحتى العملية لتهيئة المناخ الاقتصادي للاستثمار في شتى المجالات لكن دون جدوى من جهة .رغم وجود مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري من جهة أخرى قد يسمح لها في المستقبل بالانضمام إلى هذا التجمع ومن ثم الخروج من التبعية الاقتصادية للجزائر للبلدان الأوروبية والأمريكية. وفي خضم ذلك يمكن اقتراح بعض الحلول التي ربما تساهم في ان تكون الجزائر في المستقبل عضوة في تجمع البريكس منها:

1. ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري من حيث الثروة بعدم الاعتماد على الثروات الباطنية والطبيعية على غرار البترول والغاز .لأنه من وراء هذا التنويع نتائج إيجابية ضخمة منها مساعدة الخزينة العمومية على تحمل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات والتوجه نحو الأسواق الدولية من خلال تطوير الصادرات.
2. الاهتمام ببرامج المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والناشئة باعتبارها قاطرة للاقتصاد الجزائري.
3. تحسين و تبسيط مناخ العمل وذلك من خلال تسهيل القواعد التنظيمية و الإدارية وذلك من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الوطنيين والأجانب.
4. القيام بإصلاح اقتصادية في القطاعات البارزة على غرار القطاع الصناعي و الزراعي والسياحي باعتبارهما محركات أساسية لاقتصاد الوطني أثبتت نجاعتها في بعض البلدان المتقدمة كالصين.

المراجـــع

أولا: الكتب

- أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام (المفهوم والمصادر) ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006
- أحمد خروع، حصيلة القانون الدولي للتنمية، محاضرات برنامج السنة الرابعة "ليسانس حقوق"، سلسلة دروس جامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- أحمد محيوو مجيد بن الشيخ في كتابه-Le droit international du sous « développement ».
- أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشروالتوزيع، عمان، الطبعة لأولى، 2019.
- اسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق، الشركة الوطنية لمنشر ولتوزيع الجزائر 1974
- اسماعيل صبري عبد الله، ألفاظ ومعان التنمية الشاملة والمطردة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- شكري محمد عزيز، الأحلاف و التكثلات في السياسة العالمية ، الكويت ، عالم المعرفة، 1978.
- صلاح الدين حسين السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية،مبادرات ومقترحات التطوير و التفعيل، الطبعة الأولى، 2008 .
- عاكف يوسف صوفان ، المنظمات الإقليمية والدولية، دار الحمدي للنشر، الطبعة الأولى، 2004
- عبد السلام جمعة زاقود ، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2013
- عبد القادر رزيق الخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج كالتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- عبد القادر رزيق المخادمى ، الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى،2004 .
- عبد القادر رزيق المخادمي،"تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائربن عكنون،الطبعة الثانية، 2017 .
- عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995
- عبد الكريم عوض خليفه، القانون الدولي الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003 .

- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2011
- عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية كالثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة كالفنون كالآداب، الكويت، 1984
- فوزي الإخناوى، دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة1، 2000.
- محمد توفيق عبدالمجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار النور الجامعي .
- محمد عبد الستار كامل النصار، دور القانون الدولي العام في نظام الاقتصادي العالمي الجديد،مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى،2001
- هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع،2010
- هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- سمير أمين و آخرون، العلاقات العربية الأوروبية (قراءة عربية نقدية،) منتدى العالم الثالث، مركز البحوث العربية مع التعاون مع دار الأمين النشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
- عميروش شلغوم،"الملتقى واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات مشروع تكامل الاقتصاديات الناشئة في ظل الأزمة (حالة البريكس)"، المركز الجامعي الوادي، 2012.
- Buenos Aires plan of action for promoting and implementing technical cooperation among developing countries ,op,cit. 1978.
- Carlos Eduardo Cortez, la coopération sudsud du Mexique au sein de la nouvelle configuration internationale pour le développement post2015, Thèse de doctorat, en Sciences Economiques, université ParisSaclay, juin, 2016.
- CEAAN, L’Afrique du Nord et la coopération sudsud dans un contexte de gouvernance régionale, Rapport de la commission économique pour l’Afrique, Bureau pour L’Afrique du nord, Rabat,2011,.
- Edmond Jouve, Relations Internationales du tiers Monde, 2éme edition augmentée Berger Levrault, paris, 1979.

ثانيا: الرسائل و المذكرات الجامعية

- بلطرش فتحية، مكانة القوى الصاعدة"البريكس" في النظام الدولي، مذكرة ماستر، تخصص دراسات الإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020
- صافي منير،الإطار القانوني للتعاون جنوب-جنوب أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص القانوني الدولي للأعمال، جامعة عبد الحميد بن باديس،2024.
- يعقوبي محمد،آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2017..

ثالثا: المقالات

- تقرير السنوي للموارد المعدنية الصينية لسنة 2015، بيت النشر الجيولوجيّ، بكين.

رابعا: مواقع الانترنت

- موقع ويكيبديا الموسوعة الحرة www.wikipédia.org .
- موقع المجموعة. http://www.g.77.org.77
- اتفاقية بنك التنمية الجديد. https://www.ndb.in
- حسب الإحصائيات المتوفرة على الرابط، . http://en.brics2015.ru
- BRICS summit from website http://brics2016.gov.in.
- BRICS summit" from website : http://brics.itamaraty.gov.br/.
- BRIC summit", from website : https://en.wikipedia.org.
- http://brics.itamaraty.gov.br.
- http://factsanddetails.com.
- http://news.biharprabha.com.
- http://www.china.org.
- http://www.fao.org.
- http://www.redmeatsector.co.nz.
- http://www.worldometers.info.
- http://www.xinhuanet.com.
- https://en.wikipedia.org.
- https://minerals.usgs.gov.

- https://rightsindevelopment.org.
- https://www.indexmundi.com.
- July 17, 2014 from website: https://www.washingtonpost.com.

الملاحـق

الملحق رقم 01 : الهيكل التنظيمي لبنك البريكس

المصدر: الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد

مـلخّص مذكرة الماستر

مما لاشك فيه، أن فكرة مجموعة البريكس القطب الجديد في الاقتصاد العالمي المبني على المجموعة من الأدوار في المجال الاقتصادي المالي و السياسي وليدة لفكرة تعاون جنوب – جنوب الذي يختلف عن أساليب التعاون التقليدية بالنسبة للدول النامية، حيث مثلت ردة فعل لعدم تكافؤ الفرص و التوازن بين دول الشمال والجنوب و التي ما فتئت من زيادة وتيرة التحول التدريجي في الاقتصاد العالمي حيث سرعت في تشكل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب يهدف إلى تحقيق تضامن و التعاون في مختلف المجالات. وبما أن الجزائر من البلدان التي سعت إلى الانضمام في تجمع البريكس منذ سنوات لم تحظى بالقبول بالنظر إلى عوائق اقتصادية و قانونية رغم وجود مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري من جهة أخرى قد يسمح لها في المستقبل بالانضمام إلى هذا التجمع ومن ثم الخروج من التبعية لاقتصادية للجزائر للبلدان الأوروبية والأمريكية.

الكلمات المفتاحية :

1) التعاون جنوب– جنوب، 2) شمال– جنوب، مجموعة البريكس، 3) متعدد الأقطاب، 4) التبعية الاقتصادية.

Abstract of Master's Thesis

Undoubtedly, the idea of the BRICS group as a new pole in the global economy, based on a set of roles in the economic, financial, and political fields, stems from the concept of South-South cooperation, which differs from traditional cooperation methods for developing countries. It represented a reaction to the imbalance of opportunities and the lack of equilibrium between the countries of the North and the South, which has continuously accelerated the gradual transformation of the global economy. This has hastened the formation of a new multipolar international system aimed at achieving solidarity and cooperation in various fields. Since Algeria is one of the countries that has sought to join the BRICS group for years, it has not been accepted due to economic and legal obstacles, despite positive indicators in the Algerian economy. On the other hand, this may allow it in the future to join this group and thus exit the economic dependence of Algeria on European and American countries.

Keywords: **1**/ South-South cooperation, **2**/ North-South cooperation, **3**/ BRICS group, multipolarity, **4**/ economic dependence.